شبهات حول السنة النبوية والرد عليها

مقرر مادة الشبهات على الفرقة الرابعة (حديث)

إعداد

أ.د/ محمد محمود أحمد بكار

أستاذ الحديث الشريف وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط

أ.د/ محمد سيد أحمد شحاته

أستاذ الحديث الشريف وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط

شبهات حول السنة النبوية والرد عليها

مقرر مادة الشبهات على الفرقة الرابعة (حديث)

إعداد

أ.د/ محمد محمود أحمد بكار

أستاذ الحديث الشريف وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط

أ.د/ محمد سيد أحمد شحاته

أستاذ الحديث الشريف وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل من السنة تبيانًا للكتاب ، ونورًا يهتدي به أولو الألباب ، وبعث إليها من الحفاظ المتقنين ، والرواة الصادقين ، والنقدة الباصرين ، من قام بصادق خدمتها ، وحفظ عليها جلال حرمتها ، ونفى عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين، وصانها من إفك المفترين ، ودغل الدجالين ، فحفظت على مر العصور ، من يد الدثور ، وصينت - بعناية الله - من أرباب الفجور ، فلله مزيد الحمد والمنة على ما حفظ من معالم دينه وسبل رشاده ، وعلى صفيه وخليله محمد بن عبدالله صلواته وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد، فإنّ الله ابتعث محمداً ﷺ والبشرية كلها تتخبط في ظلمات حالكة مطبقة من الجهل والشرك والكفر والضلال والظلم، قال تعالى: (الَر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ((إبراهيم: ١).

فقام بهذه الرسالة على أكمل وجوهها واستجاب له خير أمة أخرجت للناس ممن اختارهم الله لحمل رسالة الإسلام والجهاد والتضحية بكل غال ونفيس في سبيل نشرها والذود عن حياضها فقاموا بكل ما يتطلبه الإسلام من التلقي الواعي لما جاء به هذا الرسول ﷺ من كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ومن سنة مشرقة وضاءة شارحة ومبينة لأهداف القرآن ومقاصده ومبادئه ومثله.

ثم بتبليغ هذين النورين- بعد تطبيقهما الكامل في حياتهم إلى أمم الأرض وشعوبها بالدعوة الواضحة بالبيان وبالسيف والسنان.

فهدى الله تلك الأمم وأخرجها من الظلمات إلى النور واستضاءت بنور الإسلام وتفيأت ظلاله بعد أن رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، وأقبلت على تعاليم الإسلام وتوجيهاته من كتاب وسنة تنهل من نميرهما حفظاً واعياً وتطبيقاً صادقاً في مجال العقيدة والعبادة والاقتصاد والحكم، فبلغوا بهذه الحياة على هذين المصدرين أوج العزة وقمة السعادة في الدنيا والآخرة، ونعموا بحياة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية من العدالة والأخوة والمحبة الصادقة في الله، والإيثار في جنب الله والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أجناس الأمم التي انضوت تحت لواء الإسلام لا فرق بين عربيهم وعجميهم ولا بين أبيضهم وأسودهم وأحمرهم.

فأثارت هذه الحياة الهنيئة الراضية مكامن الحسد والبغضاء والغيظ على هذه الأمم التي أصبحت أمة واحدة كالبنيان المرصوص وكالجسد الواحد؛ فشرع أولئك الحاقدون من سلالات المجوس واليهود يحيكون الدسائس السياسية ويرسمون الخطط لزلزلة هذا البنيان المحكم وتحطيم أركانه سياسياً واجتماعياً وعقائدياً من عدة طرق.

منها: الطعن في الإسلام عموماً وفي القرآن والسنة والصحابة الكرام.

ومنها: اختراع الأحاديث الباطلة على رسول الهدى ﷺ حتى وصلت الأحاديث المكذوبة إلى ألوف مؤلفة، فتصدى لهم الجهابذة من نقاد أئمة الحديث،

ففندوا أكاذيبهم وكشفوا عوارهم، فلم يتركوا كاذباً ولا أحاديث مفتراه إلا سلطوا عليها الأضواء الإسلامية، وجعلوها تحت المجاهر فانكشف حالها وحال مخترعيها.

بل امتد نشاط هؤلاء النقاد العباقرة إلى وضع قواعد متينة يعرف بها الصحيح من السقيم ولو كان غير كذب، وألفوا في ذلك المؤلفات، ووضعوا قواعد للجرح والتعديل؛ تميّز الراوي العدل الضابط من الضعيف والمجروح، وألفوا في ذلك المؤلفات فبلغوا بهذه الأعمال الجليلة في الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ وآثار الصحابة درجة لا نظير لها في تأريخ الإنسانية.

وأضافوا إلى ذلك التأليف في العلل والموضوعات، وقبلها التأليف في الصحيح والحسن، فأصبح بذلك أمر السنة واضحاً كالشمس لا يلتبس فيه الصحيح بالضعيف فضلاً عن الموضوع والمختلق.

وإلى جانب هؤلاء طوائف زائغة تبنت عقائد وأفكاراً باطلة.

ومن المؤلم المؤسف جداً أن وجدوا أنفسهم وعقائدهم في مواجهة نصوص الكتاب والسنة فلجأوا إلى التحريف والتأويل لنصوص الكتاب والمتواتر من السنة حتى تتفق هذه النصوص في زعمهم مع معتقداتهم الباطلة، ولجأوا إلى وضع قواعد تدفع في نحور السنن أحياناً، وتلوي أعناقها أحياناً إلى حيث توافق أهواءهم واتجاهاتهم الضالة الباطلة.

فمن تلكم القواعد قولهم: "إنّ أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب العقيدة؛ لأنها لا تفيد اليقين وإنما تفيد الظن"، فكم أساءت هذه المقولة الباطلة إلى الإسلام، وكم أهانت من حديث عظيم من أحاديث رسول الله ﷺ واستخفت به. وامتدت هذه

القاعدة إلى جحود وإنكار قضايا عقدية تبلغ أدلتها حد التواتر، مثل: أحاديث نزول عيسى، وخروج الدجال، وطلوع الشمس من مغربها، وأحاديث المهدي، وغيرها مما يؤدي إنكاره إلى هدم عقيدة الإسلام من أساسها، بل بعضها تطابقت في الدلالة عليها نصوص الكتاب والسنّة، مثل: رؤية الله في الدار الآخرة.

ومن تلكم القواعد الضالة: " كل ما لم يوافق العقل وكل ما لم يوافق الذوق من أحاديث رسول الله ﷺ يجب رده "

وقد هب أعداء الإسلام في الداخل والخارج لإيقاظ هذه الفتنة من سباتها أو نبشها من قبورها المندثرة، ثم بثها في الشرق والغرب وفي صفوف أبناء الأمة الإسلامية خصوصاً المثقفين والجامعيين .

ولكن الله الذي تعهد بحفظ دينه (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر:٩). لهؤلاء جميعاً -من أعداء الإسلام الواضحين، وأعداء السنن المندسين في صفوف الإسلام.

وكما جند لحماية السنة المطهرة في السابق جنوداً من أئمة الحديث والسنة مخلصين، فدحرت جيوش الباطل وجنود إبليس في السابق، فكذلك جند في اللاحق وفي هذا العصر بالذات من يتصدى لهؤلاء المتربصين بالسنن النبوية والعقائد الإسلامية من يدحرهم ويردهم على أعقابهم خاسئين (وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ)

(الصافات: ١٧١-١٧٣).

و هبّ حماة الإسلام في السابق واللاحق يدافعون عن سنن المصطفى، ويهاجمون خصومها حتى ترتفع كلمة الحق ويزهق الباطل: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً) (الإسراء:٨١). ففي السابق كان علماء الحديث والسنة وعلى رأسهم: الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والطحاوي (٣٢١ هـ)، وغيرهم.

وفي العصر الحاضر هبّ لدحرهم علماء السنة الفضلاء مثل: الأستاذ أحمد شاكر، والشيخ أبو شهبة، .... وغيرهم من الغيورين على الإسلام والسنّة. ولا يزالون- ولله الحمد- بالمرصاد لكل من يرفع رأسه بفتنة أو بشغب على الإسلام من قريب أو بعيد ويريد النيل من القرآن والسنة، قال تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (الحجر:٩) (١).

---

١) انظر: حجية خبر الآحاد في العقائد والأحكام - (١ / ٢).

هذا وقد قسمنا الكتاب إلى مقدمة ومباحث:

المقدمة: تكلمنا فيها عن أهمية الدراسة وعناصرها.

المبحث الأول: دعوى أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في العقائد والرد عليها.

المبحث الثاني شبهات حول عدالة الصحابة والرد عليها.

المبحث الثالث: دعوى الوصية لعلي بالخلافة والرد عليها.

المبحث الرابع شبهات خاصة حول بعض الأحاديث منها:

(أ) حديث سحر الرسول ﷺ.

(ب) حول حديث محاجة آدم موسى عليهما السلام.

(ت) حول حديث المهدي.

(ث) حول حديث خروج الدجال.

(ج) حول أحاديث الشفاعة.

(ح) حول أحاديث الطب.

المبحث الأول:

دعوى أن أخبار الآحاد لا يحتج بها في العقائد

من أساليب المتكلِّمين الَّتي يُبَرِّرونَ لأَنْفُسِهم بها نَبْذَ الكتاب والسُّنة زَعْمُهُم أنَّ حديثَ الآحاد لا يُحْتَجُّ به في العقائد، فيُسقِطون السنَّة النبويَّة من حساباتهم في إثبات أمور العقيدة والتوحيد؛ إذ إنَّ أكْثَرَ السُّنَّة النبوية آحاد، والمتواتِر منها بالنسبة إلى الآحاد قليل.

وقبل أن نعرض لشبهات المنكرين ونجيب عليها نتعرف أولاً على معنى خبر الآحاد فنقول: للمحدثين تقسيمات متعددة للخبر باعتبارات متنوعة، فتارة ينظرون إلى من يضاف إليه الخبر فيقسمونه إلى: مرفوع: إن أضيف إلى النبي ﷺ، وموقوف: إن أضيف إلى الصحابي، ومقطوع: إن أضيف إلى التابعي، وربما ذكروا قسماً رابعاً بهذا الاعتبار فقالوا: إن الأخبار إن رفعها أو أضافها النبي ﷺ إلى الله تبارك وتعالى سميت حديثاً قدسياً، وساغ لنا أن نعتبرها قسيمة للمرفوع والموقوف والمقطوع، وقد ينظر المحدثون إلى الخبر باعتبار القبول والرد ويقسمونه إلى مقبول ومردود.

وقد ينظرون إلى عدد الرواة للخبر، فإن كثروا إلى الحد الذي يحيل(١) العقل تواطؤهم على الكذب أو صدوره منهم اتفاقاً فهو المتواتر، وإن تخلفت تلك الكثرة ولو في طبقة واحدة فهو غير المتواتر؛ وخبر الآحاد هو بيت القصيد الذي نعنيه وهو ذا الذي باين المتواتر أو قاسمه، وهاك حده على ما حدوه به.

---

(١) وعبارة الخطيب: عدد ... يعلم عند مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال [الكفاية صـ٥٠]، وفي النزهة: عدد .... ستكون العادة قد أحالت تواطؤهم على الكذب.[النزهة صـ١٩]، وكرره صـ٢١ بقوله عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم واتفاقهم.

أولاً: بيان معنى خبر الآحاد.

الخبر في اللغة: بالتحريك واحد الأخبار، وهو ما أتاك من نبأ عَمَّنْ تستخبر، فيقال: خبَّره بكذا وأخبره نبأ. واستخبره: سأله عن الخبر، وطلب أن يخبره(١).

والخبر عند المحدِّثين: مرادف للحديث(٢)، والمراد بالخبر هنا: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو وصف".

الآحاد لغة: والآحاد جمع أحد، وأصله وحد، وأحد بمعنى الواحد، ولذلك يقال: خبر الواحد، وخبر الآحاد، وأخبار الآحاد، وواحد أول العدد مأخوذ من اسمه خبر رواه واحد عن واحد(٣)، وخبر الآحاد هو ما يرويه شخص واحد(٤).

والمراد بخبر الواحد عند المحدثين: "ما لم يتواتر سواء أكان من رواته شخص واحد أم أكثر"(٥).

أما خبر الآحادِ اصطلاحاً فقد عرف بأنه: "ما كان من الأخبار غير مُنْتَهٍ إلى حد التواتر"(٦)، وعرف أيضاً بأنه: "ما لم يجمع شروط التواتر"(٧).

---

(١) لسان العرب ٢/ ١٠٩٠- ومختار الصحاح صـ١٣١ - والقاموس المحيط ٢/ ١٧. مادة خبر.

(٢) شرح نخبة الفكر لابن حجر صـ٣.

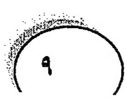
(٣) لسان العرب ٨/٤٧٧٩، والقاموس المحيط ١/ ٣٥٦، والتعريفات للجرجاني صـ٩٦.

(٤) القاموس المحيط ١/ ٢٧٣، والمصباح المنير صـ٦٥٠.

(٥) فتح الباري٩/ ١٥.

(٦) البحر المحيط ١/٢٥٥--٢٥٦.

(٧) نزهة النظر لابن حجر صـ ٢٦.



أقسامه: قسم جمهور العلماء من المحدثين، والأصوليين، والفقهاء حديث الآحاد إلى ثلاثة أقسام: (١) المشهور (٢) العزيز (٣) الغريب.

أمّا الحنفية فقد أخرجوا المشهور من الآحاد وجعلوه واسطة بين المتواتر والآحاد، فالحديث عندهم: "متواتر، مشهور، آحاد"(١).

القسم الأول: المشهور.

لغة: "مصدر من الفعل شهر أو اشتهر"، يقال: "شهر الأمر أو اشتهر الأمر إذا ظهر وبان أو ذاع وانتشر، وسمي الحديث المشهور بهذا لوضوحه واشتهاره"(٢).

وفي الاصطلاح: "هو الحديث الذي له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر؛ وعند الحنفية: ما كان آحادي الأصل متواتر الفرع، بمعنى أن يكون الصحابي الراوي عن النبي ﷺ له واحداً ثم يتواتر في طبقة التابعين فمن بعدهم"(٣).

القسم الثاني: العزيز(٤).

تعريفه: لغة: "صفة مشبهة على وزن فعيل، مأخوذ من الفعل عزَّ يَعِزُّ –بكسر العين– بمعنى قلَّ وندر"، وقيل: مأخوذ من عزَّ يَعَزُّ – بفتح العين – بمعنى قوي واشتد، ومنه قول الله تعالى: (فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ(سورة يس: من الآية: ١٤)، وهذان

---

(١) انظر: مختصر ابن الحاجب وشرحه ٢/٥٥، والإحكام للآمدي ٢/٣١، وكشف الأسرار ٢/٣٦٨.

(٢) انظر فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت ٢/١١١، وإرشاد الفحول ١/٤٩.

(٣) أصول الفقه للسرخسي، صـ٣٩٢.

(٤) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح صـ٢٧٠، والباعث الحثيث صـ١٦١، وفتح المغيث ٤/٥، وتدريب الراوي٢/١٨٠.

المعنيان ينطبقان على العزيز، فهو قليل نادر بالنسبة لغيره من أنواع الحديث، وهو يقوي بعضه بعضاً لكونه جاء من طريقين فيعزز أحدهما الآخر ويقويه.

وفي الاصطلاح: "ما رواه اثنان عن اثنين في جميع طبقات الإسناد أو بعضها(١)، وقيل: ما رواه اثنان أو ثلاثة"(٢).

فخرج بقوله " اثنين " المشهور؛ لأنه ما كان محصوراً بأكثر من اثنين ما لم يبلغ حدَّ التواتر، وخرج به الغريب؛ لأنه ما رواه راوٍ واحد.

القسم الثالث: " الغريب " أو " الفرد ":

أولاً: الغريب: تعريفه: لغة: الغريب – صفة مشبهة على وزن فعيل، مأخوذة من الغربة وهي النزوح والبعد عن الوطن، ومنه غروب الشمس. وسمِّي الغريب غريباً لانفراده وبعده عن وطنه وأقاربه(٣).

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي تفرد بروايته راو واحد في أي طبقة من السند(٤). وسواء كان التفرد بكل الحديث أو بشيء منه.

ثانياً: الفرد: لغة: أصل يدل على الواحد مأخوذ من فرد بمعنى انفرد والفرد الوتر أي الواحد، والجمع أفراد، وتفرَّد أو استفرد بكذا أي انفرد به(٥).

وفي الاصطلاح: هو الحديث الذي تفرد بروايته راوٍ واحد(١).

---

(١) هذا اختيار الحافظ ابن حجر رحمه الله انظر: شرح النخبة صـ١٩٧.

(٢) وهذا قول النووي وابن الصلاح.

(٣) انظر معجم مقاييس اللغة، ٣/٦٩٥.

(٤) انظر مقدمة ابن الصلاح مع التقييد صـ٢٧٠.

(٥) مختار الصحاح صـ٤٩٦.

العلاقة بين الغريب والفرد: بالنظر إلى ما تقدم يتبين أن العلاقة بين الغريب والفرد علاقة عموم وخصوص؛ ذلك أن الغريب أعم من الفرد فكل غريب فرد ولا عكس.

قال ابن الصلاح: "ليس كل ما يعد من نوع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب كالأفراد المضافة إلى البلاد"(٢).

ولذا نجد أن الحافظ ابن حجر- رحمه الله – قد مزج بينهما ولم يفرق، وقال: "ويقل إطلاق الفرد النسبي على الغريب؛ لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، هذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأمّا من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان"(٣).

شروط قبول خبر الآحاد بأنواعه الثلاثة:

الشروط المتفق عليها عند جماهير العلماء خمسة شروط(٤) هي:

(١) أن يكون الراوي عدلاً. (٢) أن يكون ضابطاً. (٣) أن يكون الإسناد متصلاً. (٤) أن يكون الخبر سالماً من الشذوذ. (٥) أن يكون الخبر سالماً من العلة.

أقوال المنكرين لخبر الواحد:

---

(١) انظر مقدمة بن الصلاح، صـ١٨٧، واختصارها لابن كثير ٢/ ٤٦٠.

(٢) علوم الحديث صـ ٢٤٤.

(٣) انظر شرح النخبة صـ٣٣٧.

(٤) انظر: مقدمة بن الصلاح صـ ١٥، والنكت على نزهة النظر صـ٨٢.

قالوا: "إنّ أخبار الآحاد لا يحتج بها في باب العقيدة؛ لأنها لا تفيد اليقين وإنما تفيد الظن".

يقول الحافظ أبو بكر الحازمي: "ولا أعلم أحداً من فرق الإسلام القائلين بقبول خبر الواحد اعتبر العدد سوى متأخري المعتزلة، فإنهم قاسوا الرواية على الشهادة، واعتبروا فى الرواية ما اعتبروا فى الشهادة، وما مغزى هؤلاء إلا تعطيل الإحكام كما قال أبو حاتم ابن حبان"[١].

وطعن أيضاً فى خبر الواحد طوائف من الشيعة فذهبوا إلى أن خبر الواحد لا يكون حجة أصلاً فى الدين، فلا يوجب العلم ولا العمل، وينسب هذا الرأي إلى الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ) من الشيعة، فهو يقول: "لابد فى الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم ... ولذلك أبطلنا العمل بأخبار الآحاد، لأنها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم، لأن راوي خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً[٢]. وحكى هذا الرأي أيضاً الإمام الغزالي في المستصفى عن جماهير القدرية، ومن تابعهم من أهل الظاهر كالقاسانى حيث ذهبوا إلى تحريم العمل بخبر الواحد سمعاً[٣]، وحكاه أيضاً الآمدي[٤]، عن القاساني[١] والرافضة وابن داود[٢].

---

(١) شروط الأئمة الخمسة ص ٤٧ ٠ وراجع موقف المعتزلة من السنة ص ١١٤-١١٧ ٠

(٢) أصول الفقه للمظفر ١/٧٠، نقلاً عن توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى ص ٩٠، وحكاه الرازى أيضاً عن المرتضى اختصاراً فى المحصول ٢/١٨٨ ٠

(٣) المستصفى من علم الأصول ١/١٤٨ ٠

(٤) الإحكام فى أصول الأحكام ١/٤٨ ٠ وانظر البرهان فى أصول الفقه للجوينى ١/٢٢٨، والتقرير والتحبير ٢/٢٧٢-٢٧٥ ٠

وبالجملة من مآخذ أهل البدع بالاستدلال نفى أخبار الآحاد جملة ٠ والاقتصار على ما استحسنته عقولهم فى فهم القرآن(٣).

وتابع هذه الفرق الضالة فى الطعن فى حجية خبر الآحاد من على شاكلتهم من أهل الزيغ والهوى . فوجدنا منهم من يقول : "وجوب عدم الاعتداد بحديث الآحاد بالكلية إذ الأصل فيها الكذب والاستثناء هو الصدق(٤).

يقول الإمام محمد عبده: أما أخبار الآحاد فإنما يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته وصدق بصحة روايتها.

أما من لم يبلغه الخبر أو بلغه وعرضت له شبهة في صحته وهو ليس من المتواتر فلا يطعن في إيمانه عدم التصديق به، والأصل في جميع ذلك أن من أنكر شيئاً وهو يعلم أن النبي (حدث به أو قرره فقد طعن في صدق الرسالة وكذب بها"(١).

---

(١) القاسانى هو : أبو بكر محمد بن إسحاق القاسانى : نسبة إلى "قاسان" بلدة قريبة من "أصبهان" غالب أهلها من الروافض، وعامة العلماء يقولون "القاشانى" بالشين بالمعجمة، والصواب ما أثبتناه كما ضبطه ابن حجر فى "تبصير المنتبه بتحرير المشتبه" وكان القاسانى أحد أعلام أهل الظاهر، تتلمذ على داود الظاهرى، وخالفه فى كثير من المسائل الأصولية من مؤلفاته "كتاب الرد على الداود الظاهرى فى إبطال القياس" توفى بعد الثلاثمائة للهجرة٠ له ترجمة فى : طبقات الفقهاء للشيرازى ص ١٧٦، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١١٤٧/٣، والفهرست ص ٣٥٧ ٠

(٢) ابن داود هو : محمد بن داود على بن خلف الظاهرى، كان فقيهاً، أديباً٠ مناظراً، شاعراً٠ له تصانيف كثيرة منها "الوصول إلى معرفة الأصول" واختلاف مسائل الصحابة و"الإنذار" و"الإعذار"توفى سنة ٢٩٧هـ٠له ترجمة فى:تاريخ بغداد ٢٥٦/٥ رقم ٢٧٥٠، والنجوم الزاهرة ١٧١/٣ ،وطبقات الفقهاء للشيرازى ص١٧٥ ،وشذرات الذهب٢٢٦/٢ ،والفهرست ص٣٦٤ ٠

(٣) الاعتصام للشاطبى ١٨٧/١، وحكى ذلك أيضاً عنهم ابن قتيبة فى كتابه تأويل مختلف **الحديث ص ٨٤ وما بعدها٠**

(٤) قاله إسماعيل منصور فى كتابه تبصير الأمة بحقيقة السنة ص٣٦٠، ٦٥٢ ٠

إن أحاديث الآحاد عندهم لا تثبت بها عقيدة، والسبب أن خبر الواحد لا يفيد إلا الظن(٢).

فيقولون: "إنه لا مدخل له في العقائد"(٣)، أو: "لا تؤخذ منه العقائد"(٤).

"فكيف يقال في حديث الآحاد: إنه يفيد عقيدة، وهو لا يفيد حكماً بطريق اليقين؟ ولولا أن الأحكام الشرعية تؤخذ بالظن، ما كان يعمل بحديث الآحاد.. إنه يفيد الظن، ويؤخذ به لأننا إذا أتينا بشاهدين على القتل، هذا لا يفيد اليقين، لأنهما يحتمل أن يتواطأ على شيء، فكيف يقال: إن حديثاً لواحد يفيد اليقين؟ هذا كلام باطل، ونحن ليست لدينا عقيدة مأخوذة من حديث آحاد أبداً "(٥).

---

١) رسالة التوحيد (ص: ١٥٨).

(٢) الظَّنُّ: العِلم دون يقين أو بمعناه، وبابه رد وتقول: ظَنَنْتُكَ زيداً وظَنَنْتُ زيداً إياك تضع الضمير المنفصل موضع المتصل، وقد يسمى الظن علماً، فإنه قد يطلق لغة على اليقين نحو (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم)، وعن الخليل بن أحمد أنه قال: الظَّنُّ: شك، ويقين إلاَّ أنه ليس بيَقينِ عِيانٍ، إنّما هو يقينُ تَدَبُّرٍ، فأما يقين العِيَانِ فلا يقال: فيه إلاَّ عِلْم، وهو يكون اسماً ومصدراً، وجمعُ الظَّنِّ الذي هو الاسم ظُنُون.[لسان العرب ١٣/ ٢٧٢ - مختار الصحاح صـ ١٧١ - إجابة السائل شرح بغية الآمل ١/٥٦]، ويمكن أن يقال: هو: ترجيح أحد الاحتمالين الممكنين على الآخر في النفس من غير قطع [الإحكام للآمدى ٢/٤٨]..

(٣) هموم داعية صـ٩٠.

(٤) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين صـ٥٦.

(٥) كيف نتعامل مع القرآن صـ١١٥.

استعراض شبه المنكرين

أثار المنكرون عدة شبه من القرآن وبعض الأحاديث والآثار ومن العقل نذكر أهمها:

الشبهة الأولى:

قالوا: إن خبر الواحد يفيد الظن، وجوزوا الخطأ على الواحد لغفلته ونسيانه، واستدلوا على ذلك ببعض الآيات التي تنهى عن إتباع الظن كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الآية ٣٦ من سورة الإسراء) وقالوا العمل بخبر الواحد اقتفاء لما ليس لنا به علم، وشهادة وقول بما لا نعلم.

لأن العمل به موقوف على الظن قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (الآية ٢٨ من سورة النجم).

وقالوا قد ذم الله من اتبع الظن، وبين أنه لا غناء له في الحق فكان على عمومه[1].

وبهذه الآيات وما في معناها استدل أهل الزيغ والبدع قديماً[2]، وتابعهم حديثاً أهل الزيغ والإلحاد ممن أنكروا حجية السنة كلها، واتخذوا الطعن فى خبر الواحد، وسيلة من وسائلهم؛ للتشكيك فى حجية السنة النبوية المطهرة.

---

(١) المعتمد فى أصول الفقه ١٢٤/٢، وانظر: المحصول للرازى ١٨٦/٢، ١٩٢، ٢٠٥، والإحكام للآمدى ٣٥/٢، وأصول السرخسى ٣٢١/١ ٠

(٢) حكاه عنهم أهل الأصول السابق ذكرهم فى الأماكن السابقة، وحكاه الإمام الشاطبى قائلاً: "وربما احتج طائفة من نابتة المبتدعة على رد الأحاديث بأنها إنما تفيد الظن، انظر: الاعتصام ١٨٩/١ ٠

الجواب عن الشبهة الأولى:

نقول لهؤلاء: المقصود بالظن الذي نعتمد عليه في قبولنا لخبر الآحاد الظن الراجح أو الغالب، الذي يقارب اليقين ولا يصل قطعاً إلى درجة اليقين.

إن الظن الوارد فى هذه الآيات غير الظن الذى يتحدث عنه أهل الكلام، غير الظن الذى وصف به خبر الآحاد على لسان أئمة المسلمين من الفقهاء، والمحدثين، والأصوليين. وبالتالي من الخطأ البين حصر معنى الظن فيما استدلوا به.

أما الظن الذي جاء في الآيات التي استدلوا بها فليس ما عناه المحدثون، وإنما الظن في الآيات معناه الشك والكذب والتخمين، فهو نوع من الظن المذموم، فبين الظنين فرق شاسع وبون واسع.

فالنوع الثاني وهو الشك والخرص والوهم والتخمين هو الوارد في قوله تعالى: (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى)(سورة النجم: آية: ٢٣)، أو قوله تعالى: (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً)(سورة النجم: آية: ٢٨.)، أو قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ)(سورة الجاثية: آية: ٣٢.)، وهذا هو الظن المذموم.

أما الظن الأول وهو الظن الغالب الملحق باليقين أو الظن الراجح دون مرتبة اليقين فهو الوارد في قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ) (سورة يوسف: آية: ١١٠.)، وقوله تعالى: (ظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ)(سورة ص آية: ٢٤)، وهذا هو الظن المحمود.

ولا أعتقد أن أحداً من أهل العلم يقول بالمعنى الأول، وإنما المعنى الذي يتفق مع وجوب العمل والاحتجاج هو الظن الغالب الملحق باليقين، أو الظن الراجح دون مرتبة اليقين، يؤيد هذا أن من العلماء الذين قالوا بإفادة أخبار الآحاد للظن قالوا بوجوب الاحتجاج بها في العقائد كابن عبد البر، والغزالي، والقرافي، والنووي، والبيضاوي، وغيرهم.

إن الظن في هذه الآية وأمثالها ليس الظن الغالب الذي عنوه، وإنما هو الشك والكذب والخرص والتخمين، فقد ذكر ابن الأثير أن المراد بالظن في اللغة الشك يعرض لك في شيء فتحققه وتحكم به(١).

وذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: (وما لهم به من علم) أي ليس لهم علم صحيح يصدق ما قالوه، بل هو كذب وزور وافتراء وكفر شنيع " (إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً)(سورة النجم: آية: ٢٨) أي لا يجدي شيئاً ولا يقوم أبداً مقام الحق، وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: (إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ)(٢).

فالشك والكذب هو الظنُّ الذي ذمَّه الله تعالى ونعاه على المشركين؛ ويؤيد ذلك قوله تعالى:(وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ)(سورة الأنعام: آية: ١١٦).

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ /١٦٢- ١٦٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٤ /٤٣٤، والحديث المذكور أخرجه: البخارى فى - كتاب النكاح - باب لايخطب على خطبة أخيه.٥/١٩٧٦ رقم (٤٨٤٩)، ومسلم فى - كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الظن والتجسس والتنافس والتناجش ونحوها- ٤/١٩٨٥ رقم (٢٥٦٣)، عن أبي هريرة.

حيث وصفهم بالظن والخرص الذي هو مجرد الحَدْس والتخمين، وإذا كان الخرص والتخمين هو الظن فإنه لا يجوز الأخذ به في الأحكام لأن الأحكام لا تبنى على الشك والتخمين.

فما زعموه من أن العمل بخبر الواحد اقتفاء ما ليس لنا به علم استناداً إلى قول رب العزة ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الآية ٣٦ من سورة الإسراء). فهذه الآية حجة لنا عليهم فى هذه المسألة، لأنا لم نقف ما ليس لنا به علم، بل قد صح لنا به العلم من انعقاد إجماع من يعتد به على حجية خبر الواحد ووجوب العمل به، والإجماع قاطع فاتباعه لا يكون اتباعاً لما ليس لنا به علم، ولا اتباعاً للظن[١].

يقول الشاطبي : "وهذه هي الظنون المعمول بها فى الشريعة أينما وقعت، لأنها استندت إلى أصل معلوم، فهي من قبيل المعلوم جنسه ... فعلى كل تقدير : خبر واحد صح سنده فلابد من استناده إلى أصل فى الشريعة قطعي، فيجب قبوله، ومن هنا قبلناه مطلقاً، كما أن ظنون الكفار غير مستندة إلى شيء فلابد من ردها[٢].

ويقول الدكتور صالح أحمد رضا : "وأين الدليل على أن الله ﷻ منعنا بالعمل بالظن، وأمرنا دائماً وأبداً باليقين؟ إن الله تعالى لم يطالبنا إلا بالظن الذى يغلب صدقه، أما الوصول إلى اليقين القاطع الذى ليس معه أي احتمال، فهذا لا يطلب من الإنسان المسلم، إذ ليس في مقدوره أن يصل إلى اليقين، ولهذا عندما تكلم العلماء عن القرآن الكريم قالوا : إن بعضه قطعي الثبوت قطعي الدلالة، وبعضه قطعي الثبوت ظني الدلالة، وقد قال تعالى في محكم كتابه : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ

---

(١) انظر : الإحكام للآمدى ١/٣٥، ٤٦، والإحكام لابن حزم ١/١١١ .

(٢) الاعتصام ١/١٩٠، وانظر : الموافقات ٣/١٤ وما بعدها.

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (الآية ٧ من سورة آل عمران) فالراسخون في العلم هم الذين يعودون بالمتشابه إلى المحكم، ويفهمون بذلك الجميع، ومن يطلع على علم أصول الفقه يتبين الفروق بين العموم والخصوص، ودلالات الألفاظ على المعاني ودرجة تلك الدلالة مما جرى فيه اختلاف العلماء في كل زمان، وفهمهم من كتاب الله تعالى، مما يدل على أننا لسنا متعبدين باليقين ... •

فهذا هو الظن الذي نعاه الله تعالى على المشركين ومما يؤيد ذلك قوله تعالى فيهم : (إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون) فجعل الظن هو الخرص الذي هو مجرد الحزر والتخمين ولو كان الظن المنعي على المشركين في هذه الآيات هو الظن الغالب كما زعم أولئك المستدلون لم يجز الأخذ به في الأحكام أيضا وذلك لسببين اثنين: **الأول** : أن الله أنكره عليهم إنكارا مطلقا ولم يخصه بالعقيدة دون الأحكام.

والآخر : أنه تعالى صرح في بعض الآيات أن الظن الذي أنكره على المشركين يشمل القول به في الأحكام أيضا فاسمع إلى قوله تعالى الصريح في ذلك : (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا (فهذه عقيدة) ولا حرمنا من شيء (وهذا حكم) كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل : هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ؟ إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون) ويفسرها قوله تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) فثبت مما تقدم أن الظن الذي لا يجوز الأخذ به إنما هو الظن اللغوي المرادف للخرص والتخمين

والقول بغير علم وأنه يحرم الحكم به في الأحكام كما يحرم الأخذ به في العقائد ولا فرق.

وإذ كان الأمر كذلك فقد سلم لنا القول المتقدم : إن كل الآيات والأحاديث المتقدمة الدالة على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام تدل أيضا بعمومها وشمولها على وجوب الأخذ به في العقائد أيضا والحق أن التفريق بين العقيدة والأحكام في وجوب الأخذ فيها بحديث الآحاد فلسفة دخيلة في الإسلام لا يعرفها السلف الصالح ولا الأئمة الأربعة الذين يقلدهم جماهير المسلمين في كل العصر الحاضر بناؤهم عقيدة (عدم الأخذ بحديث الآحاد) على الوهم والخيال : وإن من أعجب ما يسمعه المسلم العاقل اليوم هو هذه الكلمة التي يرددها كثير من الخطباء والكتاب كلما ضعف إيمانهم عن التصديق بحديث حتى ولو كان متواترا عند أهل العلم بالحديث كحديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان فإنهم يتسترون بقولهم : " حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة " وموضع العجب أن قولهم هذا هو نفسه عقيدة كما قلت مرة لبعض من ناظرتهم في هذه المسألة وبناء على ذلك فعليهم أن يأتوا بالدليل القاطع على صحة هذا القول وإلا فهم متناقضون فيه وهيهات هيهات فإنهم لا دليل لهم إلا مجرد الدعوى ومثل ذلك مردود في الأحكام فكيف في العقيدة ؟ وبعبارة أخرى : لقد فروا من القول بالظن الراجح في العقيدة فوقعوا فيما هو أسوأ منه وهو قولهم بالظن المرجوح فيها (فاعتبروا يا أولى الأبصار) وما ذلك إلا بسبب البعد عن التفقه بالكتاب والسنة والاهتداء بنورهما مباشرة والانشغال عنه بآراء الرجال.[1].

---

١) الحديث حجة بنفسه -ص ٥٢: ص٥٥.

الشبهة الثانية:

استدلوا ببعض الروايات، وقالوا هذه الروايات تدل على عدم قبول خبر الآحاد ومن هذه الروايات:

(١) قصة ذي اليدين[١]، وتوقف النبي ﷺ في خبره، حتى تابعه عليه غيره.

روى عن أبى هريرة ﷺ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشيى. إما الظهر وإما العصر- فسلم في ركعتين ثم أتى جِذعاً في قِبْلَة المسجد فاستند إليه مُغْضَباً، وفى القوم أبو بكر وعمر، فهابا أن يتكلما، وخرج سَرَعَانُ النَّاسِ. قُصِرَتِ الصلاةُ، فَقَامَ ذُو اليَدَيْنِ فقال: يا رسول الله! أَقُصِرَتِ الصلاةُ أم نَسِيتَ؟ فنظر النبيﷺ يميناً وشمالاً فقال: "ما يقول ذُو اليَدَيْنِ؟" قالوا: صدق لم تصل إلا ركعتين. فصلى ركعتين وسلم، ثم كبر ثم سجد، ثم كبر فرفع، ثم كبر وسجد، ثم كبر ورفع وسلم"[٢].

(٢) وقصة أبى بكر حين توقف في خبر المغيرة بن شعبة، في ميراث الجدة حتى تابعه محمد بن سلمة.

---

(١) ذُو اليَدَيْن: هو الخِرْبَاقُ بن عمرو السلمى، يقال له ذو اليدين، لأنه كان فى يديه طول، وقيل أنه كان قصير اليدين. وهو صحابى جليل: له ترجمة فى الإصابة: ٤٨٩/١ رقم ٢٢٤٣، وتاريخ الصحابة لابن حبان ص٩١ رقم٣٨٩، والاستيعاب ٤٥٧/٢ رقم٦٨٨، واسد الغابة ١٦٢/٢ رقم١٤٣٣.

(٢) أخرجه البخارى كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء فى إجازة خبر الواحد الصدوق فى الأذان، والصلاة، والصوم، والفرائض، والأحكام ٢٤٥/١٣ رقم ٧٢٥٠، ومسلم كتاب المساجد، باب السهو فى الصلاة والسجود له ٦٦/٣ رقم ٥٧٣ واللفظ له.

روى عن قُبيصة بن ذؤيب[1] ﷺ قال: "جاءت الجدة إلى أبى بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: مالك في كتاب الله ﷻ من شيء، وما علمت لك في سنة نبي الله ﷺ شيئاً فالرجعى حتى اسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن سلمة[2] فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب ﷺ تسأله ميراثها، فقال: مالك فى كتاب الله تعالى شيء، وما كان القضاء الذى قضى به إلا لغيرك، وما أنا بزائد فى الفرائض، ولكن هو ذلك السدس، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما، وآيتكما خلت به فهو لها"[3].

(٣) وقصة عمر ﷺ وتوقفه فى خبر أبى موسى الأشعري ﷺ فى الاستئذان حتى تابعه أبو سعيد الخدري ﷺ:

روى عن أبى سعيد قال: كنا فى مجلس عند أبى بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مُغْضَباً حتى وَقَفَ. فقال: أَنْشُدُكُمُ الله هل سمع أَحدٌ منكم رسول الله ﷺ

---

(١) قُبيصة هو: قُبيصة بن ذؤيب الخزاعى الكعبى، أبو سعيد، من فقهاء أهل المدينة وعبادهم، من أولاد الصحابة،كان مولده يوم الفتح، وله رؤية مات سنة ٨٦هـ. له ترجمة فى:تقريب التهذيب ٢٦/٢ رقم ٥٥٢٩، وتذكرة الحفاظ ٦٠/١ رقم ٤٧، والثقات للعجلى ص ٣٨٨ رقم ١٣٧٧، وطبقات الحفاظ ص ٢٨ رقم ٤٥، والثقات لابن حبان ٣١٧/٥، والعبر ١٠١/١ .

(٢) محمد بن مسلمة: صحابى جليل له ترجمة فى: الإصابة ٣٨٣/٣ رقم ٧٨٢٢، وتاريخ الصحابة ص ٢٢٦ رقم ١٢١٣، والاستيعاب ١٣٧٧/٣ رقم ٢٣٤٤، ومشاهير علماء الأمصار ص٣٠ رقم ٩٣، واسد الغابة ١٠٦/٥ رقم ٤٧٦٨ .

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الفرائض، باب فى الجدة ١٢٢/٣،١٢١ رقم ٢٨٩٤ واللفظ له، والترمذى فى سننه كتاب الفرائض،باب ما جاء فى ميراث الجدة٣٦٦/٤رقم٢١٠١ قال أبوعيسى: وفى الباب عن بُرَيْدَةَ وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة.

يقول : "الاستئذانُ ثلاثٌ، فإن أذن لك، وإلا فارجع" قال أُبىُّ بن كعب، وما ذاك؟ قال : استأذنت على عمر بن الخطاب أمس ثلاثَ مراتٍ، فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئْتُهُ اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أنى جئت أمس فسلمت ثلاثاً ثم انصرفت، قال : قد سمعناك ونحنُ حينئذ على شُغْلٍ، فَلَوْمَا استأذنتَ حتى يُؤْذَنَ لك؟ قال : استأْذَنْتُ كما سمعتُ رسول الله ﷺ قال : فوالله لأوجعنَّ ظهرَكَ وبطنَكَ أو لَتَأْتِيَنَّ بمن يشهد لك على هذا فقال أُبى بن كعب : فوالله! لا يقوم معك إلا أحدثنا سناً، قم، يا أبا سعيد فقمتُ حتى أتيتُ عُمرَ فقلتُ : قد سمعت رسول الله ﷺ يقولُ هَذَا[1].

قالوا ففيما سبق بيان أن الصحابة كانوا لا يقبلون خبر الواحد، وكانوا يعتبرون لطمأنينة القلب عدد الشهادة كما كانوا يعتبرون لذلك صفة العدالة، ومن بالغ فى الاحتياط فقد اعتبر فى قبول الخبر أقصى عدد الشهادة أربع لأن ما دون ذلك محتمل للعلم[2].

كما استشهد بعض خصوم السنة برد عمر خبر فاطمة بنت قيس فى المطلقة ثلاثاً، بأنه لا سكنى لها ولا نفقة لمخالفته لقوله تعالى : ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ (الآية ١ من سورة الطلاق).

---

(١) أخرجه البخارى كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ١١/٢٨ ح(٦٢٤٥)، ومسلم كتاب الآداب، باب الاستئذان ٧/٣٨٧ ح(٢١٥٣).

(٢) انظر : المعتمد فى أصول الفقه ٢/١١٥، وأصول السرخسى ١/٣٣١، والمحصول للرازى ٢/١٨٦، والإحكام للآمدى ٢/٣٥، ٦٠، وتدريب الراوى ١/٧٣، واستشهد بذلك حديثاً محمود أبو رية فى أضواء على السنة ص ٥٧، ٥٨، وأحمد أمين فى فجر الإسلام ص ٢١٠، وأحمد حجازى السقا فى دفع الشبهات عن الشيخ الغزالى ص ١١٣، وجمال البنا فى كتابيه الأصلان العظيمان ص ٢٩٩، ٣٠٠، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص ١١٢، ١١٣، وإسماعيل منصور فى تبصير الأمة بحقيقة السنة ص ٣٦٧ وغيرهم، وانظر : ما كتبه حسن السقاف فى تقديمه لكتاب ابن الجوزى دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ص ٢٧-٤٥ .

ورد عائشة - رضى الله عنها - لخبر عمر وابنه عبدالله - رضى الله عنهما - فى "تعذيب الميت ببعض بكاء أهله عليه" لمخالفته فى رأيها لقوله تعالى : ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ الآية ٣٨ من سورة النجم[١]. وغير ذلك مما استشهد به خصوم السنة.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز - باب يعذب الميت ببكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته - ٤٣٣/١ برقم (١٢٢٧)، (١٢٢٨)، ومسلم في - كتاب الجنائز-باب الميت يعذ ببكاء أهله عليه - ٦٤٢/٢ برقم (٩٢٩)، (٩٣٠)، (٩٣١)، (٩٣٢).

الجواب عن الشبهة الثانية:

ما استدلوا به من الأخبار والآثار المرفوعة والموقوفة على عدم حجية خبر الواحد حجة عليهم لا لهم؛ لأن الأخبار والآثار السابقة قبلها من توقف فيها، بموافقة راوي آخر، ولم تبلغ بذلك رتبة التواتر، ولا خرجت عن رتبة الآحاد.

فانضمام أبي بكر وعمر وغيرهما، مع خبر ذي اليدين عمل بخبر آحاد.

وكذلك الحال فى قصة أبى بكر وعمر، فانضمام محمد بن مسلمة إلى المغيرة بن شعبة لم يجعل حديث الجدة ينتقل من خبر آحاد إلى خبر متواتر.

وكذلك انضمام أبى سعيد الخدري إلى أبى موسى الأشعري ﷺ لم ينقل الحديث إلى رتبة التواتر.

قال الإمام الآمدي : "فعلم من ذلك أن ما ردوه من الأخبار أو توقفوا فيه لم يكن لعدم حجية خبر الآحاد عندهم، وإنما كان لأمور اقتضت ذلك من وجود معارض، أو فوات شرط؛ لا لعدم الاحتجاج بها فى جنسها، مع كونهم متفقين على العمل بها، ولهذا أجمعنا على أن ظواهر الكتاب والسنة حجة، وإن جاز تركها والتوقف فيها لأمور خارجة عنها[1].

(١) فتوقف النبي ﷺ فى خبر ذي اليدين لتوهم غلطه لانفراده بذلك السؤال دون من صلى معه ﷺ، مع كثرتهم، فاستبعد الرسول ﷺ حفظه دونهم، فحيث وافقه الباقون على ذلك، ارتفع توهم غلط ذى اليدين، وعمل بموجب خبره، فلم يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقاً"[2].

---

(١) الإحكام للآمدى ٢/٦١ .

(٢) الإحكام للآمدى ١/٦٢، وانظر : فتح البارى ١٣/٢٥٠ رقم ٧٢٥٤ - ٧٢٦٠ .

وهذه كتب الآثار طافحة بأمثلة عديدة تؤيد اعتبار الرسول ﷺ لخبر الواحد حجة فقد "بعث رسله واحداً واحداً إلى الملوك، ووفد عليه الآحاد من القبائل فأرسلهم إلى قبائلهم، وكانت الحجة قائمة بإخبارهم عنه ﷺ مع عدم اشتراط التعدد[(1)].

وهو القائل ﷺ : " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ "[(2)].

(٢) وقل مثل ذلك فى قصة أبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - فتوقف أبى بكر فى خبر المغيرة بن شعبة فى ميراث الجدة، هذا ليس منه مطرداً، فهو يريد مزيداً من التثبت والتحوط لا اتهاماً للمغيرة باعتباره راوياً فرداً، ولا طعناً فى حجية خبر الواحد. بدليل أنه قبل خبر عائشة وحدها فى أن النبي ﷺ مات يوم الاثنين وقبل أيضاً خبرها وحدها فى قدر كفن النبي ﷺ فعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ فِي كَمْ كَفَّنْتُمْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَتْ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ وَقَالَ لَهَا فِي أَيِّ يَوْمٍ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ يَوْمَ الِاثْنَيْنِ قَالَ فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا قَالَتْ يَوْمُ الِاثْنَيْنِ قَالَ أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ فَنَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمَرَّضُ فِيهِ بِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفِّنُونِي فِيهَا قُلْتُ إِنَّ هَذَا خَلَقٌ قَالَ إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنْ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهْلَةِ فَلَمْ يُتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثُّلَاثَاءِ وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ "[(3)].

---

(١) تدريب الراوى ١/ ٧٣ .

(٢) أخرجه: الترمذي في - كتاب العلم - بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ٩/ ٢٥٩ ح (٢٥٨١)، وقال: حسن صحيح، عن عبد الله بن مسعود.

(٣) أخرجه البخارى كتاب الجنائز، باب موت يوم الاثنين ٥ / ١٨٥ ح(١٢٩٨).

إن سلمنا بصحة هذا الخبر ، فإننا لا نسلم بصحة هذا الاستدلال ، وخير ما يقال في هذا الموضع ، قول الذهبي رحمه الله : فعل ذلك للتثبت في الرواية ، وللاحتياط في الضبط ، لا لتهمة أو سوء ظن ، ولو سلمنا للمخالف جدلا ، فيقال عندئذ : هل متابعة المغيرة رضي الله عنه لمحمد بن مسلمة رضي الله عنه ، رفعت الحديث عن مرتبة الآحاد ، بالتأكيد لا فهو من الناحية الاصطلاحية لم يرتق عن مرتبة الآحاد ، وإنما غاية ما هناك ، أنه ارتقى من الغريب إلى العزيز ، وكلاهما آحاد ، وكذا حديث : (إنما الأعمال بالنيات) ، فهو عمدة في كثير من المسائل ، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا بأنه أصل من أصول الدين ، ومع ذلك ، فقد استمر تفرد رواته به ، حتى الطبقة الرابعة ، كما هو معلوم ، فهل يجوز لنا تعطيل هذا الأصل ، وقد تلقته الأمة بالقبول ، لمجرد هذا التفرد ؟ ، مع العلم بأنه جاء في رواية ، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قاله على المنبر ، وهذا أدعى لاشتهاره ، ومع ذلك لم يثبت عن عمر رضي الله عنه ، إلا من طريق واحد ، ومع هذا لم يستشكل أحد من أهل العلم المعتبرين ، هذا التفرد ، ولم نر أحدا رد هذا الحديث ، بحجة التفرد ، وما قيل في رد هذه الشبهة ، يقال في رد شبهة ، حديث الاستئذان ، حيث طلب عمر رضي الله عنه ، شاهدا لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، حتى يقبل حديثه ، فهو رحمه الله ، لم يفعل ذلك ، لتهمة أو سوء ظن ، أو ليقرر عدم جواز الاحتجاج بخبر الواحد ، لأنه هو نفسه ، قبل خبر الواحد في عدة وقائع.

(٣) وأما قصة عمر ﷺ وتوقفه فى خبر أبى موسى فى الاستئذان، فإن أبا موسى أخبره بذلك الحديث عقب إنكاره عليه رجوعه بعد الثلاث، وتوعده، فأراد

التثبت خشية أن يكون دافع بذلك عن نفسه[1]. يدل على ذلك ما جاء فى إحدى طرق الحديث أن أبى بن كعب قال لعمر: "سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك يا ابن الخطاب! فلا تكونن عذاباً على أصحاب رسول الله ﷺ قال سبحان الله! إنما سمعت شيئاً • فأحببت أن أتثبت"[2].

وفى رواية: "والله إن كنت لأمينا على حديث رسول الله ﷺ، ولكن أحببت أن أتثبت[3]،وفى رواية: "أَمَا إِني لَمْ أَتَّهِمْكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ[4]. وقد قبل عمر ﷺ أخبار آحاد كثيرة دون توقف:

(١) فقد قبل خبر عبدالرحمن بن عوف وحده فى أخذ الجزية من المجوس فيما روى عنه ﷺ أنه ذكر المجوس،فقال : ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم • فقال : عبدالرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"[5].

(٢) وقبوله خبر الضحاك بن سفيان فى توريث امرأة أشيم من دية زوجها[6].

---

(١) انظر : تدريب الراوى ١/ ٧٣، والرسالة للشافعى ص ٤٣٣ فقرات رقم ١١٨٩، ١١٩٦ •

(٢) أخرجه مسلم كتاب الأداب، باب الاستئذان ٧/ ٣٨٧ رقم ٧٢٥٤ •

(٣) انظر : فتح البارى ١١/ ٣٢ رقم ٦٢٤٥ •

(٤) أخرجه: أبو داود كتاب الاستئذان - بَاب كَمْ مَرَّةً يُسَلِّمُ الرَّجُلُ فِي الِاسْتِئْذَانِ ١٣ / ٣٩٦ ح(٤٥١٠)، ومالك فى الموطأ كتاب الاستئذان، باب الاستئذان ٢/ ٧٣٤ رقم ٣٠، وانظر : شرح الزرقانى ٤/ ٤٢٥ - ٤٢٧، والرسالة للشافعي ص ٤٣٥، ٤٣٦ فقرات رقم ١١٩٥ - ١٢٠٠ •

(٥) أخرجه البخارى كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب ٦/ ٢٩٧ رقمى ٣١٥٦، ٣١٥٧، وأخرجه مالك فى الموطأ كتاب الجزية، باب جزية أهل الكتاب والمجوس ١/ ٢٣٣ رقم ٤٢ واللفظ له، وانظر : الرسالة للشافعى ص٤٣١ رقم ١١٨٥.

(٦)عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حَتَّى قَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُوَرِّثَ امْرَأَةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا فَرَجَعَ عُمَرُ.

(٣) وثبت حديث تناوبه هو وجار له من الأنصار فى سماع الوحى[1]. أ٠هـ، والله أعلم.

أخرجه: أبو داود في – كتاب الفرائض – بَاب فِي الْمَرْأَةِ تَرِثُ مَنْ دِيَةِ زَوْجِهَا٨ / ١٤٢ ح (٢٥٣٨)، والترمذى في – كتاب الديات – بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا ٥/٣٠٦ ح(١٣٣٥)، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

(١) أخرجه: البخاري في – كتاب العلم –باب التناوب في العلم – ١ / ٤٦ ح(٨٩) وانظر الأحاديث: [٢٣٣٦ ، ٤٦٢٩ – ٤٦٣١ ، ٤٨٩٥ ، ٤٩٢٠ ، ٥٥٠٥ ، ٦٨٢٩ ، ٦٨٣٥]٠



الشبهة الثالثة:

استدلوا ببعض الأمور العقلية وقاسوا الخبر على الشهادة فقالوا :

(١) "الفرد قد ينسى أو يخطئ، فهو بشر، وقد تفاوتت كلمات الرواة في نقل حادثة واحدة تبعاً لذلك"(١).

(٢) "وقوع الخطأ أو النسيان في مرويات الآحاد أمر لا ريب فيه(٢)، ولذلك فمن المجازفات الزعم بأن خبر الواحد يفيد اليقين"(٣).

(٣) "نحن في شئون الدنيا نستوثق للحقوق بجعل شهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين، فكيف نهبط بنصاب الثقة في شئون الدين(٤)؟ وإذا كان خبر العدل لا يثبت عشرة دنانير، فكيف يثبت عقيدة قد تطيح عند جحدها بالرقاب!"(٥).

(٤) "رأينا من أسباب الخلاف الفقهي أن خبر الواحد ربما لم يصل إلى الأكابر، أو وصل إليهم ثم نسوه، فهل هذه القناة المحدودة تصلح مجرى لنقل العقائد الرئيسية التي يهلك جهلها؟؛ إن المفروض ابتداء أن تأخذ هذه العقائد طريقاً مستوعبة شاملة؛ لا يبقى معها جهل ولا غفلة"(٦).

---

(١) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين صـ٥٣.

(٢) لكن بينه النقاد، وليس هو محل النزاع، بل النزاع فيما لم يثبت فيه نسبة الراوي للخطأ.

(٣) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين صـ٥٤.

(٤) ليس هبوطاً بل هو تقرير لما جرى عليه أصل ورود الحديث عن واحد ثقة مع قبوله، وكذلك هذا الحكم على المجموع لا على الجميع.

(٥) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين صـ٥٧.

(٦) دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين صـ٥٧.



الجواب عن الشبهة الثالثة:

أما قياسهم الرواية على الشهادة فى اعتبار العدد بحجة أن الرواية شرع عام، والشهادة شرع خاص ولم يقبل فيها رواية الواحد، فلأن لا تقبل فى حق كل الأمة من باب أولى.

هذا الكلام منقوض بسائر الأمور التي هى معتبرة فى الشهادة لا فى الرواية كالحرية، والذكورية والبصر، وعدم القرابة"[١]، وقد حرر الحافظ السيوطي فى التدريب الفرق بين الرواية والشهادة فيما يقرب من إحدى وعشرين فرقاً، فأنظرها، فإنها مهمة[٢].

فقد أوجب الله تعالى علينا قبول قول شاهدين والعمل بمقتضى شهادتها فى إثبات الحقوق، والدماء، ولا شك أن خبر الشاهدين هو خبر آحاد ومع ذلك فخبرهما معتبر شرعاً(٣).

قال ابن حزم: فإن قالوا: أنتم تقولون: إن الله تعالى أمرنا بالحكم بما شهد به العدل مع يمين الطالب، وبما شهد به العدلان فصاعدا، وبما حلف عليه المدعى عليه إذا لم يقم المدعي بينة في إباحة الدماء المحرمة، والفروج المحرمة، والأبشار المحرمة، والأموال المحرمة، وكل ذلك بإقراركم ممكن أن يكون في باطن الأمر بخلاف ما شهد به الشاهد وما حلف عليه الحالف، وهذا هو الحكم بالظن الذي أنكرتم علينا في قولنا في خبر الواحد ولا فرق.

---

(١) المحصول للرازى ٢/٢٠٦، وانظر: الإحكام لابن حزم ١/١١١، ١٢٧ ٠

(٢) تدريب الراوى ١/٣٣١ - ٣٣٤ ٠

(٣) ظاهرة رفض السنة وعدم الاحتجاج بها للدكتور صالح أحمد رضا ص ٥٨-٦٠ ٠



قلنا لهم وبالله التوفيق: بين الأمرين فروق واضحة كوضوح الشمس.

أحدهما: أن الله تعالى قد تكفل بحفظ الدين وإكماله .. ، ولم يتكفل تعالى قط بحفظ دمائنا ولا بحفظ فروجنا ولا بحفظ أبشارنا ولا بحفظ أموالنا في الدنيا. بل قدر تعالى بأن كثيرا من كل ذلك يؤخذ بغير حق في الدنيا، وقد نص على ذلك رسول الله ﷺ إذ يقول: (إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَلْحَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذْهَا)(١)، وبقوله - عليه السلام - للمتلاعنين: (اللَّهَ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ)(٢) أو كما قال - عليه السلام - في كل ذلك.

والفرق الثاني: أن الحاكم يحكم للشهود ولو كانوا كذبة إذا لم يعلم باطن أمرهم، وما أمرنا تعالى قط بأن نحكم في الدين بخبر وضعه فاسق أو وهم فيه واهم. فهذا فرق في غاية البيان.

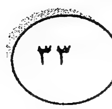
وفرق ثالث: أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته تشريعات يجب تبليغها للناس، أما الشهادة فلا يجب تبليغها للناس.

فإن الله تعالى افترض علينا أن نقول في جميع الشريعة قال رسول الله ﷺ وأمرنا الله تعالى بكذا لأنه تعالى يقول: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)(سورة النساء: الآية: ٥٩)،

---

(١) أخرجه: البخاري في - كتاب الشهادات - باب من أقام البينة بعد اليمين، ٢/ ٩٥٢ برقم (٢٥٣٤)، وفي كتاب الأحكام - باب موعظة الإمام للخصوم - ٦/ ٢٦٢٢ حديث ٦٧٤٨، عن أم سلمة.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب التفسير - باب - ويدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ٤/ ١٧٧٢ برقم (٤٤٧٠)، ومسلم في - كتاب اللعان - ٢/ ١١٣٢ برقم (١٤٩٣)، كلهم عن ابن عمر.



ففرض علينا أن نقول نهانا الله تعالى ورسوله ﷺ عن كذا وأمرنا بكذا، ولم يأمرنا تعالى قط أن نقول شهد هذا بحق ولا حلف هذا الجانب على حق ولا أن هذا الذي قضينا به لهذا حق له يقينا ولا قال تعالى ما قال هذا الشاهد لكن الله تعالى قال لنا: احكموا بشهادة العدول وبيمين المدعى عليه إذا لم يقم عليه بينة، وهذا فرق لا خفاء به، فلم نحكم بالظن في شيء من كل ذلك أصلا ولله الحمد، بل بعلم قاطع ويقين ثابت أن كل ما حكمنا به مما نقله العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ حق من عند الله تعالى أوحى به ربنا تعالى مضاف إلى رسول الله ﷺ محكي عنه أنه قال وكل ما حكمنا فيه بشهادة العدول عندنا فحق مقطوع به من عند الله تعالى، لأنه أمرنا بالحكم به ولم يأمرنا بأن نقول فيما شهدوا به وما حلف به الحالف أنه من عند الله تعالى ولا أنه حق مقطوع به(١).

فعلماء الحديث قد قبلوا خبر الآحاد بعد أن وضعوا شروطاً دقيقة، لذلك قال ابن عبد البر: "خبر الآحاد الثقات الأثبات المتصل الإسناد يوجب العمل عند جماعة علماء الأمة الذين هم الحجة والقدوة"(٢).

انظر إن ابن عبد البر حينما تحدث عن قبوله في العقائد قيده بشروطه، ويمكن أن يجاب عنه بما ذكرت من أدلة في الاحتجاج به.

إن العلماء المحققون قبلوا أخبار الآحاد، وما ذكروه من رفض بعض الأئمة بعض أحاديث الآحاد، فإنهم رفضوها لأنها غير صحيحة، أما ما صح فلم يرفضوه.

---

(١) الإحكام لابن حزم ١/ ١٢٣: ١٢٥ بتصرف واختصار.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ٣٤.

قال الإمام الشوكاني: "ومن الإجماع: إجماع الصحابة والتابعين على الاستدلال بخبر الواحد، وشاع كذلك وذاع ولم ينكره أحد، ولو أنكره منكر لنقل إلينا، وذلك يوجب العلم العادي باتفاقهم كالقول الصريح"(١).

ويقول الشيخ محمد الخضري: "تواتر عن الصحابة في وقائع لا تحصى العمل بخبر الواحد، ومجموع هذه الوقائع تفيد إجماعهم على إيجاب العمل بأخبار الآحاد، وكثيراً ما كانوا يتركون آراءهم التي ظنوها باجتهادهم إذا روي لهم خبر عن رسول الله ﷺ"(٢).

---

(١) إرشاد الفحول ١/٢٥٣.

(٢) أصول الفقه صـ ٢٨٠، وانظر السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام استعرض أقوال أعداء السنة النبوية ص ٥٣٨ : ٥٧٠.

الأدلة على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة :

إن هناك أدلة أخرى أخص في الدلالة مما سبق على وجوب الأخذ بخبر الواحد في العقيدة أرى أنه لا بد من التعرض لذكر بعضها وبيان وجه دلالتها.

الدليل الأول : قوله تعالى : (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون).

فقد حض الله تبارك وتعالى المؤمنين على أن ينفر طائفة منهم إلى النبي ﷺ ليتعلموا منه دينهم ويتفقهوا فيه . ولا شك أن ذلك ليس خاصا بما يسمى بالفروع والأحكام بل هو أعم . بل المقطوع به أن يبدأ المعلم بما هو الأهم فالأهم تعليما وتعلما ومما لا ريب فيه أن العقائد أهم من الأحكام ومن أجل ذلك زعم الزاعمون أن العقائد لا تثبت بحديث الآحاد فيبطل ذلك عليهم هذه الآية الكريمة فإن الله تعالى كم حض فيها الطائفة على التعلم والتفقه عقيدة وأحكاما حضهم على أن ينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم بما تعلموه من العقائد والأحكام و(الطائفة) في لغة العرب تقع على الواحد فما فوق . فلولا أن الحجة تقوم بحديث الآحاد عقيدة وحكما لما حض الله تعالى الطائفة على التبليغ حضا عاما معللا ذلك بقوله : (لعلهم يحذرون) الصريح في أن العلم يحصل بإنذار الطائفة فإنه كقوله تعالى في آياته الشرعية والكونية : (لعلهم يتفكرون) (لعلهم يعقلون) (لعلهم يهتدون) فالآية نص في أن خبر الآحاد حجة في التبليغ عقيدة وأحكاما.

الدليل الثاني : قوله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) أي لا تتبعه ولا تعمل به ومن المعلوم أن المسلمين لم يزالوا من عهد الصحابة يقفون أخبار الآحاد ويعملون بها ويثبتون بها الأمور الغيبية والحقائق الاعتقادية مثل بدء الخلق وأشراط

الساعة بل ويثبتون بها لله تعالى الصفات فلو كانت لا تفيد علما ولا تثبت عقيدة لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم ، وهذا مما لا يقوله مسلم.

الدليل الثالث : قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا) وفي القراءة الأخرى (فتثبتوا) فإنها تدل على أن العدل إذا جاء بخبر ما فالحجة قائمة به وأنه لا يجب التثبت بل يؤخذ به حالا .

ومما يدل عليه أيضا أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزالوا يقولون : قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا وأمر بكذا ونهى عن كذا وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة وفي صحيح البخاري " : قال رسول الله ﷺ في عدة مواضع وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم : قال رسول الله ﷺ وإنما سمعه من صحابي غيره وهذه شهادة من القائل وجزم على رسول الله ﷺ بما نسب إليه من قول أو فعل فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم لكان شاهدا على رسول الله ﷺ بغير علم ".

الدليل الرابع : سنة النبي ﷺ وأصحابه تدل على الأخذ بخبر الآحاد :

إن السنة العملية التي جرى عليها النبي ﷺ وأصحابه في حياته وبعد وفاته تدل أيضا دلالة قاطعة على عدم التفريق بين حديث الآحاد في العقيدة والأحكام وأنه حجة قائمة في كل ذلك، وأنا ذاكر الآن بإذن الله بعض ما وقفت عليه من الأحاديث الصحيحة قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في " صحيحه(١) " : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام وقول الله تعالى : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا

---

(١) ٨ / ١٣٢.

رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) فلو اقتتل رجلان دخلا في معنى الآية وقوله تعالى : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحدا بعد واحد فإن سها أحد منهم رد إلى السنة ثم ساق الإمام البخاري أحاديث مستدلا بها على ما ذكر من إجازة خبر الواحد والمراد بها جواز العمل والقول بأنه حجة فأسوق بعضا منها :

الأول : عن مالك بن الحويرث قال : "أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون فأقمنا عنده نحوا من عشرين ليلة وكان رسول الله ﷺ رحيما رفيقا فلما ظن أنا قد اشتهينا أهلنا أو قد اشتقنا سألنا عمن تركنا بعدنا فأخبرناه قال : (ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي) .

فقد أمر ﷺ كل واحد من هؤلاء الشببة أن يعلم كل واحد منهم أهله والتعليم يعم العقيدة بل هي أول ما يدخل في العموم فلو لم يكن خبر الآحاد تقوم به الحجة لم يكن لهذا الأمر معنى.

الثاني : عن أنس بن مالك : أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا : ابعث معنا رجلا يعلمنا السنة والإسلام . قال : فأخذ بيد أبي عبيدة فقال : (هذا أمين هذه الأمة)[(١)].

الثالث : عن عبدالله بن عمر قال : بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة. رواه البخاري ومسلم

---

(١) أخرجه مسلم (٧ / ٢٩) ورواه البخاري مختصرا.

فهذا نص على أن الصحابة رضي الله عنهم قبلوا خبر الواحد في نسخ ما كان مقطوعا عندهم من وجوب استقبال بيت المقدس فتركوا ذلك واستقبلوا الكعبة لخبره فلولا أنه حجة عندهم ما خالفوا به المقطوع عندهم من القبلة الأولى .

قال ابن القيم : ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ بل شكروا على ذلك.

الرابع : عن سعيد بن جبير قال : قلت لابن عباس : إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى نبي إسرائيل فقال ابن عباس : كذب عدو الله أخبرني أبي بن كعب قال : خطبنا رسول الله ثم ذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى عليه السلام صاحب الخضر . أخرجه الشيخان مطولا والشافعي هكذا مختصرا وقال[١]: الشافعي يثبت العقيدة بخبر الواحد : فابن عباس مع فقهه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ حتى يكذب به امرأً من المسلمين إذ حدثه أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ بما فيه دلالة على أن موسى نبي إسرائيل صاحب الخضر.

عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة محدثة :

وبالجملة فأدلة الكتاب والسنة وعمل الصحابة وأقوال العلماء تدل دلالة قاطعة -من وجوب الأخذ بحديث الآحاد في كل أبواب الشريعة سواء كان في الاعتقاديات أو العمليات وأن التفريق بينهما بدعة لا يعرفها السلف.

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى[٢]: وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات (يعني العقيدة) كما تحتج بها

---

(١) ٤٤٢ / ١٢١٩.

(٢) ٣ / ٤١٢.

في الطلبيات العمليات ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينا فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته فأين سلف المفرقين بين البابين ؟ نعم سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه بل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة ويحيلون على آراء المتكلمين وقواعد المتكلفين فهم الذين يعرف عنهم التفريق بين الأمرين . . . وادعوا الإجماع على هذا التفريق ولا يحفظ ما جعلوه إجماعا عن إمام من أئمة المسلمين ولا عن أحد من الصحابة والتابعين . . . فنطالبهم بفرق صحيح بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد من الدين وما لا يجوز ولا يجدون إلى الفرق سبيلا إلا بدعاوى باطلة . . . كقول بعضهم : الأصوليات هي المسائل العلميات والفرعيات هي المسائل العملية (وهذا تفريق باطل أيضا فإن المطلوب من العمليات) أمران : العلم والعمل والمطلوب من العلميات العلم والعمل أيضا وهو حب القلب وبغضه وحبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته وبغضه للباطل الذي يخالفها فليس العمل مقصورا على عمل الجوارح بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح وأعمال الجوارح تبع فكل مسألة علمية فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه بل هو أصل العمل وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال وهذا من أقبح الغلط وأعظمه فإن كثيرًا من الكفار كانوا جازمين.

والمطلوب منها أمران " ولعل ما أثبتناه أقرب إلى الصواب بصدق النبي ﷺ غير شاكين فيه غير أنه لم يقترن بذلك التصديق عمل القلب من حب ما جاء به والرضا به وإرادته والموالاة والمعاداة عليه فلا تهمل هذا الموضع فإنه مهم جدا به تعرف حقيقة الإيمان فالمسائل العلمية عملية والمسائل العملية علمية فإن الشارع لم يكتف من المكلفين في العمليات بمجرد العمل دون العلم ولا في العلميات بمجرد العلم دون العمل " .

وخلاصة القول:

(١) الأمة لم تفرق بين حديث الآحاد وغيره في العقيدة، وتقسيم الحديث إلى متواتر وآحاد تقسيم طرأ بعد القرن الأول -أعني بعد عصر الصحابة وكبار التابعين.

(٢) أن الذين قالوا بعدم حجية حديث الآحاد في العقائد قد فتحوا الباب على مصراعيه لأعداء الإسلام ، الذين تلقفوا تلك الأفكار وبنوا عليها شبهاتهم للطعن في السنة ورواتها.

(٣) أن القول بأن أحاديث الآحاد لا يعمل بها في الأحكام والعقائد، يترتب عليه ردّ مئات من الأحاديث الصحيحة لمجرد كونها في العقيدة والأحكام.

(٤) يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله ﷺ سواء كان في العقائد أو الأحكام وسواء أكان متواترا أم آحادا وسواء أكان الآحاد عنده يفيد القطع واليقين أو الظن الغالب على ما سبق بيانه فالواجب في كل ذلك الإيمان به والتسليم له وبذلك يكون قد حقق في نفسه الاستجابة المأمور بها في قول الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) وغيرها من الآيات.

المبحث الثاني:

شبهاتهم حول عدالة الصحابة:

تعريف الصحابي:

قال الحافظ ابن حجر: "وأصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي هو من لقى النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ردة على الأصح"(١)، قال الحافظ السيوطي مؤيداً ابن حجر "وهو المعتبر"(٢).

والعدالة اصطلاحاً: تنوعت فيها عبارات العلماء من محدثين وأصوليين وفقهاء، إلا أنها ترجع إلى معنى واحد وهو أنها: ملكة أى صفة راسخة فى النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

ما يجب علينا نحو الصحابة رضي الله عنهم:

(١) حب جميع الصحابة وإنزالهم منزلتهم:

فالواجب علينا أن نحبهم ونجلهم ونترضى عنهم، وننزلهم المنزلة اللائقة بهم من غير إفراط ولا تفريط، كما ينبغي أن تسلم قلوبنا وألسنتنا نحوهم، وأن نمسك عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. يقول الله تعالى:- (وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة، آية ١٠٠]

---

(١) انظر: الإصابة ١/١٠ - ١٢، ونزهة النظر ص ٥١، ٥٢ .

(٢) تدريب الراوى ٢/٢١٦ .

ويقول سبحانه: - (مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) [الفتح، آية ٢٩].

ويقول عز وجل: - (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الحشر، آية ٨ ، ٩] .

وقال ﷺ: - " لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أن أحداً أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه(١) "

وقد قرر علماء أهل السنة في مؤلفاتهم - اتباعاً لما جاء في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الواجب نحو الصحابة رضي الله عنهم .

(٢) الترحم على جميع الصحابة، والترضي عليهم:

---

١) أخرجه البخاري ، ك فضائل الصحابة (٧/٢١) ح (٣٦٧٣) ، ومسلم ، ك فضائل الصحابة (٤/١٩٦٧) ح (٢٥٤٠) ، انظر ما ورد في فضل الصحابة في الكتاب والسنة : - كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل ، وفضائل الصحابة للنسائي ، والصواعق المحرقة للهيتمي ، ودر السحابة في مناقب الصحابة للشوكاني ، وإتحاف ذوي النجابة لمحمد العربي ، وكتاب صحابة رسول الله ﷺ لعيادة الكبيسي ١٤٩ ؟ ١٧٦ .

ذكر الحميدي رحمه الله تعالى أن من السنة: - " الترحم على أصحاب محمد ﷺ كلهم فإن الله عز وجل قال: - (وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ) [الحشر، آية ١٠]، فلم نؤمر إلا بالاستغفار لهم، فمن سبهم أو تنقصهم، أو أحداً منهم فليس على السنة، وليس له في الفيء حق، أخبرنا بذلك غير واحد عن مالك بن أنس.(١) "

(٣) الشهادة لهم بأنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين:

يقول ابن بطة – في هذه المسألة: - " ويشهد لجميع المهاجرين والأنصار بالجنة والرضوان والتوبة والرحمة من الله، ويستقر علمك وتوقن بقلبك أن رجلاً رأى النبي ﷺ وشاهده وآمن به واتبعه ولو ساعة من نهار أفضل ممن لم يره، ولم يشاهده ولو أتى بأعمال الجنة أجمعين، ثم الترحم على جميع أصحاب رسول الله ﷺ صغيرهم وكبيرهم، وأولهم وآخرهم، وذكر محاسنهم ونشر فضائلهم، والاقتداء بهديهم، والاقتفاء لآثارهم.(٢) "

(٣) الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ من نزاع:

يذكر ابن بطة المسلك الصحيح تجاه النزاع بين الصحابة، فيقول: -" ونكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ، فقد شهدوا المشاهد معه وسبقوا الناس بالفضل، فقد غفر الله لهم، وأمرك بالاستغفار لهم والتقرب إليه بمحبتهم، وفرض ذلك على لسان نبيه ﷺ.

---

١) أصول السنة للحميدي (بذيل مسنده) ٢/٥٤٦ .

٢) الإبانة الصغرى ص ٢٦٣ – ٢٦٥ .



ولا تنظر في كتاب صفين والجمل، ووقعه الدار وسائر المنازعات التي جرت بينهم، ولا تكتبه لنفسك، ولا لغيرك، ولا ترووه عن أحد، ولا تقرأ على غيرك، ولا تسمعه ممن يرويه، فعلى ذلك اتفاق سادات علماء هذه الأمة من النهي عما وصفناه.(١) "

فلا يرتاب مسلم صادق في إسلامه في سمو منزلة الصحابة وفضلهم ورفعة شأنهم.

فهم قوم اختصهم الله تبارك وتعالى لصحبة أفضل رسله محمد ﷺ فصدقوه وآزروه ونصروه واتبعوا النور الذي جاء به فتلقوه عذبا زلالا وسائغا فراتا من مشكاة النبوة وأخلصوا دينهم لله وبذلوا فيه سبيله المهج والأرواح والغالي والنفيس والأموال والأولاد فشادوا بنيانه وأكملوا صرحه وفتحوا البلاد وهدوا العباد فكانوا بذلك أهلا لرضوان الله ومحبته ورحمته وجنته فكانوا خير أمة أخرجت للناس وخير القرون.

(٤) أنهم عدول بتعديل الله تعالى وبتعديل رسوله عليه الصلاة والسلام:

لا يشك مسلم في أن أصحاب رسول الله ﷺ هم أمناء هذه الأمة وحملة الشريعة نقلتها إلى الأمناء من بعدهم لا يحتاج واحد منهم إلى توثيق أو تعديل وكيف وقد أثنى عليهم ربهم وإلههم جل وعلا ثناء يقطع لهم بالعدالة والوثاقة في آيات كثيرة من كتابه الكريم مثل قوله تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله" (آل عمران الآية ١١٠) وقوله جل وعلا: "وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس" (البقرة الآية ١٤٣) والوسط العدل والصحابة

---

١) المرجع السابق = باختصار ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

أول من يدخل في شمول الخطاب أضف إلى ذلك الكثير من الآيات التي أثنى الله تعالى من خلالها على أصحاب رسول الله ﷺ وبين فضلهم وأخبره برضاه عنهم وكذلك إثبات الخيرية لهم من رسولهم ﷺ ونهيه عن سبهم ومعلوم أن إنكار عدالتهم سب لهم ونشره لفضائلهم ومناقبهم كل ذلك مما يستلزم العدالة لهم دون توقف .

قال محمد بن أحمد الحنبلي - الشهير بابن النجار- : "إن من أثنى الله سبحانه وتعالى عليه بهذا الثناء كيف لا يكون عدلا؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس فكيف لا تثبت العدالة بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسوله ﷺ"(١).

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله -بعدما ذكر جملة من فضائل الصحابة- : "كلها مطابقة لما ورد في نص القرآن وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له.... على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين وهو مذهب كافة العلماء"(٢).

فالحكم بتعديل الصحابة مبني على تعديل الله تعالى وتعديل رسوله ﷺ لهم ولسنا نحتاج بعد تعديل الله تعالى وتعديل رسوله ﷺ لهم إلى تعديل أحد أيا كان .

---

(١) شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/٤٧٥.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٤٨-٤٩.

والطعن في الصحابة طعن في الدين فمن طعن في الصحابة فقد شكك في الوسيلة التي وصلت السنة النبوية بها، وإذا تحطمت الوسيلة يصبح الأصل معتمداً على لا شئ فيصبح لا شيء.

وقديماً صرح بذلك أحد الزنادقة فيما رواه الخطيب البغدادي فى تاريخه عن أبى داود السجستانى قال: "لما جاء الرشيد بشاكر - رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال: أخبرنى، لم تعلّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض - أى الطعن فى الصحابة-؟ قال: إنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول"(١). من هنا ندرك خطورة الطعن في الصحابة.

أدلة عدالة الصحابة ﷺ

تضافرت الأدلة من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة على عدالة الصحابة.

أولاً: دلالة القرآن الكريم على عدالة الصحابة ﷺ:

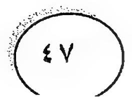
لقد وصف رب العزة صحابة رسول الله ﷺ بالعدالة وأثنى عليهم فى آيات يطول ذكرها منها:

١- قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (الآية ١٤٣ من سورة البقرة) ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة ﷺ أن وسطاً بمعنى "عدولاً خياراً"(٢)، ولأنهم

---

(١) انظر: تاريخ بغداد ٤/٣٠٨.

(٢) انظر: جامع البيان للطبرى ٢/٧، وتفسير الرازى ٤/٩٧، والجامع لأحكام القرآن ٢/١٥٤، وتفسير القرآن ١/١٩٠.



المخاطبون بهذه الآية مباشرة(١). وقد ذكر بعض أهل العلم أن اللفظ وإن كان عاماً إلا أن المراد به الخصوص، وقيل: "إنه وارد فى الصحابة دون غيرهم(٢).

٢- وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (الآية ١١٠ من سورة آل عمران) ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة ﷺ أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل فى هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام ﷺ، وذلك يقتضى استقامتهم فى كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم الله ﷻ بأنهم خير أمة ولا يكونوا أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟

كما أنه لا يجوز أن يخبر الله تعالى بأنه جعلهم أمة وسطاً - أى عدولاً - وهم على غير ذلك، فيصح أن يطلق على الصحابة أنهم خير أمة بإطلاق، وأنهم وسط أى عدول بإطلاق"(٣).

وهكذا سائر الآيات التى جاءت بمدحهم قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ(٨)وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ

---

(١) ويؤيد ذلك ما أخرجه الترمذى فى سننه عن بهز عن حكيم عن أبيه عن جده أنه سمع النبى ﷺ يقول فى قوله: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ" قال ﷺ إنكم تتمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله" أ٠هـ أخرجه الترمذى كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران ٥/٢١١ رقم ٣٠٠١، وقال الترمذى: هذا حديث حسن.

(٢) انظر: الكفاية ص ٩٣ ٠

(٣) الموافقات ٤/٤٥٠ - ٤٥٢ بتصرف.

مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(الآيتان ٨،٩ من سورة الحشر) فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسر أبو بكر الصديق، هاتين الكلمتين، من الآيتين، حيث قال فى خطبته يوم السقيفة مخاطباً الأنصار: "إن الله سمانا (الصادقين) وسماكم (المفلحين)،وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾(الآية ١١٩ من سورة التوبة).

وحتى الآيات التي جاء فيها عتاب لهم أو لبعضهم شاهدة بعدالتهم حيث غفر الله لهم ما عاتبهم فيه وتاب عليهم قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ(٦٧)لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ(٦٨)فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الآيات ٦٧ – ٦٩ من سورة الأنفال) وتأمل ختام العتاب "إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" وهل بعد مغفرة الله ﷻ من شيء؟!٠

وقال تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ وتأمل ختام الآية "إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"(الآية ١١٨ من سورة التوبة).

وغير ذلك من الآيات الشاهدة بمغفرة الله ﷻ لهم لما ارتكبوا من بعض المعاصي – وسيأتي ذكر بعضها فى الرد على الشبهات حول عدالة الصحابة٠

إن تلك الآيات التي جاء فيها عتاب للصحابة أو لبعضهم لارتكابهم بعض المعاصي لخير دليل شاهد على ما سبق ذكره، من أن المراد بعدالتهم جميعاً عصمتهم من الكذب فى حديث رسول الله ﷺ وليس معنى عدالتهم عصمتهم من المعاصي أو من السهو أو الغلط، فهذا لم يقل به أحد من أهل العلم. وحتى مع ارتكاب بعضهم لبعض الذنوب، فقد امتن الله ﷻ عليهم بالتوبة والمغفرة لذنوبهم.

وما هذه المنة من ربهم ﷻ إلا بيان لعباده مؤمنهم وكافرهم إلى قيام الساعة. بعظم مكانة من اختارهم لصحبة سيد أنبيائه ورسله ﷺ، وأن التجريح والقدح فى تلك المكانة والعدالة إنما هو تجريح وقدح فيمن بوأهم تلك المكانة، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس !!! نعوذ بالله ﷻ من الخذلان.

ثانياً : دلالة السنة المطهرة على عدالة الصحابة ﷺ :

لقد وصف النبي ﷺ أصحابه بالعدالة، وأثنى عليهم فى أحاديث يطول تعدادها منها :

(١) قوله ﷺ: " لِيُبَلِّغ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ "(١) "ففي هذا الحديث أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح، ولا ضعيف إذ لو كان فيهم أحد غير عدل، لاستثنى فى قوله ﷺ وقال : "ألا ليبلغ فلان منكم الغائب" فلما أجملهم فى الذكر بالأمر بالتبليغ لمن بعدهم، دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً"(٢).

(٢) وقال ﷺ : "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجئ قوم تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ ويَمِينُهُ شَهَادَتَهُ"(٣) وهذه الشهادة بالخيرية مؤكدة لشهادة رب العزة : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (الآية ١١٠ من سورة آل عمران).

(٣) وقال ﷺ : "إن الله اختار أصحابي على العالمين، سوى النبيين والمرسلين، واختار لي من أصحابي أربعة أبا بكر، وعمر وعثمان، وعلياً ﷺ فجعلهم أصحابي

---

(١) جزء من حديث: أخرجه: البخاري في كتاب العلم- باب بَاب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ- ١ / ٣٧ ح(٦٧)، وانظر: [١٠٥، ١٦٥٤، ٣٠٢٥، ٤١٤٤، ٤٣٨٥، ٥٢٣٠، ٦٦٦٧، ٧٠٠٩]، ومسلم في -كتاب الحج- بَاب تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلُقَطَتِهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ عَلَى الدَّوَامِ- ٧ / ٨٤ ح(٢٤١٣).

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٩١/١ .

(٣) البخارى كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبى ﷺ، ومن صحب النبى ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ٥/٧ رقم ٣٦٥١، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ٣٢٤/٨ رقم ٢٥٣٣ من حديث ابن مسعود ﷺ واللفظ للبخارى.

قال فى أصحابي كلهم خير، وأختار أمتى على الأمم، وأختار من أمتى أربعة قرون، القرن الأول والثاني والثالث، والرابع "(١).

وهذا الحديث مؤكد لقوله تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾(الآية ٢٩ من سورة الفتح).

ويؤكد ابن مسعود ﷺ ما سبق من الآية والحديث قائلاً : "إن الله نظر فى قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته، ثم نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه ﷺ يقاتلون عن دينه"(٢).

يقول الإمام الآمدى : "واختيار الله لا يكون لمن ليس بعدل"(٣).

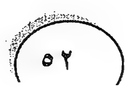
(٥) وقال ﷺ : "لا تسبوا أصحابى ٠ لا تَسُبُّوا أصحابي : فوالذى نفسى بيده! لو أن أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذهباً، ما أَدركَ مُدَّ أَحَدِهِم، ولا نَصِيفَهُ"(١).

---

(١) أخرجه البزار فى مسنده انظر:كشف الأستار كتاب المناقب،باب مناقب أصحاب النبىﷺ١/٨٨، وقال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/١٦ رواه البزار ورجاله ثقات، وفى بعضهم خلاف٠

(٢) أخرجه أحمد فى مسنده ١/٣٧٩، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/١٧٨ رواه أحمد ورجاله موثقون٠ ورواه ابن عبدالبر فى مقدمة الاستيعاب ١/١٢، ١٣ ٠

(٣) الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢/٨٢ ٠



يقول الصحابي الجليل سعيد بن زيد بن عمرو، أحد العشرة المبشرين بالجنة ﷺ لما سمع رجلاً من أهل الكوفة يسب رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قال : "... والله لمشهد شهده رجل يغبر فيه وجهه مع رسول الله ﷺ : أفضل من عمل أحدكم، ولو عمر عمر نوح عليه السلام"(٢).

يقول فضيلة الشيخ محمد الزرقاني - رحمه الله - "فأنت ترى من هذه الشهادات العالية فى الكتاب والسنة، ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة، وما لا يترك لطاعن فيهم دليلاً، ولا شبهة دليل.

والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب، يحيل على الله فى حكمته ورحمته، أن يختار لحمل شريعته الختامية، أمة مغموزة، أو طائفة ملموزة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ٠

ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة، يعتبر دفاعاً عن الكتاب، والسنة، وأصول الإسلام من ناحية، ويعتبر إنصافاً أدبياً لمن يستحقونه من ناحية ثانية، ويعتبر تقديراً لحكمة الله البالغة فى اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة ٠ كما أن تَوْهِينهم والنيل منهم، يعد غمزاً فى هذا الاختيار الحكيم، ولمزاً فى ذلك الاصطفاء والتكريم، فوق ما فيه من هدم الكتاب، والسنة، والدين"(٣)

---

(١) أخرجه البخارى كتاب فضائل الصحابة، باب قول ﷺ "لو كنت متخذاً خليلاً" ٢٥/٧ رقم ٣٦٧٣، ومسلم كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ٣٣٢/٨ رقم ٢٥٤٠ من حديث أبى هريرة ﷺ واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه أبو داود في يسننه كتاب السنة،باب فى الخلفاء٢١٢/٤ رقم ٤٦٥٠ ،وأخرجه أحمد فيمسنده ١٨٧/١، واللفظ له، وصحح إسناده الشيخ أحمد محمد شاكر فى تعليقه على المسند ١٠٨/٣.

(٣) مناهل العرفان فى علوم القرآن ٣٣٦/١ - ٣٣٧.

إجماع الأمة على عدالة الصحابة ﷺ :

أجمعت الأمة - إلا من شذ ممن لا يعتد بخلافهم(١). على ما سبق من تعديل الله ﷻ ورسوله ﷺ للصحابة أجمع، والنقول فى هذا الإجماع كثيرة عن علماء الأمة، من المحدثين، والفقهاء، والأصوليين.

يقول الخطيب البغدادي : "إنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شئ مما ذكرناه، لأوجبت الحال التى كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة فى الدين، وقوة الإيمان واليقين : القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين، الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين . هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء"(٢).

وقال ابن الصلاح : "للصحابة بأسرهم خصيصة، وهى أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب، والسنة، وإجماع من يعتد به فى الإجماع من الأمة"(٣).

وقال العراقي : "إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم وأما من لابس الفتن منهم وذلك حين مقتل عثمان ﷺ فأجمع من يعتد به أيضاً فى الإجماع على تعديلهم إحساناً للظن بهم، وحملاً لهم فى ذلك على الاجتهاد"(١).

---

(١) راجع أقوالهم فى : تدريب الراوى ٢/٢١٤، وفواتح الرحموت ٢/١٥٥ - ١٥٦، والبحر المحيط ٤/٢٩٩، ٣٠٠، وإرشاد الفحول ١/٢٧٤ - ٢٧٨ .

(٢) الكفاية ص ٩٦ .

(٣) علوم الحديث ص ١٧٦ .



وقال الإمام الغزالي : "والذى عليه سلف الأمة، وجماهير الخلق، أن عدالتهم معلومة بتعديل الله ﷻ إياهم وثنائه عليهم فى كتابه، فهو معتقدنا فيهم، إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل – ثم ذكر بعض ما دل على عدالتهم من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ ثم قال : فأي تعديل أصح من تعديل علام الغيوب –سبحانه– وتعديل رسوله ﷺ كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم فى الهجرة، والجهاد، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء والأهل، فى موالاة رسول الله ﷺ، ونصرته، كفاية فى القطع بعدالتهم"(٢).

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة وغيرها كثير، كلها فيها بيان واضح، ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عموماً بلا استثناء، أمر مفروغ منه، ومسلم به. فلا يبقى لأحد شك،ولا ارتياب بعد تعديل الله ﷻ ورسوله ﷺ وإجماع الأمة على ذلك(٣).

"وإذا تقرر لك عدالة جميع من ثبتت له الصحبة، علمت أنه إذا قال الراوي عن رجل من الصحابة، ولم يسمه كان ذلك حجة، ولا يضر الجهالة، لثبوت عدالتهم على العموم"(٤).

---

(١) شرح الفية العراقى المسماة بالتبصرة والتذكرة للعراقى ٣/١٣، ١٤ .

(٢) المستصفى ١/١٦٤، وانظر : الإحكام للآمدى ٢/٨١، ٨٢، والبحر المحيط للزركشى ٤/٢٩٩

(٣) انظر : المكانة العلمية لعبدالرزاق الصنعانى فى الحديث النبوى لفضيلة الأستاذ الدكتور إسماعيل الدفتار ١/٢٩١ مبحث (لا يستثنى فى ثبوت العدالة أحد من الصحابة)، وانظر : توضيح الأفكار ٢/٤٧٠، ٤٧١، وعقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر الشيخ ٢/٨١٤ .

(٤) إرشاد الفحول للشوكانى ١/٢٧٨، وانظر : فتح المغيث للسخاوى ٣/٩٧ .

قال الإمام الجويني : "ولعل السبب فى قبولهم من غير بحث عن أحوالهم، والسبب الذى أتاح الله الإجماع لأجله، أن الصحابة هم نقلة الشريعة، ولو ثبت توقف فى رواياتهم، لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار"(١).

شبهاتهم حول عدالة الصحابة:

أثار أعداء السنة شبهات عديدة عن عدالة الصحابة وبخاصة الشيعة الاثني عشرية الذين كرهوا جميع الصحابة وتطاولوا عليهم وإليك أهم شبهاتهم:

الشبهة الأولى:

ادعى الشيعة الاثني عشرية ارتداد الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ.

فالشيعة الاثنا عشرية بعدما تبين لهم فضل أولئك الصحب الأبرار والخيرة الأطهار يزعمون أن هؤلاء الكرام البررة رضي الله تعالى عنهم قد ارتدوا جميعا على أدبارهم القهقرى إلا نفرا يسيرا منهم رجحوا أنهم ثلاثة : وهم سلمان وأبو ذر والمقداد استثنوهم من عداد من ارتد من صحابة رسول الله ﷺ .

قال التستري -من كبار علمائهم- : "كما جاء موسى للهداية وهدى خلقا كثيرا من بني إسرائيل وغيرهم فارتدوا في أيام حياته ولم يبق فيهم أحد على إيمانه سوى هارون(ع) كذلك جاء محمد ﷺ وهدى خلقا كثيرا لكنهم بعد وفاته ارتدوا على أعقابهم"(٢).

---

(١) البرهان فى أصول الفقه ١/٢٤٢، وانظر : إرشاد الفحول ١/٢٧٥ .

(٢) إحقاق الحق للتستري ص ٣١٦.

ولئن سألت الشيعة أدلة جلية ألجأتهم إلى هذا القول لرأيتهم قد افتروا أقوالا ونسبوها -زورا وبهتانا- إلى من يدعون أنهم أئمة لهم أمثال علي بن أبي طالب ومحمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم وغيرهم .

فمن الأقوال التي نسبوها إلى علي بن أبي طالب : "أن الناس كلهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ غير أربعة "(١) زادوا عمار بن ياسر على الثلاثة السابقين-.

ومن الأقوال التي نسبوها إلى محمد بن علي الباقر رحمه الله: "كان الناس أهل ردة بعد النبي إلا ثلاثة "(٢)، و "ارتد الناس إلا ثلاثة نفر "(٣).

وقد وصف الشيعة أسانيد هذه الروايات أنها معتبرة(٤).

وهناك روايات أخرى مكذوبة ملأ الشيعة بها كتبهم ونسبوها -كذبا وبهتانا- إلى عدد من أئمتهم. بل وقد استدلوا بقصة انفضاض الصحابة من حول النبي صلى الله عليه وسلم(٥).

---

(١) أنظر: السقيفة لسليم بن قيس ص ٩٢ والأنوار النعمانية للجزائري ١/ ٨١.

(٢) أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب - (١ / ٩٤)

١٤ روضة الكافي للكليني ص ١١٥ وتفسير العياشي ١/ ١٩٩ واختيار معرفة الرجال ص ٦-٨-١١ ، وانظر علم اليقين للكاشاني ١ / ٧٤٣-٧٤٤ ، وتفسير الصافي له ١/ ١٤٨-٣٠٥، وقرة العيون له ص ٤٢٦، والبرهان للبحراني ١/ ٣١٩، وبحار الأنوار للمجلسي ٦/ ٧٤٩، وحياة القلوب له ٢/ ٨٣٧، والدرجات الرفيعة للشيرازي ص ٢٢٣، وحق اليقين لعبدالله شبر ١/ ٢١٨-٢١٩.

(٣) المصادر السابقة نفسها.

(٤) أنظر: تفسير الصافي للكاشاني ١/ ١٤٨، وقرة العيون له ص ٤٢٦، وحق اليقين لشبر ١/ ٢١٨.

(٥) الآية ١١ من سورة الجمعة، والحديث أخرجه البخارى كتاب التفسير، باب تفسير "وإذا رأوا تجارة أو لهواً ٨/ ٥١١ رقم ٤٨٩٩، ومسلم كتاب الجمعة،باب فى قوله تعالى : "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا" ٣/ ٤١٥ رقم ٨٦٣ واللفظ له.

الجواب عن الشبهة:

يمكن أن يجاب عن هذه الشبهة بما يلي:-

(١) أن المنقول عن أئمة البيت لم يثبت عنهم بسند صحيح فكله كذب وافتراء.

فلا ريب أن هؤلاء الأئمة الطيبين بريئون من ذلك وما نسبه إليهم الشيعة هو محض إفك مفترى والحق أنه قد كذب على أئمة أهل بيت نبينا ﷺ أكثر مما كذب على غيرهم حتى شكا الأئمة -وعلى رأسهم جعفر الصادق- من ذلك .

وقد بين الإمام جعفر بن محمد الصادق رحمه الله-إمام الشيعة السادس- ذلك بقوله : "إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا ويسقط صدقنا -بكذبه علينا- عند الناس"(١).

(٢) هم بهذه الشبهة كذبوا الله ورسوله وجميع الأمة.

فما زعمه الشيعة من ارتداد الصحابة مخالف لما أخبر الله به تبارك وتعالى من أنه رضي عن الصحابة في غير ما موضع من كتابه الكريم وأمر بالاستغفار لهم والمؤمن المطيع المتبع لا يصنع كصنيع الشيعة مع الصحابة أمروا بالاستغفار لهم فسبوهم بل يستغفر لهم ويترضى عنهم ويعتقد أن ما نحن فيه من نعمة فهو من جهودهم (وجهادهم ونتائج أعمالهم الطيبة المباركة وثمرة لما قدموه من مال وولد في سبيل نصر دين الله ونشره وإعلاء كلمة الله حتى لا يعبد أحد سواه . والله تبارك وتعالى أخبر أنه رضي عن الصحابة الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة

---

(١) اختيار معرفة الرجال للطوسي ص ١٠٨ وتنقيح المقال للمامقاني ٢/١٨٤، ومعجم رجال الحديث للخوئي ١/٢٠٢.

بقوله: "لقد رضي الله عن المؤمنين إذا يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا" (سورة الفتح الآية ١٨).

وكانت عدتهم (ألفا وثلاثمائة باعتراف الشيعة أنفسهم(١) ولم يرتد منهم أحد فكيف يجوز الشيعة أن يرضى الله عز وجل عن أقوام ويحمدهم وهو يعلم أنهم سيرتدون على أعقابهم بعد وفاة رسول الله ﷺ ؟ بل وكيف يزعمون بعد هذا الإخبار أن الصحابة ارتدوا إلا نفرا يسيرا؟ إلا أن يقولوا : إن الله لم يعلم ذلك حتى وقع فإن قالوها فقد رضوا أنفسهم للعنة أحد الأئمة -المعصومين عندهم- جعفر الصادق الذي لعن من قال : إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون(٢) ودعا عليه بالخزي فقال : "من قال هذا أخزاه الله"(٣).

والآية عامة في الرضا عن المبايعين تحت الشجرة تشمل جميع المبايعين فـ(إذ) في قوله (إذ يبايعونك) ظرف وسواء أكانت ظرفا محضا أم كانت ظرفا فيها معنى التعليل فإنها تدل على تعلق الرضا بجميع المبايعين فعلم أنهم جميعا من المرضي عنهم .

(٣) ثم إن ما استدل به الرافضة ومن تابعهم طعناً فى عدالة الصحابة لا حجة لهم فيه لما يلى: أولاً : قصة انفضاض أكثر الصحابة عن رسول الله ﷺ إلى العير القادمة من الشام، وتركهم خطبة الجمعة، إنما وقع ذلك فى بدء زمن الهجرة، ولم يكونوا إذ ذاك واقفين على الآداب الشرعية كما ينبغي، كما أن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر كانوا قائمين عنده، كما ثبت ذلك فى الأحاديث الصحيحة.

---

١) انظر مناقب آل أبي طالب لابن شهرا المازندراني ٢/ ٢٢، والبرهان للبحراني ٤/ ١٩٦: ١٩٧.

٢) أسنده إليه الكشي الشيعي في كتابه معرفة الرجال، (اختيار معرفة الرجال للطوسي ص ١٥١).

٣) أسنده الكليني في كتابه الكافي . (الأصول من الكافي للكليني ١/ ١٤٨ .

فعن جابر بن عبدالله ﷺ قال : بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً إذ قدمت عير المدينة، فابتدرها(١) أصحاب رسول الله ﷺ حتى لم يبق منهم إلا اثنى عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر ونزلت الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾(٢). ولذا لم يشفع عليهم، ولم يوعدهم سبحانه وتعالى بعذاب ولم يعاتب الرسول ﷺ أيضاً"(٣).

ورد آخر على هذه القصة وهو : أنه ورد فى بعض الأخبار أنها وقعت لما كان النبي ﷺ يقدم الصلاة على الخطبة يوم الجمعة، وانفضاضهم وقع فى الخطبة، وليس فى الصلاة كما هو الظاهر من بعض الروايات، والتي ركز عليها بعض الرافضة، كمحمود أبو رية(٤)، ومروان خليفات(٥)، وغيرهم.

ويدل على أن الانفضاض كان فى الخطبة ما جاء فى رواية مسلم السابقة : بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة قائماً.

يقول الحافظ ابن حجر : "ترجيح كون الانفضاض وقع فى الخطبة لا فى الصلاة، هو اللائق بالصحابة تحسيناً للظن بهم، وعلى تقدير أن يكون فى الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهى كآية ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا

---

(١) ابتدرها : أى أسرعوا إليها. لسان العرب ٤٨/٤ .

(٢) الآية ١١ من سورة الجمعة، والحديث أخرجه البخارى كتاب التفسير، باب تفسير "وإذا رأوا تجارة أو لهواً ٥١١/٨ رقم ٤٨٩٩، ومسلم كتاب الجمعة،باب فى قوله تعالى : "وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا" ٤١٥/٣ رقم٨٦٣ واللفظ له.

(٣) مختصر التحفة الاثني عشرية ص ٢٧٢ بتصرف، وانظر : روح المعانى للألوسى ١٠٧/٢٨.

(٤) أضواء على السنة ص ٣٥٩ .

(٥) وركبت السفينة ص ٢٢٣ .

الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾(الآية ٣٣ من سورة محمد) وقبل النهى عن الفعل الكثير فى الصلاة ونزول قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾(١).

ويؤيد ذلك: ما رواه أبو داود فى المراسيل أن هذه القصة كانت لما كان رسول الله ﷺ يصلى الجمعة قبل الخطبة، مثل العيدين، فخرج الناس فلم يظنوا إلا أنه ليس فى ترك الجمعة شيء، فأنزل الله ﷻ : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ فقدم النبي ﷺ الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة(الآية ٢ من سورة المؤمنون)(٢). وهو ما رجحه أيضاً النووى فى شرحه على مسلم(٣).

وعلى كل تقدير أنه فى الصلاة، فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك، فلما نزلت آية الجمعة، وفهموا منها ذم ذلك، اجتنبوه"(٤).

يقول الألوسي : "ورواية أن ذلك وقع منهم مراراً" إن أريد بها رواية البيهقي فى شعب الإيمان(٥) عن مُقَاتِل بن حيان(٦) أنه قال : بلغني والله أعلم أنهم فعلوا

---

(١) انظر : فتح البارى ٢/٤٩٣ رقم ٩٣٦ بتصرف يسير.

(٢) المراسيل ص ٥٠ رقم ٦١ .

(٣) المنهاج شرح مسلم ٣/٤١٦، ٤١٧ رقم ٨٦٣، وانظر : تفسير القرآن العظيم ٤/٣٦٧ .

(٤) انظر : فتح البارى ٢/٤٩٣ رقم ٩٣٦ .

(٥) الرواية أوردها السيوطي فى الدر المنثور : ٨/١٦٦، ولم يعزها لغيره.

(٦) هو: مقاتل بن حَيَّان النَّبطىُّ، أبو بسطام البَلْخِيُّ، صدوق فاضل، اخطأ الأزدى فى زعمه أن وكيعاً كذبه، إنما كذب مقاتل بن سليمان. مات قبيل الخمسين بأرض الهند. له ترجمة فى : تقريب التهذيب ٢/٢١٠ رقم ٦٨٩١، وتذكرة الحفاظ ١/١٧٤ رقم ١٦٨، وطبقات المفسرين للداودى ٢/٣٢٩، وخلاصة تهذيب الكمال ص ٣٣٠، ولسان الميزان ٩/١٩٨ رقم ١٤٥٤٨.

ذلك ثلاث مرات، فمثل ذلك لا يلتفت إليه، ولا يعول عند المحدثين عليه، وإن أريد بها غيرها فليبين، ولتثبت صحته، وأنى بذلك؟

وبالجملة : الطعن فى الصحابة بهذه القصة التى كانت من بعضهم فى أوائل أمرهم، وقد أعقبها منهم عبادات لا تحصى، سفه ظاهر، وجهل وافر"(١).

وخلاصة القول : أن دعوى الشيعة ارتداد الصحابة أمر قائم على الهوى وليس لديهم دليل نقلي صحيح ولا عقلي صريح يسوغ لهم الإقدام على مثل هذا الادعاء الخطير . اللّهم اعصمنا بالتقوى واحفظ علينا حبنا لصحابة نبيك ﷺ كما ترضى يا رب العالمين (٢).

---

(١) روح المعانى للألوسى ١٠٧/٢٨ .

٢) أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب - (١ / ٥)

الشبهة الثانية:

دعوى الشيعة الاثني عشرية نفاق أكثر الصحابة في حياة الرسول ﷺ

لم يكتف الشيعة الاثني عشرية بنسبة الصحابة إلى الارتداد بعد وفاة رسول الله ﷺ بل زعموا أن أكثرهم أظهروا الإسلام وأضمروا الكفر في حياته عليه السلام.

قال التستري -من علماء الشيعة- عن الصحابة : "إنهم لم يسلموا بل استسلم الكثير رغبة في جاه رسول الله .... إنهم داموا مجبولين على توشح النفاق وترشح الشقاق"(١).

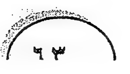
وقد أكد حسن الشيرازي -وهو من الشيعة المعاصرين- نفاق أكثر الصحابة وتساءل عن سبب قبول النبي ﷺ للمنافقين في صفوف المؤمنين؟ ثم أجاب نفسه بقوله : "إنه لم يكن من صالح النبي صلى الله عليه وآله وسلم منذ فجر الإسلام أن يقبل المخلصين فقط ويرفض المنافقين وإنما كان عليه أن يكدس جميع خامات الجاهلية ليسيج بها الإسلام عن القوى الموضعية والعالمية التي تظاهرت ضده فكان يهتف : "قولوا لا إله إلا الله تفلحوا" .... إلى أن قال : - ولم يكن للنبي أن يرفضهم وإلا لبقي هو وعلي وسلمان وأبو ذر والعدد القليل من الصفوة المنتجين"(٢).

ثم استرسل حسن الشيرازي في حديثه عن الصحابة فقال : "غير أنهم تكاثروا مع الأيام وعلى إثر كثرتهم استطاع رؤوس النفاق أن يتسللوا إلى المراكز القيادية

---

١) إحقاق الحق للتستري ص٣.

٢) الشعائر الحسينية لحسن الشيرازي ص ٨-٩ .



فخبطوا في الإسلام خبطا ذريعا كاد أن يفارق واقعه لولا أن تداركه بطله العظيم علي بن أبي طالب (١).

ومراده برؤوس النفاق : أبو بكر وعمر وعثمان (فهم الذين عناهم الشيعي بقوله :"استطاع رؤوس النفاق..".

وقال المامقاني -من الشيعة- :"إن من المعلوم بالضرورة بنص الآيات الكريمة وجهود الفساق والمنافقين في الصحابة بل كثرتهم فيهم وعروض الفسق بل الارتداد لجمع منهم في حياته ولآخرين بعد وفاته.." (٢).

وهناك أقوال أخرى كثيرة صدرت عن الشيعة تحاول إلصاق تهمة النفاق بصحابة أطهار أبعد ما يكونون عن الاتصاف بها(٣).

---

١) المصدر نفسه ص ١٠.

٢) تنقيح المقال للمامقاني ١/٢١٣.

٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر : تفسير القمي ٢/١٨٦، والبرهان للبحراني ٣/٢٩٩، وتفسير الصافي للكاشاني ٢/٣٤٢، وقرة العيون له ص ٤١٦-٤٢٠

الجواب عن الشبهة:

يمكن أن يجاب عن هذه الشبهة بما يلي:

(١) هذه الشبهة يردها حال الصحابة أنفسهم.

فالمتأمل لهذا القول يسخر من سفاهة هذا الشيعي وسوء رأيه إذ أي مال أو منصب أو شيء من حطام الدنيا كان لديه وقومه قد رموه من قوس واحدة وتآمروا على قتله وقتل من معه من صحابته وأذاقوهم من العذاب ألوانا وأنزلوا بهم من الكربات ما الله به عليم مما لا يصبر عليه صناديد الرجال وهم ثابتون مقيمون على إسلامهم قابضون على دينهم ولو تركوه ﷺ وتركوا دينه لأكرمهم المشركون وأعطوهم حتى يعطوهم من حطام الدنيا ولكن نظرتهم لم تكن إلى هذه الفانية بل كانت نظرة عميقة إلى ما وراء هذه الحياة مما أعد الله لهم فلا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر .

وكان الواحد منهم يلقى في رمضاء مكة في الأيام الشديدة الحر وتوضع غليه الصخور والأحجار الكبيرة حتى يرجع عن دينه فلا يزيده هذا إلا ثباتا على أمر الله ومضيا على الحق ولسان حاله يقول لعتاة المشركين وجبابرتهم : "اقض ما أنت قاض إنما تقض هذه الحياة الدنيا" ولو قال لهم كلمة واحدة أحسوا منها أنه مستعد لترك دينه لأغدقوا عليه وأعطوه ولكنه الإيمان إذا لامس بشاشة القلوب يلتحم به التحاما لا يمكن فكه إلا أن يشاء الله .

فقل لي بربك يا مسلم : هل هذه من صفات المنافقين وهل هؤلاء الأبرار منافقون كما زعم الشيعة؟!.

(٢) الطعن في الصحابة فيه طعن في رسول الله عليه الصلاة والسلام:

فهذه المزاعم التي فيها طعن واضح برسول الله ﷺ الذي لم يكن يهتم بالكيف بل كان جل اهتمامه منصبا على الكم -على حد زعم هذا الشيعي- فكان على حد ما زعم يجمع الناس دون اهتمام منه بسلامة عقيدتهم وصدق رغبتهم في الدخول في الإسلام ليقاتل بهم القوى الموضعية والعالمية وكان هذا الشيعي لا يدرك أن المنافقين من أشد القوى الموضعية خطرا على الدين وعلى أتباعه المسلمين المتربصين بهم الدوائر . وكأنه لا يعلم أيضا أن المنافقين ممن أمر رسول الله ﷺ بجهادهم في قوله تعالى :"يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم"(سورة براءة ، جزء من الآية ٧٣).

(٣) أما زعمهم بوجود منافقين بين الصحابة نقول لهم :

وجود المنافقين في صفوف الصحابة صحيح لكن زعمه كثرتهم من الكذب إذ لو كانوا كثيرين كما زعم هو وأسلافه لأحاطوا برسول الله وصحابته وقضوا عليهم وأقاموا دولة حال ظهور الإسلام دون قيامها ولكنهم كانوا قلة حقيرة وشرذمة قليلة لم يكن لهم حول ولا طول وقوة عقيدة أصحاب رسول الله ﷺ وقفت حاجزا منيعا بينهم وبين مخططاتهم وسورا عاليا منعهم من تحقيق مآربهم لذلك لم تصدر منهم إلا أقوال يسيرة دلت على أفئدتهم وما يعتمل في نفوسهم من حقد دفين نحو الإسلام ورسوله وأصحابه

ونسبة النفاق إلى خيار هذه الأمة بدعوى أنه كان فى المدينة منافقين، وأن النبي ﷺ أطلق لفظ الصحابة عليهم : "معاذ الله! أن يتحدث الناس أنى أقتل أصحابي" .

فهذه الشبهة أوهى من بيت العنكبوت، وهى فرية واضحة لا تثبت لها قدم.

أولاً : لأن إطلاق لفظ الصحابة على المنافق كما جاء فى الحديث هذا الإطلاق لغوى، وليس اصطلاحي نظير قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ﴾(الآية ١٨٤ من سورة الأعراف وقوله تعالى : ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾(الآية ٢ من سورة النجم)(١) فإضافة صحبة النبى ﷺ إلى المشركين والكافرين إنما هى صحبة الزمان والمكان لا صحبة الإيمان، وذلك كقوله تعالى فى حق سيدنا يوسف – عليه السلام – : ﴿يَاصَاحِبَيِ السِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الآية ٣٩ من سورة يوسف).

فالصحبة فى الحديث الشريف، بمعناها اللغوى كما فى الآيات السابقة، وليست الصحبة الاصطلاحية، فتعريفها السابق يخرج المنافقين والمرتدين.

ثم كيف يكون المنافقون من الصحابة بالمعنى الاصطلاحي وقد نفاه عنهم رب العزة بقوله : ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾(الآية ٥٦ من سورة التوبة).

---

(١)فى هذه الآية وما فى معناها بطلان لسؤال الرافضى مروان خليفات ومن قال بقوله. قال: قال تعالى "وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ" الآية ١٠١ من سورة التوبة، قال: فنصت الآية على أن هناك منافقين لا يعلمهم إلا الله فمن هم حتى نتجنب أخذ الأحاديث عنهم "أ.هـ انظر : وركبت السفينة ص ٢٣٠، ٢٣١، ونسى خليفات على فرض التسليم بزعمه، ما أفاض فيه رب العزة من ذكر أوصافهم فى سورة التوبة، وغيرها من سائر سور القرآن، كما تناسى وعد الله المذكور فى ختام الآية، وهو فضحهم فى الدنيا، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم : "نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ" وإلا فالخطاب للنبى ﷺ كان فى بدء الأمر ثم أعلمه رب العزة بأسمائهم، فضلاً عما ذكر فى القرآن من صفاتهم، ويؤكد هذا أخبار النبى ﷺ لحذيفة بن اليمان ﷺ بأسمائهم، وسيأتى قريباً ذكر الحديث.

ثم إن المنافقين لم يكونوا مجهولين فى مجتمع الصحابة الكرام ﷺ ولم يكونوا هم السواد الأعظم، والجمهور الغالب فيهم، وإنما كانوا فئة معلومة آل أمرهم إلى الخزى والفضيحة، حيث علم بعضهم بعينه، والبعض الآخر منهم علم بأوصافه، فقد ذكر الله فى كتابه العزيز من أوصافهم، وخصوصاً فى سورة التوبة، ما جعل منهم طائفة متميزة منبوذة، لا يخفى أمرها على أحد، كما لا يخفى على أحد حالهم فى زماننا.

فأين هذه الفئة المنافقة ممن أثبت الله لهم فى كتابه نقيض صفات المنافقين، حيث أخبر عن رضاه عنهم، من فوق سبع سماوات، وجعلهم خير أمة أخرجت للناس"(١).

ويدل على ما سبق من قلة المنافقين فى المجتمع الإسلامي، وأنهم فئة معلومة تكفل رب العزة بفضحهم فى الدنيا، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم.

ما رواه حذيفة بن اليمان(٢) ﷺ صاحب سر رسول الله ﷺ فى المنافقين قال: قال النبي ﷺ فى أمتى - وفى رواية - فى أصحابي اثنا عشر منافقاً فيهم ثمانيةٌ لا يدخلون الجنة، ولا يجدون ريحها حتى يَلِجَ الجَمَلُ فى سم الخياط. ثمانيةٌ منهم

---

(١) انظر: عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة للدكتور ناصر الشيخ ٣/٩٦٣.

(٢) له ترجمة فى: الإستيعاب ١/٣٣٤ رقم ٤٩٢، واسد الغابة ١/٧٠٦ رقم ١١١٣، والإصابة ١/٣١٧ رقم ١٦٥٢، وتاريخ الصحابة ٧٣ رقم ٢٦٧، ومشاهير علماء الأمصار ص٥٥ رقم ٢٦٧.

تَكْفِيكُهُمُ الدُّبَيْلَةُ(١)، سِرَاجٌ مِن النارِ، يظهرُ فى أكتافِهِم حتى يَنْجُمَ من صُدُورِهِم"(٢).

وعن ابن عباس -رضى الله عنهما- قال : كان رسول الله ﷺ فى ظل حجرةٍ من حجره، وعنده نفرٌ من المسلمين قد كان يقلصُ عنها الظل، قال : سيأتيكم رجل ينظر إليكم بعين شيطان فلا تكلموه، فدخل رجل أزرق، فقال رسول الله ﷺ على ما تسبُنى أنت وفلانٌ وفلان، لقوم دعا بأسمائهم، فانطلق إليهم فدعاهم فحلفوا واعتذروا فأنزل الله ﷻ ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ (الآية ١٨ من سورة المجادلة)(٣)(٤).

(٤) ما زعموه من نفاق الصحابة يرده ما نقلوه هم أنفسهم في كتبهم.

ولست أدري كيف تتفق هذه الأقوال مع ما ذكره الشيعة في كتبهم . ونسبوه إلى أئمتهم من مدح للصحابة رضوان الله عليهم وثناء عليهم ووصف لهم بصفات لا يتصف بها المنافقون منها:

---

(١) الدبيلة فبدال مهملة ثم الجيم وروى تكفيهم الدبيلة بحذف الكاف الثانية وروى تكفتهم بتاء مثناة فوق بعد الفاء من الكفت وهو الجمع والستر أى تجمعهم فى قبورهم وتسترهم.(شرح النووي على مسلم ١٧ / ١٢٥).

(٢) أخرجه مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب صفات المنافقين ٩/١٣٦، ١٣٧ رقم ٢٧٧٩

(٣) الحديث أخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب التفسير، باب تفسير سورة المجادلة ٢/٥٢٤ رقم ٣٧٩٥، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عنه الذهبى، وأخرجه البيهقى فى دلائل النبوة ٥/٢٨٢، ٢٨٣ واللفظ له.

(٤) انظر كتابات أعداء الإسلام في السنة ص ٦٢٠: ص٦٢٤.

(١) قول علي بن أبي طالب مخاطباً من كان في جيشه يحكي لهم عن إخوانه صحابة رسول الله ﷺ : "فقد رأيت أصحاب محمد صلى الله عليه وآله فما أرى أحدا يشبهه منكم لقد كانوا يصبحون شعثا غبرا وقد باتوا سجدا وقياما ويراوحون بين جباههم وخدودهم ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم كأن بين أعينهم ركب المعزى من طول سجودهم وإذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبل جيوبهم مادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف خوفا من العقاب ورجاء للثواب"(١).

فهل هذه صفات المنافقين الذين وصفهم الله تبارك وتعالى بقلة الذكر لله وتكاسلهم في أداء الصلاة وخداعهم لله ورسوله وللمؤمنين بقوله : "إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلا" سورة النساء الآية ١٤٢ .

(٢) وتأمل كذلك قول جعفر الصادق -رحمه الله- فيهم : "كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اثني عشر ألفا ثمانية آلاف من المدينة وألفان من مكة وألفان من الطلقاء ولم ير فيهم قدري ولا حروري ولا معتزلي ولا صاحب رأي كانوا يبكون الليل والنهار ويقولون اقبض أرواحنا من قبل أن نأكل خبز الخمير"(٢).

والشيعة أعرضوا عن أقوال أئمتهم واتبعوا أهواءهم وما تمليه عليهم معتقداتهم الفاسدة ويبدلوا قولا غير الذي قيل لهم .

---

١) ذكره الشريف الرضي في نهج البلاغة ص ١٤٣.

٢) أسنده إليه الصدوق في كتابه الخصال ٢/٦٣٩-٦٤٠.

وخلاصة القول : أن الصحابة رضوان الله تعالى عنهم كانوا من أبعد الناس عن الاتصاف بصفة النفاق بل كانوا يخافون النفاق فيفرون منه إلى أقوالهم وأفعالهم وقد كانوا (مدركين أن الدخول في النفاق يسلبهم اسم الإسلام ولقب الصحبة الشريف الذي يحملونه(١).

١) أوجز الخطاب في بيان موقف الشيعة من الأصحاب ١ / ٧ .

الشبهة الثالثة.

أنكر الشيعة الاثنا عشرية عدالة الصحابة جملة وتفصيلا وزعموا أن حكم الصحابة من حيث العدالة كحكم غيرهم ليس لهم مزية على غيرهم -فهم على حد زعمهم- قوم من الناس لهم ما للناس وعليهم ما على الناس.

قال المجلسي -شيخ الدولة الصفوية ومرجع الشيعة المعاصرين- في معرض حديثه عن عدالة الصحابة بعد أن ذكر قول أهل السنة فيها: "وذهبت الإمامية إلى أنهم -أي الصحابة- كسائر الناس من أن فيهم العادل وفيهم المنافق والفاسق الضال بل كان أكثرهم كذلك" (١) أي كان أكثر الصحابة منافقا وفاسقا وضالا -على حد قوله-.

وقال الشيرازي -من الشيعة- : "حكم الصحابة عندنا في العدالة حكم غيرهم ولا يتحتم الحكم بالإيمان والعدالة بمجرد الصحبة ولا يحصل بها النجاة من عقاب النار وغضب الجبار إلا أن يكون مع يقين الإيمان وخلوص الجنان فمن علمنا عدالته وإيمانه وحفظه وصية رسول الله في أهل بيته وأنه مات على ذلك كسلمان وأبي ذر وعمار : واليناه وتقربنا إلى الله بحبه ومن علمائنا أنه انقلب على عقبه وأظهر العداوة لأهل البيت عاديناه لله تعالى وتبرأنا إلى الله منه"(٢).

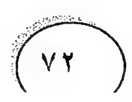
وقال التستري الشيعي : "الصحابي كغيره لا يثبت إيمانه إلا بحجة"(٣).

---

(١) بحار الأنوار للمجلسي ٨/٨ ونقله عنه المعلق على كتاب الإيضاح لابن شاذان ص ٤٩ وعلى كتاب أمالي المفيد ص ٣٨.

(٢) الدرجات الرفيعة للشيرازي ص١١.

(٣) الصوارم المهرقة للتستري ص ٦.



وقال في موضع آخر: "ليس كل صحابي عدلا مقبولا"(١).

وممن نقل إجماع الشيعة الإمامية على إنكار عدالة الصحابة: محمد جواد مغنية -وهو من الشيعة المعاصرين- حيث قال: "قال الإمامية: إن الصحابة كغيرهم فيهم الطيب والخبيث والعادل والفاسق"(٢).

إلى غير ذلك من الأقوال الكثيرة التي ذكرها الشيعة منكرين من خلالها عدالة الصحابة.

وخلاصة القول: أن الشيعة الاثني عشرية مجمعون على إنكار عدالة الصحابة ولم يخالف منهم أحد في ذلك.

الجواب عن الشبهة الثالثة:

لا شك أن إنكار الشيعة لعدالة الصحابة تعد مخالفة لما ورد في الكتاب والسنة من أدلة تثبت العدالة التي أنكروها وقد تقدم ذكر بعضها.

ومنها قوله عليه الصلاة والسلام: "خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم"(٣). فقد أثبت الرسول الكريم ﷺ لصحابته الخيرية المطلقة والأفضلية على سائر أمته التي هي خير الأمم فدل على أن الصحابة: خيار من خيار.

(١) المصدر نفسه ص٩.

(٢) الشيعة في الميزان لمغنية ص ٨٢.

(٣) صحيح البخاري -واللفظ له- ٥/٦٣ ك فضائل الصحابة الباب الأول منه وصحيح مسلم ٤ / ١٩٦٤ ك فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم.



والحق أن إنكار الشيعة لعدالة الصحابة -إضافة إلى كونه يعد مخالفا لكتاب الله وسنة رسوله (- جد خطير يفضي بهم إلى رد ما رواه الصحابة وما نقلوه من الدين جملة وتفصيلا وبالتالي إبطال الكتاب والسنة ومن يقرأ كتبهم يجد هذا واضحا..

وهذا الذي حدا بعلماء أهل السنة إلى التشدد في قبول رواية المبتدعين وخاصة الذين يطعنون في أصحاب رسول الله ﷺ.

قال الإمام أبو زرعة الرازي رحمه الله: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق وذلك أن رسول الله ﷺ عندنا حق والقرآن حق وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة"(١).

وقال يحيى بن معين رحمه الله في تليد بن سليمان المحاربي الكوفي: "كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"(٢).

وقال أبو أحمد الحاكم الكرابيسي (ت٣٧٨هـ) في يونس بن خباب الأسيدي مولاهم أبو حمزة الكوفي وكان يشتم عثمان (: "تركه يحيى (ابن

---

(١) أسنده إليه الخطيب البغدادي في "الكفاية في علم الرواية" ص ٩٧ وانظر الإصابة ١/١١

(٢) أسنده إليه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٧ / ١٣٨، وانظر: التاريخ لابن معين -رواية الدوري- ٢/٦٦، وتهذيب التهذيب لابن حجر ١/٥٠٩



معين)وعبدالرحمن(ابن مهدي) وأحسنا في ذلك لأنه كان يشتم عثمان ومن سب أحدا من الصحابة فهو أهل أن لا يروى عنه"(١).

والحق أن الإنسان يعجب حين يجد الشيعة يجعلون لمن نظر إلى الإمام الثاني عشر -عندهم(٢)- نظرة واحدة مرتبة أعلى من مرتبة العدالة بينما يجدهم يمنعون مرتبة العدالة عن الصحابة الذين رأوا رسول الله ﷺ ونصروه وبذلوا أنفسهم وأموالهم وأرخصوا أرواحهم في سبيل نصرة دعوة الله وإعلاء كلمته رجاء لما عند الله وطمعا في جنته : قال المامقاني -وهو من كبار علماء الجرح والتعديل عند الشيعة- في معرض كلامه على الأمور التي تعرف بها عدالة الرجل من شيعتهم : "ومنها تشرف الرجل برؤية الحجة المنتظر- عجل الله تعالى فرجه وجعلنا من كل مكروه فداه- بعد غيبته(٣) فإنا نستشهد بذلك على كونه في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة(٤) "ضرورة أنه لا يحصل تلك القابلية إلا بتصفية النفس وتخلية القلب من كل رذيلة وعراء الفكر من كل قبيح وإلى هذا المعنى أشار مولانا العسكري (ع) بقوله لمن أراد الحجة -روحي فداه- : لولا كرامتك على الله لما أريتك ولدي هذا ... " (٥). وهذا يدل -والعياذ بالله- على أن عقولهم معكوسة وقلوبهم منكوسة .

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٣٨/١١.

(٢) مع انه لم يخلق ، فالحسن العسكري كان عقيما ولم ينجب.

(٣) يقصد الغيبة الصغرى إذ له غيبتان على حد زعمهم غيبة صغرى أمكن رؤيته فيها وغيبة كبرى لم يره احد فيها.

٤) تأمل: "في مرتبة أعلى من مرتبة العدالة"، بينما يمنعون مرتبة العدالة عن صحابة رسول الله ﷺ

٥) تنقيح المقال للمامقاني ٢١١/١.

المبحث الثالث :

دعوى الوصية لعلي بالخلافة

حاول الشيعة أن يثبتوا أن هناك روايات تدل على أن الرسول ﷺ وصى لعلي بالخلافة من هذه الروايات قال ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس اشتد برسول الله وجعه فقال: هلم أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده. فقال عمر: إن النبي قد غلبه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله فاختلف أهل البيت واختصموا منهم من يقول قربوا يكتب لكم النبي كتابا لا تضلوا بعده ومنهم من يقول ما قال عمر فلما أكثروا اللغو والاختلاف عند النبي قال لهم رسول الله: قوموا عني(١).

يحاول الشيعة أن يدخلوا بهذه القصة مدخلاً خطيراً وهو الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ ويرون أن هذه القصة مناسبة جدا لمبتغاهم.

ومآخذ الشيعة تتمثل فيما يلي:

١ -لِمَ لَمْ يستجب الصحابة لأمر النبي ﷺ في طلب الكتاب.

٢ -أن النبي ﷺ أراد أن يكتب الوصية لعلي من بعده.

٣ -أن هذا الكتاب يتوقف عليه ضلال الأمة وهداها.

٤ -أن الصحابة نجحوا في منع النبي ﷺ من الكتاب.

٥ -أن النبي ﷺ غضب على الصحابة لأنهم لم يستجيبوا له.

---

١) كشف الجاني محمد التيجاني ١ / ٣١.



٦-أن عمر اتهم النبي ﷺ بأنه يهجر(١).

وللرد على هذه الشبهات نقول مستعينين بالله سبحانه وتعالى:

(١) لَمْ يستجب الصحابة لأمر النبي ﷺ شفقة عليه من وجعه الذي ألمّ به ونحن نسأل الشيعة هل هذا الكتاب من التبليغ الذي أمر الله به نبيه ﷺ بحيث يجب عليه أن يبلغه أم لا؟.

فإن قالوا نعم هو من الواجب عليه تبليغه ولم يبلغه فهذا طعن في الرسول ﷺ وتكذيب لله حيث قال: (اليوم أكملت لكم دينكم) (المائدة٣).

ولنا أن نسأل الشيعة سؤالا ثانيا وهو: أين علي بن أبي طالب من هذه الحادثة هل كان موجودا أو لم يكن موجودا ؟ ولِمَ لَمْ يبادر بكتابة الكتاب.

وذلك أنه قد أخرج أحمد في مسنده عن علي بن أبي طالب قال أمرني النبي ﷺ أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده قال فخشيت أن تفوتني نفسه قال قلت إني أحفظ وأعي.

قال: أوصى بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم. وقال أحمد شاكر إسناده حسن(٢). فالذي أمر بالكتابة إذا علي بن أبي طالب فلِمَ لَمْ يكتب؟!

(٢) إن النبي ﷺ أراد أن يكتب الوصية وهذا الكلام غير صحيح للحديث السابق الذي بيّن فيه النبي ﷺ ما يريد أن يكتب.

---

١) مع الصادقين للتيجاني نفسه ص١١٨.

٢) مسند أحمد تحقيق أحمد شاكر ٢/٨٤ رقم٦٩٣.



(٣) ليس في الحديث أن النبي لم يبلغ بل حديث علي يبين لنا أنه أخبر عليا بما يريد أن يكتب.

(٤) إن الصحابة نجحوا في منع النبي ﷺ من الكتابة نقول إن الصحابة لم يكن قصدهم منع النبي ﷺ بدليل أن النبي ﷺ ترك الأمر كتابة وبلّغه شفهيا.

(٥) غضب النبي ﷺ هذا يشبه قوله لعلي في الحديبية امح فرفض أمر النبي حتى أخذ النبي ﷺ الكتاب من علي ومحاه بيده الشريفة.

(٦) إن القول بأن عمر اتهم النبي ﷺ بأنه يهجر كذب لم يصدر عن عمر إذ أن الثابت أن عمر قال إن رسول الله غلبه الوجع ولم يتهمه في عقله.

فثبت أن هذا الكتاب إما استحبابا أو لزيادة بيان لا أكثر(١).

ثم إن العلماء اختلفوا في مراد النبي ﷺ من ذلك الكتاب، فذهب بعضهم إلى أن النبي ﷺ أراد أن يكتب كتاباً ينص فيه على الأحكام ليرتفع الاختلاف. نقله النووي، وابن حجر عن بعض أهل العلم. (٢)

وقيل: إن مراده ﷺ من الكتاب: بيان ما يرجعون إليه عند وقوع الفتن، وقد ذكر هذا القرطبي ضمن الاحتمالات المرادة من الكتاب. (٣)

وقيل: إن المراد بيان كيفية تدبير الملك، وهو إخراج المشركين من جزيرة العرب، وإجازة الوفد بنحو ما كان يجيزهم، وتجهيز جيش أسامة. وبهذا قال

١) كشف الجاني محمد التيجاني – (١ / ٣٢).

٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ١١/٩٠، وفتح الباري لابن حجر ١/٢٠٩.

٣) انظر: المفهم ٤/٥٥٨.



الدهلوي(١) مستدلاً على ذلك بما كان النبي ﷺ أوصى به في حديث ابن عباس المتقدم.

والذي عليه أكثر العلماء المحققين: أن النبي ﷺ أراد أن ينص على استخلاف أبي بكر – رضي الله عنه –ثم ترك ذلك إعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى.

فهذه أقوال أهل العلم المعتد بأقوالهم، ليس فيها قول واحد يؤيد ما ذهب إليه الرافضي، بل تدل في مجموعها على بطلان ما ادعاه.

على أن الذي عليه أكثر العلماء في المراد بالكتاب هو النص على استخلاف أبي بكر، كما دل على ذلك حديث عائشة في الصحيحين وهو من القوة بمكان والله أعلم.

ثم إن الذى أراد أن يكتبه ﷺ، لم يكن أمراً متحتماً، لأنه لو كان مما أمر بتبليغه، لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم، ولعاقب الله عز وجل، من حال بينه وبين تبليغه، ولبلغه لهم لفظاً، كما أوصاهم بإخراج المشركين وغير ذلك.

... وقد عاش عليه الصلاة والسلام بعد هذه المقالة أياماً، وحفظوا عنه أشياء لفظاً، فيحتمل أن مجموعها ما أراد أن يكتبه ويبعد مع كل هذا أن يكون أمره ﷺ بالكتابة على الوجوب ويتركه!.

كما يبعد كل البعد، بدليل ما سبق، ما يزعمه الرافضة من الوصية لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه، بالخلافة من بعده عليه الصلاة والسلام، وزعمهم أن عمر رضى الله عنه، حال بين رسول الله، وبين كتابة تلك الوصية(١).

---

١) انظر: مختصر التحفة الإثني عشرية ص٢٥١.

قال الإمام المازرى: "وإنما جاز للصحابة الاختلاف فى هذا الكتاب، مع صريح أمره ﷺ لهم بذلك، لأن الأوامر قد يقارنها ما ينقلها من الوجوب، فكأنه ظهرت منه عليه الصلاة والسلام قرينة دلت على أن الأمر ليس على التحتم، بل على الاختيار، فاختلف اجتهادهم، وصمم عمر رضى الله عنه، على الامتناع، لما قام عنده من القرائن، بأنه ﷺ قال ذلك من غير قصد جازم، وعزمه ﷺ على الكتابة كان إما بالوحي، وإما بالاجتهاد، وكذلك تركه ﷺ الكتابة إن كان بالوحي فبالوحي، وإلا فبالاجتهاد أيضاً، وفيه حجة لمن قال بالرجوع إلى الاجتهاد فى الشرعيات"(٢) وهو ما ينكره الرافضة على صحابة رسول الله ﷺ(٣).

قلت : وفى كلا الحالتين العزم على الكتابة وتركها، سواء كان بالوحي، أو بالاجتهاد، فيه إقرار من رسول الله ﷺ لرأى عمر رضى الله عنه، فيأخذ حكم المرفوع المسند، وهو دليل على صحة موقف الصحابة رضى الله عنهم من اختلافهم فى الكتاب، مع صريح أمره ﷺ.

---

١) رد شبهات حول عصمة النبى ﷺ (١ / ٣٦٨)

٢) فتح البارى ٧/ ٧٤٠ رقم ٤٤٣١، وشرح الزرقانى على المواهب ١٢/ ١٠٦، ١٠٧ .

٣) ينظر : منع تدوين الحديث أسباب ونتائج لعلى الشهرستانى ص٨٥، ومعالم المدرستين لمرتضى العسكرى ٢/ ٦٧،وركبت السفينة لمروان خليفات ص٢٣٣، ٢٩٥، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة لزكريا عباس ٤٨ – ٦٢، والشيعة هم أهل السنة للدكتور محمد التيجانى ص٢٧، ٢٨، ٣١ .

قال الإمام القرطبي: "واختلاف الصحابة رضى الله عنهم، فى هذا الكتاب كاختلافهم فى قوله ﷺ: "لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة"(١) فتخوف ناس فوات الوقت فصلوا، وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا، فما عنف ﷺ أحد منهم، من أجل الاجتهاد المسوغ، والمقصد الصالح"(٢).

وعلى ما سبق من اختلاف الصحابة رضى الله عنهم، فى فهم أمره ﷺ، ثم إقراره ﷺ لهذا الاختلاف فى فهمهم لأمره، يرد على زعم الرافضة، ومن قال بقولهم، فى أن اختلاف الصحابة، فى أمر رسول الله ﷺ بالكتابة، سوء أدب منهم، مع رسول الله ﷺ!!.

لأنهم رضوان الله عليهم أجمعين، كانوا يراجعونه ﷺ فى بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحتيم، كما راجعوه يوم الحديبية، فى كتاب الصلح بينه وبين قريش(٣). فأما إذا أمر عليه الصلاة والسلام بالشئ أمر عزيمة، ولا قرينة تصرفه عن ذلك، فلا يراجع فيه أحد منهم(٤).

خامساً: زعم الرافضة أن فى قول عمر: "حسبنا كتاب الله" دعوى منه للاكتفاء به عن بيان السنة، زعم لا دليل عليه، لأن سيدنا عمر رضى الله عنه لم يرد

---

١) أخرجه البخارى كتاب المغازى، باب مرجع النبى ﷺ من الأحزاب ٧/٤٧١ رقم ٤١١٩، ومسلم كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين ٦/٣٤٠ رقم ١٧٧٠ من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

٢) فتح البارى ١/٢٥٢، ٢٥٣ رقم ١١٤.

٣) ينظر: قصة الحديث فى صحيح البخارى كتاب الصلح، باب كيف هذا ما صالح فلان ابن فلان... ٥/٣٥٧ رقم ٢٦٩٨، ومسلم كتاب الجهاد، باب صلح الحديبية ٦/٣٧٦ رقم ١٣٨٣ من حديث البراء رضى الله عنه.

٤) المنهاج شرح مسلم ٦/١٠٣ رقم ١٦٣٧، وفتح البارى ١/٢٥٢ رقم ١١٤ .

بقوله هذا، الاكتفاء به عن بيان السنة المطهرة، بل قال ما قاله لما قام عنده من القرينة، على أن الذى أراد ﷺ كتابته مما يستغنى عنه، بما فى كتاب الله عز وجل، لقوله تعالى : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) (جزء من الآية ٣٨ الأنعام) حيث لا تقع واقعة إلى يوم القيامة، إلا وفى الكتاب، أو السنة بيانها نصاً أو دلالة.

وفى تكلف النبي ﷺ فى مرضه من شدة وجعه، كتابة ذلك مشقة ومن هنا رأى عمر، الاقتصار على ما سبق بيانه إياه نصاً أو دلالة تخفيفاً عليه ﷺ، ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط، وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله ﷺ : "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ، فله أجر"(١).

وهذا دليل على أنه ﷺ وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر رضى الله عنه الصواب تركهم على هذه الجملة، لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد، مع التخفيف عن رسول الله ﷺ، وفى تركه عليه الصلاة والسلام الإنكار على عمر، دليل على استصوابه رضى الله عنه رغم أنف الرافضة(٢).

ولا يعارض ذلك قول ابن عباس رضى الله عنهما : إن الرزية كل الرزية ... الخ لأن عمر كان أفقه منه قطعاً، هذا مع اعترافنا بأنه حبر الأمة، وترجمان القرآن،

---

١) أخرجه البخارى كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٣/ ٣٣٠ رقم ٧٣٥٢، ومسلم كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ٦/ ٢٥٤ رقم ١٧١٦ من حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه.

٢) ينظر : المنهاج شرح مسلم ٦/ ١٠٣ رقم ١٦٣٧ بتصرف.

وأعلم الناس بتفسير كتاب الله وتأويله، ولكنه أسف على ما فاته من البيان بالتنصيص عليه، لكونه أولى من الاستنباط، لاسيما وقد بقي ابن عباس حتى شاهد الفتن(١). أهـ. والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم(٢).

فإن قالوا لنا ماذا تقولون في فعل الصحابة يوم الخميس قبل وفاة النبي ﷺ بأربعة أيام، وما حصل بينهم من خلاف، ورفع أصواتهم عليه وعصيانهم لأمره ﷺ في عدم إحضارهم الكتف والدواة ليكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده، واتهموه (بالهجر) وقال عنه عمر بن الخطاب: (قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله) حتى غضب عليهم النبي ﷺ وأخرجهم من بيته، وعبّر ابن عباس عن تلك الحادثة بأنها رزية؟.

الجواب:

أولاً: لابد لنا أن نسأل أنفسنا أولاً: كيف كانت حالة النبي ﷺ الصحية في تلك الفترة؟ وما سبب خلاف الصحابة عنده؟

إن تلك الحادثة حدثت قبل وفاة النبي ﷺ بأربعة أيام، وهو على فراشه، وكان يوعك وعكاً شديداً من شدة الألم، بل كان ﷺ من قسوة الألم يغمى عليه تارة ويفيق تارة أخرى، وقال للصحابة حينها: (ائتوني اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعدي أبداً) فاختلف الصحابة فمنهم من أراد أن لا يجهد النبي ﷺ في مرضه، وظن أن الأمر لم

١) فتح البارى ٧/ ٧٤٠ رقم ٤٤٣٢، وشرح الزرقانى على المواهب ١٢/ ١٠٧، ١٠٨ .

٢) رد شبهات حول عصمة النبى ﷺ ١/ ٣٧٣.

يكن بحتم واجب إنما كان على سبيل الاختيار والتذكير، ومنهم من أراد إحضار الكتف والدواة للكتابة.

ثانياً: ليس بمقدور أي كائن بعد زمن النبي ﷺ أن يتخيل ما دار في تلك اللحظة تخيلاً واضحاً، مثل أولئك الذين شهدوا تلك الحادثة، ونظروا إلى معاناة النبي ﷺ في مرض الموت، خاصة وأنهم لم تمر عليهم حالة مشابهة من قبل بالنبي ﷺ فاختلفت آراؤهم لعدم سبق علم بها.

ثالثاً: التمسك بهذه الحادثة على أن فيها مغمزاً ومطعناً في الصحابة رضي الله عنهم شيء جديد لم يسبق إليه أحد من قبل، ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم مرت عليهم الواقعة مرور الكرام وعلموا أنها لم تتضمن أي شبهة تجاه عدالة الصحابة ومقدار حبهم للنبي ﷺ، فهل من تأخر عنهم يكون أعلم وأبصر من أولئك الجمع كلهم الذين عاشوا بعد النبي ﷺ؟!

رابعاً: لو حصرنا النقاط التي يمكن أن يكون فيها مطعن في عدالة الصحابة رضي الله عنهم من هذه الحادثة، لأمكن حصرها في النقاط التالية:

أ) رفض الصحابة الإذعان لأمر النبي ﷺ.

ب) اختلافهم عند النبي ﷺ وارتفاع أصواتهم الدالة على عدم التوقير.

ت) رفضهم لطلب النبي ﷺ لأنه يتضمن التوصية لعلي عليه السلام بالخلافة من بعده.

ج) سوء كلام بعض الصحابة على مقام النبي ﷺ ووصفه بالهجر.

د) عمر بن الخطاب رفض الانصياع لطلب النبي ﷺ.



ويمكن بيان الرد موجزاً على هذه الشبه بالآتي من القول:

* (رد أمر النبي ﷺ) الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفوا طلب النبي ﷺ، ولكنهم كانوا يظنون أن المرض ربما غلب على النبي ﷺ مثل حال بقية الناس؛ لأن هذه أول مرة يرون النبي ﷺ على هذه الحالة، وكانوا يعلمون أن كتاب الله بين أيديهم، والدين قد تم بيانه وكمل تشريعه، فلذا كانوا مترددين لعدم علمهم بالمقصود من قول النبي ﷺ.

* (اختلافهم وارتفاع أصواتهم) ليس هناك من دليل صريح يدل على ارتفاع أصواتهم على صوت النبي ﷺ، ولو صدر هذا منهم لنزل الوحي بالتوبيخ واللوم من الله، خاصة وأن سورة الحجرات قد تم فيها تفصيل الأدب من حيث كيفية الكلام مع النبي ﷺ.

والصحابة لم يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ بل رفعوا أصواتهم على بعضهم بسبب اختلافهم في الاستفسار وفي المقصود من طلب النبي ﷺ الكتابة لهم خاصة وأنه ﷺ أمي لا يعرف الكتابة، فلما طال نقاشهم فيما بينهم، نهرهم النبي ﷺ عن هذا الخلاف فقط ، ولو كان هناك أمر يتجاوز هذا الحد لنزل بهم أمر من الله سبحانه يجتث الخطأ من أساسه.

* (الوصية لعلي) وهذا من أعجب الأقوال تجاه أمير المؤمنين عليه السلام، ومما يدل على التعجب والجنوح في الخيال فيه أن صاحب الشأن وهو علي عليه السلام لم يرد على باله هذا الأمر، فكيف علمه من جاء متأخراً عنه وعن الواقعة التي جرى فيها الأمر؟! ومن يدعي هذا لعلي، يمكن بيسر لمخالفه أن يدعي لغيره

من الصحابة ويقول: بل كانت الوصية لأسامة بن زيد أو لأبي ذر أو لأبي عبيدة، وغيرهم كثير.

(مقولة بعض الحاضرين: أهجر) ينبغي علينا أولاً أن نعلم أن الرواية لم تحدد من قال هذه الكلمة، فإن كان عدد الحاضرين كثر، فلعله أحد المنافقين الحاضرين، أو صحابي استفسر عن صحة النبي ﷺ بعد مقولته عن الكتابة فقال: هل يقع منه الهجر كما يقع من أحدنا؟ فاختصر كل هذا القول بكلمة واحدة.

أو لعلها من استفهام القائل: كيف لا نأتي بالكتف والدواة؟! أيُظن أن النبي ﷺ يهجر بالكلام ويقول بالهذيان كغيره! لأنه ربما اختلط عليه سماع كلام النبي ﷺ وذلك لبحَّة في صوته أو غلبة اليبس بالحرارة على لسانه، مثلما يقع في الحميات الحارة، وقد ثبت بإجماع أهل السير أن نبينا ﷺ كانت فيه بحة صوت عارضة له في مرض موته ﷺ.

وغيرها كثير من السبل التي يمكن أن توجه فيها هذه الكلمة، خاصة من بعد نظرنا في اللغة العربية، وليس هناك من يعرف على وجه الدقة من كان موجودا في ذلك الموقف قرب النبي ﷺ، ولم نعلم على وجه العلم لا الحصر- غير عمر ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس ويجب ألا يستغرب القارئ من كثرة هذه التعليلات تجاه هذه الكلمة، لأن من قيلت أمامهم هذه الكلمة لم يعنفوا على القائل بل رب العزة سبحانه وتعالى الذي لا يخفى عليه شيء لم يوجه شيئا تجاه خليله وحبيبه المصطفى ﷺ.

❊ (رفض عمر الامتثال لأمر النبي ﷺ) كيف يظن بعمر رضي الله عنه أنه يرفض طلباً يسيراً للنبي ﷺ، وهو الذي طوال مرافقته للنبي ﷺ لم يبخل بشيء؟

❊ وأما قول عمر بن الخطاب للصحابة: (قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله) فيمكن أن يوجه كالتالي: أن عمر أراد من الصحابة رضي الله عنهم أن لا يجهدوا النبي ﷺ بالكلام وكثرة الأسئلة، وهو في المرض الشديد، شفقة عليه، وهذا ما يبينه قوله: (وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله) أي إن الله تعالى أكمل دينه وبيّن شرائعه في قوله: ((مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)) [الأنعام:٣٨] وكما في قوله: ((الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ)) [المائدة:٣].

والذي يظهر من الكتاب الذي أراد أن يكتبه النبي ﷺ أنه من باب الإرشاد والإصلاح، وليس بالأمر الجديد الواجب تبليغه، وليس أيضاً بالأمر الذي لابد من تبليغه ولا يستغنى عنه في الإسلام، إذ إن النبي ﷺ معصوم من الكذب ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه.

ولو كان في ما يريد النبي ﷺ إبلاغه شيء واجب ونافع للأمة فهل سيتركه الله من غير بيان قبل وفاة النبي ﷺ؟!

فإذا عرفنا ما سبق، فسيتبين لنا أنه لو كان ﷺ مأموراً بتبليغ شيء حال مرضه أو صحته فإنه سيبلغه لا محالة، فلو كان مراده ﷺ أن يكتب ما لا يستغنون عنه لم يتركه بسبب اختلافهم ولا لغيره، لقوله تعالى: ((بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ)) [المائدة:٦٧] كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه ومعاداة من عاداه، فدل تركه له أن كتابته ﷺ

تحمل على الندب والتذكير لا على الوجوب والتشريع الجديد، وقد عاش ﷺ أربعة أيام بعد ذلك، ولم يأمرهم بإعادة الكتابة.

خامساً: لابد للمسلم أن يطهر قلبه من الحقد والبغض تجاه أصحاب النبي ﷺ، وأن يحبهم كما كان هدي الأئمة، ونقول: إن التبس عليك أمر في حق الصحابة رضي الله عنهم أو غيرهم، فالتمس لهم العذر، كما ثبتت عن الأئمة أنهم قالوا: (احمل أخاك المؤمن على سبعين محملاً من الخير.. الحديث). وقولهم: (كذّب سمعك وبصرك عن أخيك). وما رواه في الكافي عن الحسين بن المختار عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له: (ضع أمر أخيك على أحسنه حتى يأتيك ما يغلبك منه، ولا تظنن بكلمة -خرجت من أخيك- سوءاً؛ وأنت تجد لها في الخير محلاً)... عن أبي بن كعب: (إذا رأيتم أحد إخوانكم في خصلة تستنكرونها منه فتأولوا لها سبعين تأويلاً..)(1).

فمن الأولى علينا أن نسير على هدي الأئمة، وأن نلتمس العذر لأصحاب النبي ﷺ وما كانوا فيه من هلع وحيرة عند مشاهدتهم لحبيبهم وما يعانيه من ألم مبرح وهو ينازع سكرات الموت.

وقد أثنى الله تبارك وتعالى عليهم وقال عنهم: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) [آل عمران:١١٠] وقد كانوا ينكرون على بعضهم في مسائل فقهية أقل من ذلك.

---

١) انظر: الحدائق الناضرة: (١٥/٣٥٣).



ولماذا نطعن الآن بعد مضي تلك القرون الكثيرة في أصحاب النبي ﷺ بهذه الحادثة وغيرها؟! وما أهدافنا من ذلك؟

أنحن أعلم وأحرص على النبي ﷺ من نفسه؟!

أنحن نحب النبي ﷺ أكثر من أصحابه؟!

أم أننا أصحاب هوى؟!

سادساً: إن وصف ابن عباس رضي الله عنه لما جرى (بالرزية) عندما كان يروي الحديث، لم يكن عندما حدثت الحادثة، ولكنه كان يقولها بعد ذلك بسنين عندما يتذكر وفاة النبي ﷺ وحزنه، والروايات كلها تدل على ذلك.

سابعاً: لو جرينا على درب الطعن والتفتيش عن سراب الشبه، فماذا سيكون ردنا لو قال لنا أحد النواصب: إن علي بن أبي طالب هو سبب تلك المشاكل؛ لأنه كان في كثير من الأوقات يعارض النبي ﷺ، ولا يمتثل أمره، مثلما حدث منه في صلح الحديبية في عدم مسح اسم النبي ﷺ، وعدم حلق رأسه ونحر هديه كغيره من الصحابة، وعدم قبوله بالاستخلاف بالمدينة في غزوة تبوك.

بل شارك في رفض أمر النبي ﷺ وهو على فراش الموت عندما طلب منه ومن غيره أن يحضروا له الكتف والدواة حتى لا يضل المسلمون، فلم يستجب لذلك حتى مات النبي ﷺ، بل غيّر أحكام الشريعة الإسلامية في الحكم على الغلاة فعاقبهم بالإحراق بدلاً من القصاص الشرعي(١).

---

١) انظر: بحار الأنوار (٣٤/٤١٤).



فبهذا السؤال يتضح لنا منهجية أعداء الإسلام ومن ناصب العداء لآل بيت النبي ﷺ، وأيضاً من ناصب العداء لأصحاب النبي ﷺ.(١).

ثم إنهم جاءوا برواية أخرى فيها " إن الله أنزل جبريل على النبي ﷺ بعد توجهه إلى المدينة في الطريق في حجة الوداع فقال : يا محمد إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك : انصب علياً للإمامة ونبّه أمتك على خلافته ٠ فقال النبي ﷺ : يا أخي جبريل إن الله بغّض أصحابي لعلي ، إني أخاف منهم أن يجتمعوا على إضراري فاستعف لي ربي ٠ فصعد جبريل وعرض جوابه على الله تعالى ٠ فأنزله الله تعالى مرة أخرى ٠ وقال النبي ﷺ مثلما قال أولاً ٠ فاستعفى النبي ﷺ كما في المرة الأولى ٠ ثم صعد جبريل فكرّر جواب النبي ﷺ ، فأمره الله تكرير نزوله معاتباً له مشدّداً عليه بقوله :) يا أيها الرسول بلّغ ما أُنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته (فجمع أصحابه وقال : يا أيها الناس إن علياً أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين ، ليس لأحد أن يكون خليفة بعدي سواه ، من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه ٠ انتهى ٠

فانظر أيها المؤمن إلى حديث هؤلاء الكذبة الذي يدل على اختلاقه ركاكة ألفاظه وبطلان أغراضه ولا يصح منه إلا من كنت مولاه ، ومن اعتقد منهم صحة هذا فقد هلك ، إذ فيه اتهام المعصوم قطعاً من المخالفة بعدم امتثال أمر ربه ابتداءً وهو نقص ، ونقص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كفر ، وأن الله تعالى اختار لصحبته من يبغض أجلّ أهل بيته ، وفي ذلك ازدراء بالنبي ﷺ. ومخالفة لما مدح الله

---

١) المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام – (١٢ / ٣٣٨: ٣٤٠.

به رسوله وأصحابه من أجل المدح، قال الله تعالى : (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيما) واعتقاد ما يخالف كتاب الله والحديث المتواتر كفر ، وأنه ﷺ خاف إضرار الناس وقد قال الله تعالى : (والله يعصمك من الناس) قبل ذلك كما هو معلوم بديهة واعتقاد عدم توكله على ربه فيما وعده نقص ، ونقصه كفر وإن فيه كذباً على الله تعالى) ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً(وكذباً على رسول الله ﷺ ، ومن استحل ذلك فقد كفر ، ومن يستحل ذلك فقد فسق، وليس في قوله : من كنت مولاه ، أن النص على خلافته متصلة ، ولو كان نصاً لادّعاها علي رضي الله عنه لأنه أعلم بالمراد، ودعوى إدّعائها باطل ضرورة ، ودعوى علمه يكون نصاً على خلافته وترك إدعائها تقية أبطل من أن يبطل.

فأين حفظهم للوصية ؟! فهل حفظ الوصية بالكذب والافتراء عليه ﷺ وتقويله ما لم يقل ؟! أم بالطعن في أصحابه وإضاعة سنته والغلو في آل بيته والتمادي في البدع ؟! ومع ذلك يدَّعون أنَّ أهل السنة لم يحفظوا وصية النبي ﷺ في أهل بيته . وهذا كما قال القائل : رمتني بدائها وانسلت (١).

---

١) تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبدالغني المقدسي - (١ / ٣٧٦).

هذا: وقد صح عن علي وغيره نصوص عدة كلها تبين بطلان اعتقاد الشيعة في الإمامة جملة وتفصيلاً من أن النبي ﷺ لم يوص له بالإمامة وأنه لم ينص على الخلافة عيناً لأحد من الناس وتلك النصوص هي:

(١) روى البخاري بإسناده إلى عبدالله بن عباس أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فقال الناس: يا أبا الحسن كيف أصبح رسول الله ﷺ فقال: أصبح بحمد الله بارئاً فأخذ بيده عباس بن عبدالمطلب فقال له: أنت والله بعد ثلاث عبدالعصا(١)، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يتوفى من وجعه هذا إني لأعرف وجوه بني عبدالمطلب عند الموت اذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إن كان فينا علمنا ذلك وإن كان في غيرنا علمنا فأوصى بنا فقال علي: إنا والله لئن سألناها رسول الله ﷺ فمنعناها لا يعطيناها الناس بعده، وإني والله لا أسألها رسول الله ﷺ"(٢).

فهذا نص صريح من علي رضي الله عنه في أنه لا نص عليه من رسول الله ﷺ بالخلافة ولو كان هناك نص كما تزعمه الرافضة لقال للعباس: لماذا نذهب إليه ونسأله وقد نص عليّ وأوصى لي بالخلافة، ولما اعتدى عليه الخبيث الخارجي عبدالرحمن بن ملجم ظلماً وعدواناً وضربه ضربة أودت به إلى الموت قيل له: ألا تستخلف فكان رده على هذا العرض أن المصطفى ﷺ لم يستخلف أحداً عند وفاته حتى يتأسى به.

---

١) أي تكون تابعاً لغيرك.

٢) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٨/١٤١.

(٢) فقد روى أبو بكر البيهقي بإسناده إلى شقيق بن سلمة قال قيل لعلي بن أبي طالب: ألا تستخلف علينا فقال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف ولكن إن يرد الله بالناس خيراً فسيجمعهم بعدي على خيرهم كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم "(١).

فهذا دليل واضح من أن دعوى النص عليه إنما هو من اختلاق الرافضة الذين ملئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول الله ﷺ بما فيهم علي وأهل بيته إنما يدعون حبهم تستراً ليتسنى لهم الكيد للإسلام وأهله.

(٣) وروى أيضاً بإسناده إلى عمرو بن سفيان قال: لما ظهر علي يوم الجمل قال: أيها الناس إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً حتى رأينا من الرأي أن نستخلف أبا بكر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله ثم قال: إن أبا بكر رأى من الرأي أن يستخلف عمر فأقام واستقام حتى مضى لسبيله أو قال حتى ضرب الدين بجرانه(٢) ثم إن أقواماً طلبوا الدنيا فكانت أموراً يقضي الله فيها "(٣).

(٤) وروى الشيخان في صحيحيهما عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال: خطبنا علي بن أبي طالب فقال: من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه(٤) فقد كذب، فيها أسنان الإبل(١) وأشياء من

---

١) الاعتقاد ص/١٨٤، وأورده الحافظ ابن كثير في البداية وعزاه إلى البيهقي بهذا اللفظ عن أبي وائل وقال عقبه: إسناد جيد ولم يخرجوه: البداية والنهاية ٥/٢٨٢.

٢) كناية بالوصف المستعار، عن استقراره وتمكنه، كتمكن البعير البارك من الأرض.

٣) الاعتقاد ص/١٨٤، ورواه الإمام أحمد بلفظ مقارب انظر المسند مع الفتح الرباني ٢٣/٤-٥ وأورده بهذا اللفظ المباركفوري في تحفة الأحوذي ٤٧٨/٦ وقال: أخرجه أحمد ولبيهقي في دلائل النبوة بسند حسن.

٤) القراب: هو الغلاف الذي يجعل فيه السيف بغمده.

الجراحات وفيها قال النبي ﷺ: "المدينة حرم ما بين عير إلى ثور(٢) فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً وذمة المسلمين واحدة(٣) يسعى بها أدناهم(٤) ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً"(٥).

فهذا الحديث الثابت في الصحيحين وفي غيرهما عن علي رضي الله عنه يرد على فرقة الرافضة في زعمهم أن رسول الله ﷺ أوصى إليه بالخلافة ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة فإنهم كانوا أطوع لله ولرسوله في حياته وبعد وفاته من أن يفتاتوا عليه فيقدموا غير من قدمه ويؤخروا من قدمه بنصه حاشا . وكلا . ولما؟ ومن ظن بالصحابة رضوان الله عليهم غير ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة الرسول ومضادتهم في حكمه ونصه ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام وكفر بإجماع الأئمة الأعلام"(٦).

قال الإمام النووي بعد ذكر قول علي رضي الله عنه: "من زعم أن عندنا شيئاً نقرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة فقد كذب هذا تصريح من علي رضي الله عنه

---

١) أي: في تلك الصحيفة بيان أسنان الإبل التي تعطي دية.

٢) هو جبل صغير وراء أحد.

٣) المراد بالذمة هنا الأمان، ومعناه أن أمان المسلمين للكافر صحيح فإذا أمنه أحد المسلمين حرم على غيره التعرض له ما دام في أمان المسلم.

٤) أي: يتولاها ويلي أمرها أدنى المسلمين مرتبة.

٥) صحيح البخاري ١/٣٢١، صحيح مسلم ٢/٩٩٤-٩٩٨ واللفظ له.

٦) البداية والنهاية ٥/٢٨٣-٢٨٤.

بإبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة ويخترعونه من قولهم إن علياً أوصى إليه النبي بأمور كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة وإنه ﷺ خص أهل البيت بما لم يطلع عليهم غيرهم، وهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكفي في إبطالها قول علي رضي الله عنه هذا"(١).

(٥) روى البخاري بإسناده إلى الأسود بن يزيد قال: ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً فقالت: متى أوصي إليه وقد كنت مسندته إلى صدري أو قالت حجري فدعا بالطست فلقد انخنث(٢) في حجري فما شعرت أنه قد مات فمتى أوصى إليه(٣).

فقوله: "ذكروا عند عائشة أن علياً رضي الله عنهما كان وصياً":

قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعلي فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من جاء بعدهم فمن ذلك ما استدلت به عائشة، ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة وهؤلاء .الشيعة .تنقصوا علياً من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم نسبوه .مع شجاعته العظمى في الدين .إلى المداهنة والتقية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم ذكروا عندها أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك واستندت

---

١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٣/٩.

٢) أي: انكسر وانثنى لاسترخاء أعضائه عند الموت النهاية لابن الأثير ٢/ ٨٢.

٣) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ٣٥٦/٥.

إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك فساغ لها نفي ذلك لكونه منحصراً في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها".

(٦) وروى البخاري بإسناده إلى طلحة بن مصرف قال: سألت عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنهما هل كان النبي ﷺ أوصى؟ فقال: لا فقلت: كيف كتب على الناس الوصية وأمروا بالوصية؟ قال أوصى بكتاب الله".

والوصية المنفية في قول عبدالله بن أبي أوفى إنما هي الوصية في الخلافة فقد توفي عليه الصلاة والسلام عن غير وصية في شأن الخلافة وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث اشتملت على وصيته بأشياء كثيرة أما الذي لم يوص به قطعاً هو الخلافة فإنه لم يوص بها لأحد من بعده(١).

(٧) فقد روى الشيخان من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب لما طعن قيل له: ألا تستخلف يا أمير المؤمنين فقال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني. يعني أبا بكر. وإن أترك فقد ترك من هو خير مني. يعني رسول الله ﷺ. قال ابن عمر فعرفت حين ذكر رسول الله ﷺ أنه غير مستخلف"(٢).

فهذه النصوص القطعية تبين بطلان زعم الشيعة من دعوى النص على علي رضي الله عنه في الخلافة . وأن علياً رضي الله عنه براء مما نسبه إليه الشيعة من أنه الخليفة المنصوص عليه بعد .النبي ﷺ فإن دعواهم النص عليه إنما يتضمن الطعن

١) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/٢٥٣-٢٥٧، فتح الباري ٥/٣٦٢.

٢) صحيح البخاري ٢/٢٤٨، صحيح مسلم ٣/١٤٥٤-١٤٥٥.

فيه رضي الله عنه لأنه لو كان معه نص فلما لا يحتج به على الصحابة على إثبات إمارته عليهم وإمامته لهم فإن لم يقدر على تنفيذ ما معه من النص فهو عاجز والعاجز لا يصلح للإمارة وإن كان يقدر ولم يفعله فهو خائن والخائن معزول عن الإمارة، وإن لم يعلم بوجود النص فهو جاهل"(١).

وحاشاه رضي الله عنه من هذه الصفات كلها وحاشا الإمام الأكبر والصديق الأعظم أن يتقدم على وصي رسول الله ﷺ وهو الذي شهد الله له بأنه أتقى الأمة وأبرها على الإطلاق.

(٨) قال هذيل بن شرحبيل: أبو بكر يتأمر على وصي رسول الله ﷺ ود أبو بكر أنه وجد عهداً من رسول الله ﷺ فخرم أنفه بخرامة"(٢).

فكل هذه النصوص التي ختمنا بها هذا المبحث المروية عن علي رضي الله عنه وعن غيره من الصحابة دلت دلالة قطعية على أن النبي ﷺ لم ينص ولم يعهد بالخلافة من بعده لأحد لا لأبي بكر ولا لعلي رضي الله عنهما وإنما أشار إشارة قوية يفهمها كل ذي لب وعقل إلى الصديق رضي الله عنه وأخبر أن المؤمنين لن يختاروا سواه ووقع كما أخبر عليه الصلاة والسلام.

كما توضح هذه النصوص لكل من له أدنى معرفة أن النصوص التي يستدل بها الشيعة الرافضة على أن علياً رضي الله عنه هو الخليفة بالنص بعد النبي ﷺ موضوعة وأنها من اختراعاتهم الباطلة وأن عقيدتهم في الإمامة مبنية على

---

١) انظر البداية والنهاية ٥/ ٢٨٤.

٢) أورده ابن كثير في البداية والنهاية ٥/ ٢٨٣.

الأحاديث الموضوعة التي اختلقها الزنادقة الملحدون وأن قصدهم منها هو إفساد دين الإسلام فعلى من افتراها من الله ما يستحق وحسبه ما وعده به الرسول ﷺ حيث قال: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[1][2].

---

1) صحيح البخاري ١/٣١ حديث أبي هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم أيضاً في صحيحه ١/١٠.

2) عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام - (٢ / ٦١٩ : ٦٢٤) ناصر بن علي عائض حسن الشيخ الناشر : مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية- الطبعة : الثالثة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

وأخيراً نقول:

إذا كانت الشيعة تزعم أن الذين حضروا غدير خم آلاف الصحابة قد سمعوا جميعاً الوصية بالخلافة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ مباشرة؛ فلماذا لم يأت واحد من آلاف الصحابة ويغضب لعلي ابن أبي طالب ولا حتى عمار بن ياسر ولا المقداد بن عمرو ولا سلمان الفارسي رضي الله عنهم فيقول : يا أبا بكر لماذا تغصب الخلافة من علي وأنت تعرف ماذا قال الرسول ﷺ في غدير خم؟! لماذا لم يتكلم علي رضي الله عنه عندما طلب الرسول ﷺ قبل وفاته أن يكتب لهم كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، وهو الشجاع الذي لا يخشى إلا الله؟! وهو يعلم أن الساكت عن الحق شيطان أخرس!!.

المبحث الرابع :

شبهات خاصة حول بعض الأحاديث

أثار أعداء السنة بعض الشبهات حول بعض الأحاديث الصحيحة ليشككوا المسلمين في ثبوت سنن النبي ﷺ، ونذكر هنا بعض الأحاديث ثم نردفها بالجواب عنها .

(أ) حديث سحر النبي ﷺ.

أولاً: نص الحديث:

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُحِرَ النَّبِىُّ ﷺ حَتَّى كَان يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّىْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ، حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا، ثُمَّ قَالَ: (أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِى فِيمَا فِيهِ شِفَائِى أَتَانِى رَجُلاَنِ، فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِى وَالآخَرُ عِنْدَ رِجْلَىَّ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلآخَرِ: مَا وَجَعُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: مَطْبُوبٌ(١)؛ قَالَ: وَمَنْ طَبَّهُ؟ قَالَ: لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ(٢) قَالَ: فِى مَاذَا؟ قَالَ فِى مُشْطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ(٣)؛ قَالَ: فَأَيْنَ

---

(١) مطبوب: أي: مسحور يقال: طب الرجل بالضم إذا سحر يقال: كنوا عن السحر بالطب تفاؤلاً كما قالوا: للديغ سليم، وقال ابن الأنباري: الطب من الأضداد يقال لعلاج الداء: طب، والسحر من الداء، ويقال له: طب.[فتح الباري ١٠/٢٢٨].

(٢) لبيد بن الأعصم الزرقي، وهو يهودي كما ذكرت ذلك الروايات.[غوامض الأسماء المبهمة ٢/٦٥٩].

(٣) أما المشاطة: فبضم الميم، وهى الشعر الذى يسقط من الرأس أو اللحية عند تسريحه، وأما المشطففيه: لغات مشط ومشط بضم الميم فيهما وإسكان الشين وضمها، ومشط بكسر الميم، واسكان الشين، وممشط، ويقال له: مشطأ بالهمز وتركه ومشطاء ممدود، وممكد ومرجل، وأما قوله: وجب بالجيم وبالباء الموحدة، وقيل: جف بالجيم والفاء وهما بمعنى، وهو وعاء طلع النخل، وهو الغشاء الذى يكون عليه ويطلق على الذكر والأنثى، فلهذا قيده فى الحديث بقوله: طلعة ذكر، وهو باضافة طلعة إلى ذكر والله أعلم.[شرح النووي على صحيح مسلم ١٤/١٧٧].

هُوَ؟ قَالَ: فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ)(١)، فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ: (نَخْلُهَا كَأَنَّهَا رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ)، فَقُلْتُ: اسْتَخْرَجْتَهُ؟ فَقَالَ: (لاَ أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ، وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا، ثُمَّ دُفِنَتِ الْبِئْرُ)؛ واللفظ للبخاري.

ثانياً: تخريج الحديث: أخرجه: البخاري(٢)، ومسلم(٣)، وابن ماجة(٤)، والنسائي(٥)، وأحمد(٦)(٧).

ثالثاً: درجة الحديث: هذا الحديث في أعلى مراتب الصحة، فقد أخرجه البخاري ومسلم.

---

(١) وذروان: بئر في بني زريق، وهى من إضافة الشيء لنفسه.[فتح الباري ١٠/٢٢٩].

(٢)- في - كتاب بدء الخلق - باب صفة إبليس وجنوده - ٣/١١٩٢ برقم (٣٠٩٥)، وفي - كتاب الطب - باب السحر - ٥/٢١٧٤ برقم (٥٤٣٠)، وفي - كتاب الطب - باب هل يستخرج السحر - ٥/٢١٧٥ برقم (٥٤٣٢)، وفى - كتاب الأدب - باب قول الله تعالى: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون)، وقوله: (إنما بغيكم على أنفسكم)، (ثم بغي عليه لينصرنه الله)، وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر - ٥/٢٢٥٢ برقم (٥٧١٦)، وفي - كتاب الدعوات - باب تكرير الدعاء - ٥/٢٣٤٧ برقم (٦٠٢٨).

(٣) في - كتاب السلام - باب السحر - ٤/١٧١٩ برقم (٢١٨٩).

(٤) في - كتاب الطب - باب السحر - ٢/١١٧٣ برقم (٣٥٤٥).

(٥) في السنن الكبرى - كتاب الطب - باب السحر - ٤/٣٨٠ برقم (٧٦١٥).

(٦) في مسنده ٦/٥٧ برقم (٢٤٣٤٥)، وفي ٦/٦٣ برقم (٢٤٣٩٢)، وفي ٦/٩٦ برقم (٢٤٦٩٤).

(٧) وقد روى هذا الحديث بمعناه عن زيد ابن أرقم أخرجه: النسائي في - كتاب تحريم الدم - سحرة أهل الكتاب - ٧/١١٢ برقم (٤٠٨٠)، وفي السنن الكبرى - كتاب تحريم الدم - سحرة أهل الكتاب ٢/٣٠٧ برقم (٣٥٤٣)، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده - ٤/٣٦٧ برقم (١٩٢٨٦)، وعبدبن حميد في مسنده ١/١١٥ برقم (٢٧١)، والطبراني في المعجم الكبير ٥/١٨٠ برقم(٥٠١٦)، وقال الهيثمي: رواه النسائي باختصار ورواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدهما رجال الصحيح.[المجمع ٦/٢٨١]

رابعاً: الشبهات حول الحديث:

أنكر هذا الحديث بعض المبتدعة قديماً على ما حكاه عنهم غير واحد من الأئمة.

قال الإمام النووي "وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث بسبب أنه يحط من مقام النبوة وشرفها ويشكك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع"(١)

فما أثير حول هذا الحديث من شبه ليست جديدة في الحقيقة ، وإنما هي شبه قديمة أثارها أهل الزيغ والابتداع من قديم الزمان ، ورددها من جاء بعدهم ، فقد ذكر الإمام ابن قتيبة رحمه الله في كتابه " تأويل مختلف الحديث " هذه الحديث من ضمن الأحاديث التي طعن فيها النظَّام وأمثاله من أئمة الاعتزال الذين لا يقيمون وزناً للأحاديث والسنن ، وزعم الجصاص أنه من وضع الملحدين ، وادعى أبو بكر الأصم أنه متروك ومخالف لنص القرآن .

ثم جاء بعض المعاصرين فتلقفوا هذه الآراء ، ورددوها تحت مسمى تحكيم العقل ، وطرح كل ما يتعارض مع مسلماته وثوابته ، ويمكن تلخيص الشبه المثارة حول الحديث في ثلاثة أمور:

الشبهة الأولى: (هو آحاد والآحاد لا يؤخذ بها في باب العقائد).

الشبهة الثانية: أنّه مناف للعصمة في التبليغ، قال: فإنه قد خالط عقله وإدراكه في زعمهم، فإنه إذا خولط في عقله كما زعموا جاز عليه أن يظن أنه بلغ شيئًا وهو لم يبلغه أو أنّ شيئًا ينْزل عليه وهو لم ينْزل عليه.

---

١) المنهاج شرح مسلم٧/ ٤٣٠، وانظر : تأويل مختلف الحديث ص ١٦٤.

الشبهة الثالثة: الحديث مخالف للقرآن في نفيه السحر عنه ﷺ وعده من افتراء المشركين عليه، مع أن الذي قصده المشركون ظاهر لأنّهم كانوا يقولون: إن الشيطان يلابسه عليه السلام، وملابسة الشيطان تعرف بالسحر عندهم، وضرب من ضروبه، وهو بعينه أثر السحر الذي ينسب إلى لبيد... وقد جاء بنفي السحر عنه عليه السلام، حيث نسب القول بإثبات حصول السحر له إلى المشركين أعدائه، ووبّخهم على زعمهم هذا، فإذًا هو ليس بمسحور قطعًا(١).

---

١) انظر تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده ص١٨٠: ١٨٣ – ومجلة المنار ١٢/ ٦٩٧.

خامساً الجواب على هذه الشبهات:

أجاب الشيخ المعلمي عن الشبهة الأولى فقال:

"أما صحته فثابتة بإثبات أئمة الحديث لها فإن أراد الصحة في نفس الأمر فهب أنا لا نقطع بها ولكنا نظنها ظنًا غالبًا، وعلى كلا الحالتين فواضعو تلك القاعدة لا ينكرون أنه يفيد الظن، ومن أنكر ذلك فهو مكابر، وإذا أفاد الظن فلا مفر من الظن وما يترتب على الظن، فلم يبق إلا أنه لا يفيد القطع، وهذا حق في كل دليل لا يفيد إلا الظن"(١).أ-هـ "ويكفي وجود هذه الأحاديث في الصحيحين للجزم بصحتها وثبوتها، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول، وليست هي من الأحاديث المنتقدة حتى تستثنى من ذلك، وقد رُوِيت من طرق عدة في الصحيحين وغيرهما، وعن غير واحد من الصحابة منهم : عائشة ، وابن عباس ، وزيد بن أرقم - رضي الله عنهم- ، وغيرهم مما يبعد عنه احتمال الغلط أو السهو أو الكذب ، كما أثبتها واعترف بصحتها رواية ودراية كبار الأئمة الذي هم أرسخ قدمًا في هذا الشأن ، وفي الجمع بين المعقول والمنقول كالإمام المازري والخطابي ،و القاضي عياض ، والإمام النووي ... ، والإمام ابن كثير ، والإمام ابن حجر وغيرهم ممن لا يحصيهم العدُّ ، فهل كل هؤلاء الأئمة فسدت عقولهم ، فلم يتفطنوا إلى ما تفطن إليه أصحاب العقول ؟! ، أم أنه التسليم والانقياد ، وتعظيم حديث رسول الله ﷺ ، وعدم معارضته برأي أو قياس"(٢).

---

(١) الأنوار الكاشفة" ص٢٤٩.

٢) المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام - (١٠ / ٤٩٥).

الجواب عن الشبهة الثانية:

قال المعلمي: "أما المتحقق من معنى الحديث كما قدمنا في المقام الأول، فليس فيه ما يصح أن يعبر عنه بقولك: خولط في عقله. وإنما ذاك خاطر عابر ولو فرض أنه بلغ الظن فهو في أمر خاص من أمور الدنيا، لم يتعده إلى سائر أمور الدنيا فضلاً عن أمور الدين، ولا يلزم من حدوثه في ذاك الأمر جوازه في ما يتعلق بالتبليغ بل سبيله سبيل ظنه أن النخل لا يحتاج إلى التأبير، وظنه بعد أن صلى ركعتين أنه صلى أربعًا وغير ذلك من قضايا السهو في الصلاة، وفي القرآن ذكر غضب موسى على أخيه هارون وأخذه برأسه لظنه أنه قصر، مع أنه لم يقصر، وفيه قول يعقوب لبنيه لما ذكروا له ما جرى لابنه الثاني: (بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْراً)(سورة يوسف: من الآية:: ١٨) يتهمهم بتدبير مكيدة مع أنّهم كانوا حينئذ أبرياء صادقين؛ وقد يكون من هذا بعض كلمات موسى للخضر. وانظر قوله تعالى في يونس: (فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ)(سورة الأنبياء: من الآية: ٨٧) (١)أ.هـ.

فادعائهم بأن هذا الحديث يتنافى مع عصمة النبي - ﷺ - في الرسالة والبلاغ فإن الذين صححوا حديث السحر كالبخاري ومسلم وغيرهما ، ومن جاء بعدهما من أهل العلم والشراح ، قالوا إن ما حدث للنبي - ﷺ - إنما هو من جنس سائر الأمراض التي تعرض لجميع البشر ، وتتعلق بالجسم ولا تسلط لها على العقل أبداً ، وهو أمر يجوز على سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، قال القاضي عياض : "

---

(١) الأنوار الكاشفة" ص٢٤٩.

فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده، وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده ".

وقول عائشة: " أنه كان يخيل إليه أنه فعل الشيء وما فعله " إما أن يكون في أمور الدنيا لا في أمور الدين والرسالة، وقياس أمور الوحي والرسالة على أمور الدنيا قياس مع الفارق، فإنه بالنسبة لأمور الدين معصوم من الخطأ والتغير والتبدل لا يخالف في ذلك أحدٌ، فللرسول - ﷺ - اعتباران: اعتبار كونه بشرًا، واعتبار كونه رسولاً، فبالاعتبار الأول يجوز عليه ما يجوز على سائر البشر، ومنه أن يُسحر، وبالاعتبار الثاني لا يجوز ما يخل بالرسالة لقيام الدليل العقلي والنقلي على العصمة منه.

على أنه قد قال بعضهم: إنه لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله، أن يجزم بفعله ذلك، وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا يثبت

وإما أن يكون ذلك التخيل في أمر خاص بينته الروايات الأخرى في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها، هي رواية الإمام سفيان بن عيينة التي رواها عنه اثنان من كبار شيوخ البخاري الأول شيخه المُسْنَدي، والثاني شيخه الإمام الحميدي، وفيها تقول عائشة رضي الله عنها: " كان رسول الله ﷺ سحر حتى كان يُرى أنه يأتي النساء ولا يأتيهنَّ، قال سفيان: وهذا أشد ما يكون من السحر إذا كان كذلك ".

فهذه الرواية تبين ما في الرواية الأولى من إجمال، وما هو هذا الشيء الذي كان يخيل إليه أنه فعله ولم يفعله؟، قال القاضي عياض رحمه الله: " يحتمل أن يكون المراد بالتخيل المذكور أنه يظهر له من نشاطه ما ألفه من سابق عادته من الاقتدار على الوطء، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ".

وسواء قلنا بهذا أو بذاك فليس في الحديث أبداً ما يخل بعصمة النبي - ﷺ - فيما يتعلق بالتبليغ والرسالة ، ولذلك قال الإمام المازري رحمه الله : " أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث - يريد حديث السحر - وزعموا أنه يحط منصب النبوة ، ويشكك فيها ، قالوا : وكل ما أدى إلى ذلك باطل ، وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرَّعوه من الشرائع ، إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثَمَّ ، وأنه يوحى إليه ولم يوح إليه بشيء ، وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي - ﷺ - ، فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ ، والمعجزات شاهدات بتصديقه ، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل.

وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ، ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعتري البشر كالأمراض ، فغير بعيد أن يُخَيَّل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين " ، قال : " وقد قال بعض الناس : إن المراد بالحديث أنه كان - ﷺ - يخيل إليه أنه وطئ زوجاته ولم يكن وطئهن ، وهذا كثيرًا ما يقع تخيله للإنسان ، وهو في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة " أهـ .

ثم ما رأي المنكرين للحديث فيما ثبت في القرآن الكريم منسوباً إلى نبي الله موسى عليه السلام من أنه تخيل في حبال السحرة وعصيهم أنها حيات تسعى ، فهل ينكرون القرآن القطعي المتواتر ؟! وهل تخيله هذا أخل بمنصب الرسالة والتبليغ ؟! وإذا كان لا مَناص لهم من التسليم بما جاء به القرآن الكريم ، فلم اعتبروا التخيل في حديث السحر منافيًا للعصمة ؟! ولم يعتبروه في قصة موسى عليه السلام منافيًا للعصمة ؟! .

لقد شاء الله سبحانه – وله الحكمة البالغة – أن يبتلي أنبياءه بشتى أنواع البلاء ليعلم الناس أنهم بشر مثلهم ، فلا يرفعوهم إلى درجة الألوهية ، وليزداد ثواب الأنبياء ، وتعظم منازلهم ودرجاتهم عند الله تعالى بما يلاقونه ويتحملونه في سبيل تبليغ رسالات الله ، وللإمام ابن القيم كلام حول هذا الموضوع نرى أن نختم به حديثنا ، حيث قال رحمه الله بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على سِحر النبي – ﷺ – :

" وهذا الحديث ثابت عند أهل العلم بالحديث ، مُتَلَقَّى بالقبول بينهم لا يختلفون في صحته ، وقد اعتاص على كثير من أهل الكلام وغيرهم ، وأنكروه أشد الإنكار ، وقابلوه بالتكذيب ، وصنف فيه بعضهم مصنفًا منفردًا حمل فيه على هشام – يعني ابن عروة بن الزبير – ، وكان غاية ما أحسن القول فيه أن قال : غلط واشتبه عليه الأمر ، ولم يكن من هذا شيء ، قال : لأن النبي – ﷺ – لا يجوز أن يُسْحَر ، فإنه تصديق لقول الكفار : (إن تتبعون إلا رجلا مسحورا)(الإسراء ٤٧ ، الفرقان ٨) .... قالوا : فالأنبياء لا يجوز عليهم أن يُسحروا ، فإن ذلك ينافي حماية الله لهم ، وعصمتهم من الشياطين .

قال : وهذا الذي قاله هؤلاء مردود عند أهل العلم ، فإن هشامًا من أوثق الناس وأعلمهم ، ولم يقدح فيه أحدٌ من الأئمة بما يوجب رد حديثه فما للمتكلمين وما لهذا الشأن ؟ ، وقد رواه غير هشام عن عائشة ، وقد اتفق أصحاب الصحيحين على تصحيح هذا الحديث ، ولم يتكلم فيه أحد من أهل الحديث بكلمة ، والقصة مشهورة عند أهل التفسير والسنن ، والحديث ، والتاريخ ، والفقهاء ، وهؤلاء أعلم بأحوال رسول الله – ﷺ – وأيامه من المتكلمين (ثم أخذ يذكر بعض الروايات في إثبات سحره – ﷺ –) . . . . . . إلى أن قال : والسحر الذي أصابه كان مرضًا من

الأمراض عارضًا شفاه الله منه ، ولا نقص في ذلك ولا عيب بوجه ما ، فإن المرض يجوز على الأنبياء ، وكذلك الإغماء ، فقد أغمي عليه -- ﷺ - في مرضه ، ووقع حين انفكت قدمه ، وجُحِشَ شِقه (أي انخدش) ، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعةً في درجاته ، ونيل كرامته ، وأشد الناس بلاء الأنبياء ؛ فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به من القتل والضرب والشتم والحبس ، فليس ببدع أن يبتلى النبي - ﷺ- من بعض أعدائه بنوع من السحر كما ابتلي بالذي رماه فشجه ، وابتلي بالذي ألقى على ظهره السلا وهو ساجد ، فلا نقص عليهم ولا عار في ذلك ، بل هذا من كمالهم ، وعلو درجاتهم عند الله " أهـ (١).

وقال المازري: "أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة، ويشكك فيها قالوا: وكل ما أدى إلى ذلك، فهو باطل، وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل، وليس هو ثم وأنه يوحى إليه بشيء، ولم يوح إليه بشيء.

قال المازري: 'وهذا كله مردود لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى، وعلى عصمته في التبليغ والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها، فهو في ذلك عرضة لما يعترض البشر. كالأمراض، فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين؛ قال: وقد قال بعض الناس: إن المراد بالحديث أنه

---

١) المفصل في الرد على شبهات أعداء الإسلام - (١٠ / ٤٩٦).



كان ﷺ يخيل إليه أنه وطىء زوجاته ولم يك وطأهن، وهذا يقع تخيله للإنسان في المنام كثيراً، فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة(١).

(١) المعلم بفوائد مسلم ٣/٩٣.



الجواب عن الشبهة الثالثة:

قال الإمام ابن القيم: "وأما قولكم: "إن سحر الأنبياء ينافي حماية الله تعالى لهم، فإنه سبحانه كما يحميهم ويصونهم ويحفظهم ويتولاهم فيبتليهم بما شاء من أذى الكفار لهم ليستوجبوا كمال كرامته، وليتسلى بهم من بعدهم من أممهم وخلفائهم إذا أوذوا من الناس، فرأوا ما جرى على الرسل والأنبياء صبروا ورضوا وتأسوا بهم، ولتمتلئ صاع الكفار فيستوجبون ما أعد لهم من النكال العاجل والعقوبة الآجلة فيمحقهم بسبب بغيهم وعداوتهم، فيعجل تطهير الأرض منهم، فهذا من بعض حكمته تعالى في ابتلاء أنبيائه ورسله بإيذاء قومهم، وله الحكمة البالغة والنعمة السابغة لا إله غيره، ولا رب سواه؛ وقد دل قوله: (وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ)(سورة الفلق: آية: ٤) وحديث عائشة المذكور على تأثير السحر، وأن له حقيقة(١).

وقال المعلمي: "كان المشركون يعلمون أنه لا مساغ لأن يزعموا أنه ﷺ يفتري -أي: يتعمّد- الكذب على الله عز وجل فيما يخبر به عنه، ولا لأنه يكذب في ذلك مع كثرته غير عامد فلجأوا إلى محاولة تقريب هذا الثاني بزعم أنه له اتصال بالجن، وأن الجن يلقون إليه ما يلقون فيصدقهم ويخبر الناس بما ألقوه إليه، هذا مدار شبهتهم وهو مرادهم بقولهم: به جنّة. مجنون، كاهن، ساحر، مسحور، شاعر، كانوا يزعمون أنّ للشعراء قرناء من الجن تلقي إليهم الشعر، فزعموا أنه شاعر أي أنّ الجن تلقي إليه كما تلقي إلى الشعراء ولم يقصدوا أنه يقول الشعر،أو أنّ القرآن شعر؛

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٤٥٠.

إذا عرف هذا فالمشركون أرادوا بقولهم: (إن تتّبعون إلاّ رجلاً مسحورًا) أنّ أمر النبوة كله سحر، وأن ذلك ناشئ عن الشياطين استولوا عليه -بزعمهم- يلقون إليه القرآن ويأمرونه وينهونه، فيصدقهم في ذلك كله ظانًا أنه أنما يتلقى من الله وملائكته، ولا ريب أن الحال التي ذكر في الحديث عروضها له ﷺ لفترة خاصة ليست هي هذه التي زعمها المشركون ولا هي من قبيلها في شيء من الأوصاف المذكورة، إذن تكذيب القرآن وما زعمه المشركون لا يصح أن يؤخذ منه نفيه لما في الحديث؛ فإن قيل: قد أطلق على تلك الحالة أنه سحر ففي الحديث عن عائشة سحر رسول الله ﷺ رجل... والسحر من الشياطين، وقد قال الله تعالى للشيطان:)إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ).

قلت: "أما الذى أخبر به النبي ﷺ عن الملك فإنما سماها طبًا كما مر في الحديث، وقد أنشد ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة(١):

فإن كنت مطبوبًا فلا زلت هكذا ❊❊❊ وإن كنت مسحورًا فلا برأ للسحر

وأقل ما يدل عليه هذا أن الطب أخص من السحر، وأنّ من الأنواع التي يصاب بها الإنسان ويطلق عليها سحرًا ما يقال له: طب. وما لا يقال طب، وعلى كل حال فالذي ذكر في الحديث ليس من نوع ما زعمه المشركون ولا هو من ملابسة الشيطان، وإنما هو أثر نفس الساحر وفعله، وقد قدمت أن وقوع أثر ذلك نادر، فلا غرابة في خفاء تفسيره وهذا يغني(٢).

---

(١) ٣/٤٠٨.

(٢) الأنوار الكاشفة" صـ٢٤٩.



وقال ابن القيم رداً على من رد حديث السحر: والسحر الذي أصابه كان مرضاً من الأمراض عارضاً شفاه الله منه، ولا نقص في ذلك، ولا عيب بوجه ما، فإن المرض يجوز على الأنبياء، وكذلك الإغماء، فقد أغمي عليه في مرضه......، وهذا من البلاء الذي يزيده الله به رفعة في درجاته، ونيل كرامته، وأشد الناس بلاءً الأنبياء، فابتلوا من أممهم بما ابتلوا به من القتل، والضرب، والشتم، والحبس، فليس ببدع أن يبتلى النبي من بعض أعدائه بنوع من السحر؛ كما ابتلى بالذي رماه فشجه؛ وابتلى بالذي ألقى على ظهره السلا وهو ساجد، وغير ذلك؛ فلا نقص عليهم ولا عار في ذلك، بل هذا من كمالهم وعلو درجاتهم عند الله. وأما الآيات التي استدللتم بها لا حجة لكم فيها.....(١).

قال عياض: "فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده، وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده، قال ابن حجر: ووقع في مرسل عبدالرحمن بن كعب عند ابن سعد، فقالت أخت لبيد بن الأعصم: (إن يكن نبياً، فسيخبر إلا فسيذهله هذا السحر حتى يذهب عقله)(٢).

وقد قال بعض العلماء: "لا يلزم من أنه كان يظن أنه فعل الشيء، ولم يك فعله أن يجزم بفعله ذلك، وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر، ولا يثبت، فلا يبقى على هذا للملحد حجة".

---

(١) بدائع الفوائد ٢/ ٤٥٠.

(٢) في الطبقات ٢ /١٩٨.



وقال المهلب: "صون النبي ﷺ من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده، فقد جاء في الصحيح أن شيطاناً أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه(١)، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل نقصاً على ما يتعلق بالتبليغ بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام، أو عجز عن بعض الفعل، أو حدوث تخيل لا يستمر، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين؛ واستدل ابن القصار(٢) على أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث: (أما أنا فقد شفاني الله)، وفي الاستدلال بذلك نظر لكن يؤيد المدعي أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل: (فكان يدور ولا يدري ما وجعه)، وفي حديث ابن عباس عند ابن سعد(٣): (مرض النبي ﷺ وأخذ عن النساء والطعام والشراب فهبط عليه ملكان...الحديث)(٤).

وقال عبدالرحمن المعلمي: "ومحصل ما روى في هذا أن لبيداً أراد إلحاق ضرر بالنبي ﷺ فعمل عملاً في مشط ومشاطة، الخ. فهل من شأن ذلك أن يؤثر، قد يقال: لا ولكن إذا شاء الله تعالى خلق الأثر عقبه والأقرب أن يقال: نعم بإذن الله،

---

(١) أخرجه: البخاري في – أبواب المساجد – باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد – ١/١٧٦ برقم (٤٤٩)، وفي – كتاب التفسير – باب قوله: (وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي إنك أنت الوهاب) ٤/١٨٠٩ برقم (٤٥٣٠)، عن أبي هريرة.

(٢)أبو الحسن بن القصار علي بن عمر البغدادي الفقيه المالكي صاحب كتاب مسائل الخلاف قال أبو إسحق الشيرازي لا أعرف كتابا في الخلاف أحسن منه وقال أبو ذر الهروي هو أفقه من لقيت من المالكية، مات سنة سبع وتسعين وثلاثمائة.[شذرات الذهب ٣/١٤٩].

(٣) في "الطبقات" ٢/١٩٨، والحديث ضعيف جدًا، لأن فيه الواقدي، وهو متروك.

(٤) فتح الباري ١٠/٢٢٦: ٢٣١.



والإذن هنا خاص. وبيانه أن الأفعال التي من شأنها أن تؤثر ضربان: الأول: ما أذن الله تعالى بتأثيره إذنًا مطلقًا ثم إذا شاء منعه، وذلك كالاتصال بالنار مأذون فيه بالإحراق إذنًا مطلقًا فلما أراد الله تعالى منعه، قال: (يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ)؛ الضرب الثاني: ما هو ممنوع من التأثير منعًا مطلقًا، فإذا اقتضت الحكمة أن يمكّن من التأثير رفع المنع فيؤثر، وقوله تعالى في السحر: (وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ) يدل أنه من الضرب الثاني وأن المراد بالإذن، الإذن الخاص، والحكمة في مصلحة الناس تقتضى هذا، والواقع في شئونهم يشهد له، وإذا كان هذا حاله فلا غرابة في خفاء وجه التأثير علينا(١).

من خلال ما سبق يتضح لنا الآتي :

أولاً: أن هذا الحديث في أعلى مراتب الصحة.

ثانياً: ليس في هذا الحديث ما يخل بمقام النبوة، فإن السحر الذي أصيب به النبي ﷺ كان من قبيل الأمراض التي تعرض للبدن بدون أن تؤثر على شيء من العقل.

ثالثاً: الاستدلال بمثل قوله تعالى: (إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ رَجُلاً مَّسْحُوراً) على رد الحديث من خلال جعله متعارضاً مع الآية غير مسلم لأن المشركين لم يريدوا بقولهم هذا أنه عليه – الصلاة والسلام – سحر حتى أدركه بعض التغيير أياماً ثم شفاه الله، وإنما أرادوا أنه يصدر عنه خبال وجنون في كل ما يقول ويفعل، وهذا

---

(١) الأنوار الكاشفة" ص٢٤٩.

واضح جلي لكل من تتبع النصوص القرآنية التي تعرضت لهذا، فالغرضان مختلفان، والموضوعان متباينان(١).

رابعاً: أن الحديث وإن كان من خبر الآحاد إلا أنه اتفق عليه الشيخان، وقد تلقت الأمة أحاديث الشيخين بالقبول، فكان من المجمع عليها والمتفق عليها من قبل الأمة.

خامساً: والذي أراه أن تأثير السحر في جسد النبي ﷺ وليس في عقله، وتأثيره إنما هو لإثبات الله تعالى بشرية النبي ﷺ وأنه يعتريه ما يعتري البش من الأمراض البشرية التي لا علاقه لها بالعقل وليست منفرة.

ثم إن الله تعالى قد أخذ على نفسه عصمة رسوله ﷺ فقال: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ)(سورة المائدة: من الآية: ٦٧.)، فكانت نجاته ﷺ من هذا المرض على يد الملكين حين دلاه أن يقرأ السورتين فبرأ بإذن الله(٢).

---

(١) دفاع عن السنة للشيخ أبي شهبة صـ ٢٢٤، ٢٢٥.

٢) انظر: موقف الداعية الكبير الشيخ محمد الغزالي من السنة النبوية عرض ونقد ص٥٨٢ ط/دار السلام.



(ب) حول حديث محاجة آدم موسى عليهما السلام

أولاً: نص الحديث:

"عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال : "احتج آدم وموسى، فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا، خيَّبتَنَا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم : أنت موسى . اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيدِهِ، أَتَلُومُنِي على أمر قَدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنةً؟ فقال النبي ﷺ : "فحج آدم موسى ثلاثاً"(١) .

الشبهات المثارة حول الحديث:

طعن السيد صالح أبو بكر(٢)، ونيازى عز الدين(٣)، وغيرهما فى الحديث وقلدوا في ذلك أسلافهم من أهل البدع.

قال الحافظ ابن حجر-رحمه الله-: ... وقد انكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح في إثبات القدر السابق وتقرير النبي ﷺ لأدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا:

* أولها: لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه وقد قتل هو نفسا لم يؤمر بقتلها ثم قال رب اغفر لي فغفر له فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له.

---

(١) أخرجه البخارى كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله عز وجل ١١/٥١٣، ٥١٤ رقم ٦٦١٤، ومسلم كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام ٨/٤٥٠ رقم ٢٦٥٢.

(٢) الأضواء القرآنية ٢/٢٣٩.

(٣) دين السلطان ص ٦٥٥ وما بعدها، وانظر : دراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى ص ٢٩٧.



* ثانيها: لو ساغ اللوم على الذنب بالقدر الذي فرغ من كتابته على العبدلا يصح هذا لكان من عوتب على معصية قد ارتكبها فيحتج بالقدر السابق ولو ساغ ذلك لانسد باب القصاص والحدود ولحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش وهذا يفضي إلى لوازم قطعية فدل ذلك على ان هذا الحديث لا أصل له(١) .

الجواب على هذه الشبهات:

قال الحافظ ابن حجر: "والجواب من أوجه:-

أحدها: أن آدم إنما احتج بالقدر على المعصية لا المخالفة فإن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن اخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نسبة الا الأكل من الشجرة والإخراج المرتب عليها ليس من فعلي قلت وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية.

ثانيها: إنما حكم النبي ﷺ لآدم بالحجة في معنى خاص وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من الله تعالى لومه بقوله ألم أنهكما عن تلكما الشجرة ولا أخذه بذلك حتى أخرجه من الجنة واهبطه إلى الأرض ولكن لما اخذ موسى في لومه وقدم قوله له أنت الذي خلقك الله بيده وأنت وأنت لم فعلت كذا عارضه آدم بقوله أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت.

وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة كيف يخفي عليك انه لا محيد من القدر وانما وقعت الغلبة لآدم من وجهين:

---

(١) فتح الباري - ابن حجر - ١١ / ٥١٠.



أحدهما: انه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقا في وقوع ما قدر عليه إلا بإذن من الله تعالى فيكون الشارع هو اللائم فلما اخذ موسى في لومه من غير ان يؤذن له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته.

والثاني: أن الذي فعله ادم اجتمع فيه القدر والكسب والتوبة تمحو اثر الكسب وقد كان الله تاب عليه فلم يبق إلا القدر والقدر لا يتوجه عليه لوم لأنه فعل الله ولا يسأل عما يفعل.

ثالثها: قال ابن عبد البر: هذا عندي مخصوص بآدم لان المناظرة بينهما وقعت بعد ان تاب الله على ادم قطعا كما قال تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه فحسن منه ان ينكر على موسى لومه على الأكل من الشجرة لأنه كان قد تيب عليه من ذلك وإلا فلا يجوز لأحد ان يقول لمن لامه على ارتكاب معصية كما لو قتل أو زنى أو سرق هذا سبق في علم الله وقدره علي قبل ان يخلقني فليس لك ان تلومني عليه فإن الأمة اجمعت على جواز لوم من وقع منه ذلك بل على استحباب ذلك كما اجمعوا على استحباب محمدة من واظب على الطاعة.

قال: وقد حكى بن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد ان ذلك كان من آدم بعد ان تيب عليه.

رابعها: إنما توجهت الحجة لادم لأن موسى لامه بعد ان مات واللوم انما يتوجه على المكلف ما دام في دار التكليف فإن الأحكام حينئذ جارية عليهم فيلام العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك وأما بعد ان يموت فقد ثبت النهي عن سب الأموات ولا تذكروا موتاكم الا بخير لأن مرجع أمرهم إلى الله وقد ثبت

أنه لا يثنى العقوبة على من اقيم عليه الحد بل ورد النهي عن التثريب على الأمة إذا زنت واقيم عليها الحد وإذا كان كذلك فلوم موسى لآدم انما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف وثبت ان الله تاب عليه فسقط عنه اللوم فلذلك عدل إلى الاحتجاج بالقدر السابق وأخبر النبي ﷺ بأنه غلب موسى بالحجة.

قال المازري: لما تاب الله على آدم صار ذكر ما صدر منه انما هو كالبحث عن السبب الذي دعاه إلى ذلك فأخبر هو ان الأصل في ذلك القضاء السابق فلذلك غلب بالحجة.

قال الداودي فيما نقله ابن التين: إنما قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليجعله في الأرض خليفة فلم يحتج آدم في أكله من الشجرة بسابق العلم لأنه كان عن اختيار منه وإنما احتج بالقدر لخروجه لأنه لم يكن بد من ذلك وقيل ان آدم اب وموسى بن وليس للابن ان يلوم أباه حكاه القرطبي وغيره.

ومنهم من عبر عنه بأن ادم أكبر منه وتعقبه بأنه بعيد من معنى الحديث ثم هو ليس على عمومه بل يجوز للابن ان يلوم أباه في عدة مواطن.

وقيل إنما غلبه؛ لأنهما شريعتين متغايرتين وتعقب بأنها دعوى لا دليل عليها ومن أين يعلم انه كان في شريعة آدم ان المخالف يحتج بسابق القدر وفي شريعة موسى انه لا يحتج أو انه يتوجه له اللوم على المخالف.

وفي الجملة فأصح الأجوبة الثاني والثالث ولا تنافي بينهما فيمكن ان يمتزج منهما جواب واحد وهو ان التائب لا يلام على ما تيب عليه منه ولا سيما إذا انتقل عن دار التكليف.

وقد سلك النووي هذا المسلك فقال: معنى كلام ادم إنك يا موسى تعلم أن هذا كتب علي قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه ولو حرصت أنا والخلق أجمعون على رد مثقال ذرة منه لم نقدر فلا تلمني فإن اللوم على المخالفة شرعي لا عقلي وإذا تاب الله علي وغفر لي زال اللوم فمن لامني كان محجوجًا بالشرع فإن قيل فالعاصي اليوم لو قال هذه المعصية قدرت على فينبغي أن يسقط عني اللوم قلنا الفرق ان هذا العاصي باق في دار التكليف جارية عليه الاحكام من العقوبة واللوم وفي ذلك له ولغيره زجر وعظة فأما آدم فميت خارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر فلم يكن للومه فائدة بل فيه إيذاء وتخجيل فلذلك كان الغلبة له.

وقال التوربشتي: ليس معنى قوله كتبه الله علي ألزمني به وانما معناه أثبته في أم الكتاب قبل ان يخلق آدم وحكم ان ذلك كائن ثم ان هذه المحاجة انما وقعت في العالم العلوي عند ملتقى الأرواح ولم تقع في عالم الأسباب.

والفرق بينهما ان عالم الأسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكتساب بخلاف العالم العلوي بعد انقطاع موجب الكسب وارتفاع الاحكام التكليفية فلذلك احتج ادم بالقدر السابق قلت وهو محصل بعض الأجوبة المتقدم ذكرها(١).

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – (١١ / ٥١٢).

فالحديث كما قال الحافظ ابن عبدالبر : "هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق فى إثبات القدر، وأن الله تعالى قضى أعمال العباد فكل أحد يصير لما قدر له بما سبق فى علم الله"(١) .

قال العلامة ابن الوزير: " إنّ المحدّثين أبرياء عما اتّهمهم به من افتراء ذلك في نصرة مذهبهم، ولو كان المعترض من أهل التمييز لعلم أنّ ظاهر ذلك الحديث ليس بمذهب لأحد من أهل الإسلام، وعرف أنّ رجال الحديث وأهل السّنّة قد نصّوا على تأويله في شروح الحديث النّبويّ على صاحبه السّلام، لأنّ ظاهره يقتضي أن يحتجّ العصاة بالقدر على الله تعالى، وذلك ممنوع بإجماع المسلمين، وإنّما يحتجّ به من تاب من ذنبه عند أهل السّنّة كما ذكره شرّاح الحديث على صاحبه السّلام(٢).

---

(١) انظر : فتح البارى ٥١٧/١١ ، وللاستزادة فى الرد على هذا الحديث انظر : نصوص من السنة ودفاع عنها للدكتور رفعت فوزى، ص ١٨-٢٤، وضلالات منكرى السنة للدكتور طه حبيشى ص ٤٦٣ - ٤٧٥، وانظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ٣٤٣/١ - ٣٤٧.

(٢) الروض الباسم لابن الوزير: (١ / ١٢٣).



(ت) حول حديث المهدي.

أولا: بعض أحاديث المهدي:

روى حديث المهدي جمع من الصحابة منهم: أبو سعيد الخدري، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وثوبان، وأم سلمة، رضي الله عليهم، وغيرهم(١).

أما حديث أبي سعيد فهذا نصه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْمَهْدِيُّ مِنِّي أَجْلَى الْجَبْهَةِ أَقْنَى الْأَنْفِ يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا كَمَا مُلِئَتْ جَوْرًا وَظُلْمًا يَمْلِكُ سَبْعَ سِنِينَ)، واللفظ لأبي داود.

أخرجه: أبو داود(٢)، الترمذي(٣)، وابن ماجة(٤)، وأحمد(٥)، وابن أبي شيبة(٦)، وأبو يعلى(٧)، والطبراني(١)، وابن حبان(٢)، والحاكم(٣)(٤)(٥).

والحاكم(٣)(٤)(٥).

---

(١) وذكر الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري من روى أحاديث المهدي غير هؤلاء: عثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وعبدالرحمن بن عوف، والحسين ين علي، وأم حبيبة، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وأبا هريرة، وجابر بن عبدالله، وعمار بن ياسر، وعوف بن مالك، وقرة بن إياس، وعلي الهلالي، وحذيفة بن اليمان، وعبدالله بن الحارث بن جزء، وعوف بن مالك، وعمران بن حصين، وأبا الطفيل، وجابر الصدفي، وقيس بن جابر عن أبيه عن جده، وذكر من التابعين الذين رووا حديث المهدي: سعيد بن المسيب، والحسن، وقتادة، وشهر بن حوشب، ومعمر.[المهدي المنتظر صـ١٣].

(٢) في سننه – كتاب المهدي – ٤/١٠٧ برقم (٤٢٨٥).

(٣) في سننه – كتاب الفتن – باب ما جاء في المهدي – باب ٥٣ – ٤/٥٠٦ برقم (٢٢٣٢)، وقال: هذا حديث حسن.

(٤) في سننه – كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٦ رقم (٤٠٨٣).

(٥) في مسنده ٣/١٧ برقم (١١١٤٦)؛ وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٦) في مصنفه – كتاب الفتن – باب ما ذكر من فتنة الدجال – ٧/٥١٢ برقم (٣٧٦٣٨).

(٧) في مسنده ٢/٢٧٤ برقم (٩٨٧).



وأما حديث علي بن أبي طالب فهذا نصه: عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلَ الْبَيْتِ يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ) واللفظ لابن ماجة.

أخرجه: أبو داود(٦)، ابن ماجة(٧)، وأحمد(٨)، وابن أبي شيبة(٩)، والبزار(١٠)، ونعيم بن حماد(١١)(١٢).

---

(١) في المعجم الأوسط ٩/١٧٦ برقم (٩٤٦٠).

(٢) في صحيحه – كتاب الفتن – ذكر البيان بأن خروج المهدي إنما يكون بعد ظهور الظلم والجور في الدنيا وغلبهما على الحق والجد – ١٥/٢٣٦ برقم (٦٨٢٣).

(٣) في المستدرك – كتاب الفتن والملاحم – ٤/٦٠١ برقم (٨٦٧٤)، ورقم (٨٦٧٥) وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٤) قال الهيثمي: رواه الترمذي وغيره باختصار كثير رواه أحمد بأسانيد وأبو يعلى باختصار كثير ورجالهما ثقات. الزوائد ٧/٣١٤]، و[صحيح سنن أبي داود ٤/١٠٧]، وقال الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري رجاله ثقات، وعمران القطان وإن كان فيه ضعف لم ينفرد بالحديث، بل تابعه عليه جماعة.[المهدي المنتظر ص١٨].

(٥) قلت: وجاء في مسلم – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء – ٤/٢٢٣٥ برقم (٢٩١٣) (٢٩١٤)، عن أبي سعيد وجابر بن عبدالله قالا: قال رسول الله ﷺ: (يكون في آخر الزمان خليفة يقسم المال ولا يعده)، وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ بمثله.

(٦) في سننه – كتاب المهدي – ٤/١٠٨ برقم (٤٢٩٠).

(٧) في كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٧ رقم (٤٠٨٥).

(٨) في مسنده ١/٨٤ برقم٦٤٥، و إسناده ضعيف.

(٩) في مصنفه – كتاب الفتن – باب ما ذكر من فتنة الدجال – ٧/٥١٣ برقم (٣٧٦٤٤).

(١٠) في مسنده ٢/٢٤٣ برقم (٦٤٤).

(١١) في الفتن ١/٣٧٠ برقم (١٠٨٩).

(١٢) قال البوصيري: هذا إسناد فيه مقال إبراهيم بن محمد وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري في التاريخ: في إسناده نظر، وياسين العجلي قال البخاري: فيه نظر، قال: ولا أعلم له حديثا غير هذا، وقال ابن معين وأبو زرعة: لا بأس به، وأبو داود الحفري اسمه عمر بن سعد احتج به مسلم في صحيحه، وباقي رجال الإسناد ثقات.[مصباح الزجاجة ٤/٢٠٤].

وأما حديث ابن مسعود فهذا نصه: عَنْ عبداللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (يَلِي رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي)، واللفظ للترمذي.

أخرجه: أبو داود(١)، والترمذي(٢)، وابن ماجة(٣)، وأحمد(٤)، وابن أبي شيبة(٥)، والبزار(٦)، والطبراني(٧)، وابن حبان(٨)، والحاكم(٩)(١٠).

وأما حديث ثوبان فهذا نصه: عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (يَقْتَتِلُ عِنْدَ كَنْزِكُمْ ثَلَاثَةٌ كُلُّهُمْ ابْنُ خَلِيفَةٍ ثُمَّ لَا يَصِيرُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَطْلُعُ الرَّايَاتُ السُّودُ مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ فَيَقْتُلُونَكُمْ قَتْلًا لَمْ يُقْتَلْهُ قَوْمٌ ثُمَّ ذَكَرَ شَيْئًا لَا أَحْفَظُهُ فَقَالَ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَبَايِعُوهُ وَلَوْ حَبْوًا عَلَى الثَّلْجِ فَإِنَّهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ الْمَهْدِيُّ) واللفظ لابن ماجة.

---

(١) في سننه – كتاب المهدي – ٤/١٠٦ برقم (٤٢٨٢).

(٢) في سننه–كتاب الفتن – باب ما جاء في المهدي–٤/٥٠٥ برقم (٢٢٣٠)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) في سننه – كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٦ برقم (٤٠٨٢).

(٤) في جزء الألف دينار ١/٢٠١ برقم (١٣١).

(٥) في مصنفه – كتاب الفتن – باب ما ذكر من فتنة الدجال –٧/٥١٣ برقم (٣٧٦٤٧).

(٦) في مسنده ٥/٢٠٤ برقم (١٨٠٤).

(٧) في المعجم الكبير ١٠/١٢١ برقم (١٠٢٠٨)، وفي ١٠/١٣٣ برقم (١٠٢١٤)، وفي المعجم الأوسط ٧/٥٤ برقم(٦٨٣٠) وفي المعجم الصغير ٢/٢٨٩ برقم (١١٨١).

(٨) في صحيحه – كتاب الفتن – ذكر الإخبار عن وصف اسم المهدي واسم أبيه ضد قول من زعم أن المهدي عيسى بن مريم–١٥/٢٣٦ برقم (٦٨٢٤)، وفي– ذكر البيان بأن المهدي يشبه خلقه خلق المصطفى ﷺ – ١٥/٢٣٧ برقم (٦٨٢٥).

(٩) في المستدرك– كتاب الفتن والملاحم – ٤/٥١١ برقم (٨٤٣٤)ن وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: هذا موضوع.

(١٠) وقال البوصيري: هذا إسناد فيه يزيد بن أبي زياد الكوفي مختلف فيه.[مصباح الزجاجة ٤/٢٠٣].

أخرجه: ابن ماجة(١)، وأحمد(٢)، والروياني(٣)، والحاكم(٤)(٥).

وأما حديث أبي هريرة فهذا نصه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلِكُ جَبَلَ الدَّيْلَمِ وَالْقُسْطَنْطِينِيَّةَ).

أخرجه: الترمذي(٦)، وابن ماجة(٧)، وابن حبان(٨).

وأما حديث أم سلمة فهذا نص حديثها: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (الْمَهْدِيُّ مِنْ عِتْرَتِي مِنْ وَلَدِ فَاطِمَةَ) واللفظ لأبي داود.

أخرجه: أبو داود(١)، وابن ماجة(٢)، وأحمد(٣)، وأبو يعلى(٤)، وابن حبان(٥)، والطبراني(٦)(٧)..

---

(١) في سننه – كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٧ برقم (٤٠٨٤).

(٢) في مسنده ٥/٢٧٧ برقم (٢٢٤٤١)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف.

(٣) في مسنده ١/٤١٧ برقم (٦٣٧).

(٤) في المستدرك – كتاب الفتن والملاحم – ٤/٥١٠ برقم (٨٤٣٢)، وقال: صحيح على شرط الشيخين؛ ووافقه الذهبي.

(٥) قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه الحاكم في المستدرك من طريق الحسين بن حفص عن سفيان به، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده ولفظه إذا رأيتم الرايات السود قد جاءت من قبل خراسان فأتوها فإن فيها خليفة الله المهدي.[مصباح الزجاجة ٤/٢٠٤].

(٦) في سننه–كتاب الفتن–باب ما جاء في المهدي – ٤/٥٠٥ برقم (٢٢٣٠)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

(٧) في سننه – كتاب الجهاد – باب ذكر الديلم وفضل قزوين – ٢/٩٢٨ برقم (٢٧٧٩).

(٨) في صحيحه – كتاب الفتن – ذكر الخبر المصرح بأن خبر أنس بن مالك لم يرد بعموم خطابه على الأحوال كلها – ١٣/٢٨٣ برقم (٥٩٥٣).

ثانياً الحكم على حديث المهدي:

قال المباركفوري: "الأحاديث الواردة في خروج الإمام المهدي كثيرة جداً، ولكن أكثرها ضعاف، ولا شك في أن حديث عبدالله بن مسعود الذي رواه الترمذي في هذا الباب لا ينحط عن درجة الحسن، وله شواهد كثيرة من بين حسان وضعاف، فحديث عبدالله بن مسعود هذا مع شواهده وتوابعه صالح للاحتجاج بلا مرية فالقول بخروج الإمام المهدي وظهوره هو القول الحق والصواب والله تعالى أعلم"(٨).

وقال صاحب عون المعبود: "وأعلم أن المشهور بين الكافة من أهل الإسلام على ممر الأعصار أنه لا بد في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت يؤيد الدين، ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية، ويسمى بالمهدي ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى عليه السلام ينزل من بعده فيقتل الدجال أو ينزل معه فيساعده على قتله ويأتم بالمهدي في صلاته، وخرجوا أحاديث المهدي جماعة من الأئمة

---

(١) في سننه – كتاب المهدي – ٤/١٠٧ برقم (٤٢٨٤).

(٢) في سننه – كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٨ برقم (٤٠٨٦).

(٣) في مسنده ٦/٣١٦ برقم (٢٦٧٣١).

(٤) في مسنده ١٢/٣٦٩ برقم (٦٩٤٠).

(٥) في صحيحه – كتاب الفتن – ذكر الخبر المصرح بأن القوم الذين يخسف بهم إنما هم القاصدون إلى المهدي في زوال الأمر عنه – ١٥/١٥٨ برقم (٦٧٥٧).

(٦) في المعجم الكبير ٢٣/ ٣٩٠ برقم (٩٣١)، وفي المعجم الأوسط ٢/٣٥ برقم (١١٥٣).

(٧) قال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح.[مجمع الزوائد ٧/ ٣١٥].

(٨) تحفة الأحوذي ٦/ ٤٠١ – ٤٠٢.



منهم: أبو داود، والترمذي، وابن ماجة، والبزار، والحاكم، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، وأسندوها إلى جماعة من الصحابة مثل: علي، وابن عباس، وابن عمر، وطلحة، وعبدالله بن مسعود، وأبي هريرة، وأنس، وأبي سعيد الخدري، وأم حبيبة، وأم سلمة، وثوبان، وقرة بن إياس، وعلي الهلالي، وعبدالله بن الحارث بن جزء رضي الله عنهم، وإسناد أحاديث هؤلاء بين صحيح، وحسن، وضعيف"(١).

ويقول الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري: "وقد بلغ جملة من روى حديث المهدي من الصحابة ثلاثة وثلاثون، ومن التابعين خمسة"(٢).

ويقول الأستاذ الدكتور بكار بعد أن ذكر كلاما الشيخ الغماري: "ولا شك أن مثل هذا العدد تحصل به الشهرة والاستفاضة؛ بل والتواتر على حد قول كثير من العلماء حتى ألف الشوكاني رسالة سماها: التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح"(٣). وممن قال بتواتر أحاديث المهدي:

١ ـ الحافظ أبو الحسين الآبري صاحب كتاب مناقب الشافعي، المتوفى سنة ثلاث وستين وثلاثمائة من الهجرة: وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن رسول الله ﷺ بذكر المهدي، وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى (عليه السلام) يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الامة ويصلى عيسى خلفه"(٤).

---

(١) عون المعبود ١١/٢٤٣: ٢٤٤.

(٢) المهدي المنتظر صـ١٧.

(٣) من هدي النبوة وأعلامها في الفتن والملاحم... صـ١٠١.

(٤) نظم المتناثر ١/٢٢٦، وانظر: تهذيب التهذيب ٩/١٢٦.

٢ .محمد البرزنجي المتوفى سنة ثلاث بعد المائة والألف في كتابه الإشاعة لأشرط الساعة. قال: "واعلم أن الأحاديث الواردة فيه على اختلاف رواياتها لا تكاد تنحصر" إلى أن قال: "ثم الذي في الروايات الكثيرة الصحيحة الشهيرة أنه من ولد فاطمة» إلى أن قال: "قد علمت أن أحاديث وجود المهدي وخروجه آخر الزمان، وأنه من عترة رسول الله ﷺ من ولد فاطمة، بلغت حد التواتر المعنوي، فلا معنى لإنكارها".

وقال في ختام كتابه المذكور، بعد الإشارة إلى بعض أمور تجري في آخر الزمان: "وغاية ما ثبت الاخبار الصحيحة الكثيرة الشهيرة، التي بلغت التواتر المعنوي، وجود الآيات العظام التي فيها بل أولها خروج المهدي، وأنه يأتي في آخر الزمان من ولد فاطمة يملا الارض عدلاً كما ملئت ظلماً".

٣ .الشيخ محمد السفاريني المتوفى سنة ثمان وثمانين بعد المائة والألف، في كتابه لوامع الأنوار البهية؛ قال: " وقد كثرت بخروجه (يعني المهدي) الروايات، حتى بلغت حد التواتر المعنوي" وأورد الأحاديث في خروج المهدي، وأسماء بعض الصحابة الذين رووها، ثم قال: " وقد روي عمن ذكر من الصحابة وغير من ذكر منهم رضي الله عنهم بروايات متعددة، وعن التابعين من بعدهم، ما يفيد مجموعه العلم القطعي، فالإيمان بخروج المهدي واجب كما هو مقرر عند أهل العلم، ومدون في عقائد أهل السنة والجماعة".

٤ .القاضي محمد بن علي الشوكاني قال في كتابه التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح: "فالأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي

متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف المتواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي، فهي كثيرة جداً، لها حكم الرفع ؛ إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك".

وقال في مسألة نزول المسيح(عليه السلام): "فتقرر أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، والأحاديث الواردة في الدجال متواترة، والأحاديث الواردة في نزول عيسى(عليه السلام) متواترة".

٥ .الشيخ صديق حسن القنوجي في كتابه الاذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة: "والأحاديث الواردة في المهدي على اختلاف رواياتها كثيرة جداً، تبلغ حد التواتر المعنوي، وهي في السنن وغيرها من دواوين الإسلام من المعاجم والمسانيد" إلى أن قال: "لاشك أن المهدي يخرج في آخر الزمان من غير تعيين شهر ولا عام، لما تواتر من الأخبار في الباب، واتفق عليه جمهور الأمة خلفاً عن سلف، إلاّ من لا يعتد بخلافه" إلى أن قال: "فلا معنى للريب في أمر ذلك الفاطمي الموعود المنتظر، المدلول عليه بالأدلة، بل إنكار ذلك جرأة عظيمة في مقابلة النصوص المستفيضة المشهورة، البالغة إلى حد التواتر".

٦ .الشيخ محمد بن جعفر الكتاني قال في كتابه نظم المتناثر في الحديث المتواتر: "وقد ذكروا أن نزول سيدنا عيسى(عليه السلام) ثابت بالكتاب والسنة والإجماع" ثم قال: "والحاصل أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال، وفي نزول سيدنا عيسى ابن مريم(عليه السلام)"(١).

---

(١) محاضرة بعنوان «عقيدة أهل السنة والاثر في المهدي المنتظر» للشيخ عبدالمحسن العباد.

تنبيه: "أخبار المهدي لا يعارضها خبر (لَا الْمَهْدِيُّ إِلَّا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ)(١) لأن المراد به كما قال القرطبي: لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسى، أخرجه: الروياني في مسنده عن حذيفة، قال ابن الجوزي(٢): قال ابن حمدان الرازي: حديث باطل اهـ، وفيه محمد بن إبراهيم الصوري قال في الميزان عن ابن الجلاب روى عن رواد خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي، ثم ساق هذا الخبر، وقال: هذا باطل(٣). قلت: "وفيه محمد بن خالد الجندي، قال الذهبي: حديثه لا مهدي إلا عيسى بن مريم وهو خبر منكر(٤)، وفيه يونس ابن عبدالأعلى: "الحديث لا مهدي إلا ابن مريم قال: وهو منكر جداً"(٥).

وقال البيهقي: "وهذا الحديث إن كان منكرا بهذا الإسناد كان الحمل فيه على محمد بن خالد الجندي فانه شيخ مجهول لم يعرف بما تثبت به عدالته ويوجب قبول خبره"(٦).

وقال الشيخ محمد أحمد إسماعيل: "وممن أثبت أحاديث المهدي من العلماء السابقين :ثم عدد حوالي من ثمانية وخمسين إماماً، وقال: وغيرهم الكثيرون.

---

(١) أخرجه: أبو داود في سننه – كتاب المهدي –٤/١٠٦ برقم (٤٢٨١)، وابن ماجة في سننه – كتاب الفتن – باب خروج المهدي – ٢/١٣٦٨ برقم (٤٠٨٦)٢/١٣٦٨ برقم (٤٠٨٧)، وأحمد في مسنده ٣/٢١٢ برقم (١٣٢٣٧).

(٢) العلل المتناهية ٢/٨٦٢.

(٣) فيض القدير ٦/٢٧٨ – ٢٧٩.

(٤) ميزان الاعتدال ٦/١٣٢.

(٥) ميزان الاعتدال ٧/٣١٧.

(٦) بيان من أخطأ على الشافعي ١/٢٩٩.

ثم قال: وهذا ومن يرى خلاف ما أطبق عليه هؤلاء فليضعهم في كفة وليضع نفسه في كفة ثم لينظر النتيجة بعين الرضا والتسليم"(١).

---

(١) المهدي حقيقة لا خرافة صـ ٣٥ – ٣٦.



ثالثاً بعض أوصافه، وأحواله:

قال ابن المنادى وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس: المهدي اسمه محمد ابن عبدالله وهو رجل ربعة مشرب بحمرة يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب ويصرف بعدله كل جور ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلا ستة من ولد الحسن وخمسة من ولد الحسين وآخر من غيرهم ثم يموت فيفسد الزمان(١).

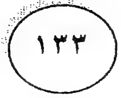
قال النووي: "المهدي من هداه الله إلى الحق، وغلبت عليه الاسمية، ومنه مهدي آخر الزمان". وقال الزركشي: "أي الذي في زمن عيسى عليه السلام، ويصلي معه ويقتلان الدجال ويفتح القسطنطينية، ويملك العرب والعجم، ويملأ الأرض عدلاً وقسطاً، ويولد بالمدينة، ويكون بيعته بين الركن والمقام كرهاً عليه، ويقاتل السفياني، ويلجأ إليه ملوك الهند مغلفلين إلى غير ذلك".

...... اختلف في أنه من بني الحسن أو من بني الحسين ويمكن أن يكون جامعاً بين النسبتين الحسنين والأظهر من جهة الأب حسني ومن جهة الأم حسيني قياساً على ما وقع في ولدي إبراهيم، وهما إسماعيل وإسحاق - عليهم السلام - حيث كان أنبياء بني إسرائيل كلهم من بني إسحاق ونبي من ذرية إسماعيل نبينا عليه الصلاة والسلام، وقام مقام الكل ونعم العوض وصار خاتم الأنبياء فكذلك لما ظهرت أكثر الأمة وأكابر الأئمة من أولاد الحسين فناسب أن يتخير الحسن بأن أعطى له ولد يكون خاتم الاوبياء ويقوم مقام سائر الأصفياء قاله القاري(٢).

---

(١) فتح الباري - ابن حجر - (١٣ / ٢١٣).

(٢) شرح سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٠.



وذكر المناوي من صفاته: "أنه منحسر الشعر من مقدم رأسه، أقنى الأنف أي طويله يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، يملك سبع سنين، أو ثمان، أو تسع، يمده الله بثلاثة آلاف من الملائكة يضربون وجوه من خالفه وأدبارهم، يبعثه ما بين الثلاثين إلى الأربعين، قال البسطامي: ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون، وما أقل مدته وأحقرها بين الستين يتممها تميم الذي هو من البؤس سليم عزيز على القلوب مليح الشروق والغروب شيخ فإن يعرفه أهل العرفان ظهر الحق خمس عشرة سنة وثمانية أشهر وثمانية أيام، فالإمام المهدي أبو الحق، والدجال أبو الباطل، والمهدي أبو الأخيار، والدجال أبو الأشرار، والمهدي سيف إدريس، والدجال سيف إبليس، والمهدي حبيب العشاق، والدجال حبيب الفساق، والمهدي سيف الكتاب، والدجال سيف الخراب، والمهدي لباسه أخضر، والدجال لباسه أصفر، والدجال قد حال عند أرباب الحال، والمسيح قد شاخ عند أرباب القال، والمهدي قد سل السيف فافهم بالوصف وحسن الصف د ك في الفتن".

وقال السمهودي(١): "ويتحصل مما ثبت في الأخبار عنه أنه من ولد فاطمة، وفي أبي داود أنه من ولد الحسن، والسر فيه ترك الحسن الخلافة لله شفقة على الأمة، فجعل القائم بالخلافة بالحق عند شدة الحاجة وامتلاء الأرض ظلماً من ولده، وهذه سنة الله في عباده إنه يعطي لمن ترك شيئا من أجله أفضل مما ترك أو ذريته، وقد بالغ الحسن في ترك الخلافة، ونهى أخاه عنها وتذكر ذلك ليلة مقتله فترحم على أخيه وما روي من كونه من ولد الحسين فواه جداً".

---

(١) نور الدين علي بن عبدالله السمهودي المتوفي سنة ٩١١ إحدى عشرة وتسعمائة.[كشف الظنون٢/١٨٩٦].

الشبهات حول الحديث:

الشبهة الأولى:

أن الروايات الواردة في شأن المهدي فيها من التعارض والتناقض والاختلاف ، ووقوع الإشكالات في معانيها ، مما يتعذر معه الجمع بينها ، ويجعلنا نجزم أنها ليست من كلام الرسول ﷺ .

ومن ذلك الروايات التي تفيد بأنه يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ، وهي تدل على خلو الأرض تماماً قبل زمنه من أهل الحق والخير ، وانتهاء الشر والفساد بظهوره .

مما يعارض الأحاديث الثابتة التي تفيد بقاء طائفة من الأمة في كل زمان على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله ، ويعارض كذلك وجود الشر والصراع بين الحق والباطل في زمنه .

أضف إلى ذلك أنه قد ورد ما يعارض ظهور أي مهدي غير عيسى عليه السلام وذلك في حديث (لا مهدي إلا عيسى بن مريم) .

الشبهة الثانية:

ومن الشبه التي يرددها المنكرون أن فكرة المهدية ليست في أصلها من عقائد أهل السنة وإنما هي دخيلة علينا من عقائد الفرق الأخرى ، التي تؤمن بظهور إمام غائب منتظر يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً .

الشبهة الثالثة:

ومما أثير حول أحاديث المهدي أن دعوى المهدية كانت سبباً في إثارة الكثير من الفتن والمفاسد عبر التاريخ ، كما أن هذه الأحاديث قد أسهمت بشكل أو بآخر في تخدير المسلمين وهروبهم من واقعهم إلى التعلق بالأوهام والخيالات وانتظار المخلص الذي يظهر فجأة ليخلصهم من الظلم والطغيان ، وينشر العدل في العالمين(١) .

الجواب عن هذه الشبهات:

الجواب عن الشبهة الأولى:

إن التعارض إنما نشأ عن الروايات غير الصحيحة ، ودعاوى المهدية التي ادعتها طوائف عبر التاريخ فحاولت كل طائفة أن تؤيد دعواها بهذه الأحاديث الباطلة ، والمثبتون لأحاديث المهدي من أهل السنة لم يقولوا بأن كل ما ورد في شأنه هو من قبيل الصحيح المحتج به ، بل إنهم متفقون على أن فيها الصحيح وفيها

---

١) انظر: مجلة المنار المجلد ٢٨/٧٥٦. وتفسير المنار ٩/٤٦١ - وانظر: مشكلات في طريق الحياة الإسلامية للشيخ محمد الغزالي صـ١٠٥ - ١٠٦.

الحسن وفيها الضعيف ، وفيها الموضوع أيضاً ، فما كان منها موضوعاً أو ضعيفاً فلا حجة فيه ولا يلتفت إليه ولا يعارض به غيره .

وأما ما صح منها فهو مؤتلف غير مختلف ، ومتفق غير مفترق ، وهو يتعلق بشخص واحد يأتي في آخر الزمان قبيل خروج الدجال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام ، وهو محمد بن عبدالله الموصوف بالمهدي .

وأما ما دلت عليه أحاديث المهدي من امتلاء الأرض ظلماً وجوراً قبل خروجه ، وامتلائها عدلاً في زمانه ، فليس فيها أي دلالة على خلو الأرض تماماً من أهل الحق ، واضمحلال الخير وتلاشيه قبل ظهوره ، وإنما المقصود منها كثرة الشر وظهور الغلبة لأهله ، ولا يعني ذلك بالضرورة عدم وجود طائفة على الحق قائمة بأمر الله .

كما لا يعني انتشار العدل في زمن المهدي ألا يكون للشر والباطل أي وجود ، لأن المقصود كثرة الخير ، وقوة أهل الإسلام ، وحصول الغلبة والعاقبة هم ، وقهرهم لعدوهم ، وهذا لا ينفي وجود أشرار مغمورين في ذلك الزمان .

وسنة الله في خلقه أن يستمر الصراع بين الحق والباطل ، وأن يقوى في بعض الأزمان جانب الخير على جانب الشر ، وفي أزمان أخرى يقوى جانب الشر على جانب الخير ، ولا تخلو الأرض من الأخيار إلا قبيل الساعة حين تقوم على شرار الخلق ، ولا يبقى فيها من يقول الله الله.

وأحاديث المهدي نفسها تدل على أن الحق مستمر لا ينقطع فكيف يعارض بها غيرها ! فإن من الأحاديث التي أصلها في الصحيحين ووردت مفسرة في غيرهما -

كما سبق - الحديث الذي رواه مسلم : (لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ قَالَ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ تَعَالَ صَلِّ لَنَا فَيَقُولُ لَا إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ)(١) .

وأما حديث: (....لا المهدي إلا عيسى ابن مريم) (٢) .

لأن المراد به كما قال القرطبي: لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسى، أخرجه: الروياني في مسنده عن حذيفة، قال ابن الجوزي(٣): قال ابن حمدان الرازي: حديث باطل اهـ، وفيه محمد بن إبراهيم الصوري قال في الميزان عن ابن الجلاب روى عن رواد خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي، ثم ساق هذا الخبر، وقال: هذا باطل(٤).

قلت: "وفيه محمد بن خالد الجندي، قال الذهبي: حديثه لا مهدي إلا عيسى بن مريم وهو خبر منكر(٥)، وفيه يونس ابن عبدالأعلى: "الحديث لا مهدي إلا ابن مريم قال: وهو منكر جداً"(٦).

---

١) أخرجه: مسلم في كتاب الفتن بَاب نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَاكِمًا بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

(٢) أخرجه: أبو داود في سننه - كتاب المهدي - ٤/١٠٦ برقم (٤٢٨١)، وابن ماجة في سننه - كتاب الفتن - باب خروج المهدي - ٢/١٣٦٨ برقم (٤٠٨٦)٢/١٣٦٨ برقم (٤٠٨٧)، وأحمد في مسنده ٣/٢١٢ برقم (١٣٢٣٧).

(٣) العلل المتناهية ٢/٨٦٢.

(٤) فيض القدير ٦/٢٧٨ - ٢٧٩.

(٥) ميزان الاعتدال ٦/١٣٢.

(٦) ميزان الاعتدال ٧/٣١٧.



وقال البيهقي: "وهذا الحديث إن كان منكرا بهذا الإسناد كان الحمل فيه على محمد بن خالد الجندي فانه شيخ مجهول لم يعرف بما تثبت به عدالته ويوجب قبول خبره"(١).

وعلى فرض ثبوته فإنه لا يعارض الأحاديث الثابتة في المهدي ، لأنه يمكن الجمع بينها بأن المراد هو أنه لا مهدي كاملاً معصوماً إلا عيسى عليه السلام، وذلك لا ينفي إثبات خروج مهدي غير معصوم كما قال بذلك بعض أهل العلم كالقرطبي وابن القيم وابن كثير وغيرهم ، وبهذا تجتمع الأحاديث ويرتفع التعارض.

---

(١) بيان من أخطأ على الشافعي ١/٢٩٩.

الجواب عن الشبهة الثانية: -

نحن نقول: إن الأحاديث ثابتة عن رسول الله ﷺ في خروج المهدي في آخر الزمان ، وقد رواها أئمة أهل السنة في كتبهم المعتمدة بأسانيد تنتهي إلى رسول الله - ﷺ- من طريق صحابته الكرام رضي الله عنهم ، والثقات من الرواة ، واعتمد أهل الحديث في تصحيحها على قواعد دقيقة في الحكم على الرجال والأسانيد ، حتى لم يبق صاحب بدعة أو كذب إلا وكشفوا أمره .

فما صح من هذه الأحاديث الواردة لا علاقة له بعقيدة أي فرقة أو طائفة ، لأنه لم ينقل من طريقهم ، وإذا كان هناك روايات موضوعة في المهدي تعصباً ، فإن ذلك لا يجعلنا نترك ما صح من الروايات فيه .

فإذا عينت طائفة شخصاً وزعمت أنه هو المهدي دون أن تؤيد زعمه بما ثبت من أحاديث صحيحة ، فإن ذلك لا يؤدي إلى إنكار المهدي على ما جاء في أحاديث أخرى ، فالحكم العدل هو الكتاب والسنة الصحيحة ، وأما عقائد الفرق الأخرى فلا يجوز أن تكون عمدة يرد بها ما ثبت من حديث رسول الله ﷺ .

وقد نص أهل العلم الذي صنفوا في عقائد أهل السنة أنه متى ما صح النقل عن رسول الله - ﷺ- سواء كان في أمور ماضية أو مستقبلة ، وجب التصديق به واعتقاد موجبه ، وهو مقتضى الشهادة بأن محمدا رسوله الله ، ومن أولئك الإمام ابن قدامة المقدسي في كتابه " لمعة الاعتقاد " حيث قال : "ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ﷺ وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا ، نعلم أنه حق وصدق ، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ، ولم نطلع على حقيقة معناه ، مثل

حديث الإسراء والمعراج ، ومن ذلك أشراط الساعة ، مثل خروج الدجال ، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله ، وخروج يأجوج ومأجوج ، وخروج الدابة ، وطلوع الشمس من مغربها ، وأشباه ذلك مما صح به النقل " أهـ . فكلام ابن قدامة هذا يدخل فيه التصديق بخروج المهدي لأنه مما صح به النقل .

وذكر ذلك الشيخ الحسن بن علي البربهاري الحنبلي المتوفى سنة ٣٢٩ هـ في عقيدته ، المثبتة ضمن ترجمته في كتاب " طبقات الحنابلة " لابن أبي يعلى الحنبلي

ثم إن هناك فرقاً كبيراً بين عقيدة أهل السنة وعقيدة الفرق الأخرى في هذا الباب ، فالمهدي عند أهل السنة لا يعدو كونه إماما من أئمة المسلمين ، يخرج في آخر الزمان خروجاً طبيعياً ، يولد كما يولد غيره ، ويعيش كما يعيش غيره ، وهو غير معصوم ، فقد يقع منه الخطأ ، ويحتاج إلى إصلاحٍ مثل غيره من الناس ، ثم يكتب الله على يديه خيراً كثيراً وبرًّا وصلاحاً للأمة ، وينشر العدل ، ويطبق شريعة الإسلام ، ويجمع الله به شمل المسلمين .

وأما عند غيرهم فهو محمد بن الحسن العسكري الذي ولد في منتصف القرن الثالث تقريباً ، ودخل سرداباً في سامراء وعمره تسع سنين ، وهم ينتظرون خروجه ، وهو الإمام الثاني عشر من أئمتهم الذين يعتقدون فيهم العصمة ، فعقيدة أهل السنة مغايرة تماماً لعقيدة غيرهم في هذا الباب .

الجواب عن الشبهة الثالثة:

خروج المهدي في آخر الزمان هو أمرٌ غيبي يتوقف التصديق به على ثبوت النص عن رسول الله ﷺ، وقد ثبتت بذلك النصوص ، وحكم بثبوتها العلماء المحققون ، والجهابذة النقاد من أهل الحديث .

ووجود مدعين للمهدية عبر التاريخ حصل بسببهم العديد من الفتن والفساد ، لا يؤثر في التصديق بمن عناه الرسول - ﷺ- في الأحاديث الصحيحة وهو المهدي الذي يصلي عيسى بن مريم خلفه .

والواجب قبول الحق ورد الباطل لا أن يُرَد الحق ، ويُكَذَّب بالنصوص الثابتة من أجل أن هذه الدعوى تدثر بها بعض الجهلة والمبطلين .

والمتتبع لنصوص القرآن والسنة يجدها تأمر بالاجتهاد في العمل والأخذ بالأسباب في أمور الدنيا والآخرة ، وقيمة العمل من أعظم القيم التي جاء الإسلام لتقريرها وترسيخها في النفوس ، حتى مع يقين الإنسان بانتهاء الدنيا وقيام الساعة كما هو واضح من قوله ﷺ في الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن أنس : (إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليفعل) .

وفي بعض الروايات :(إذا سمعت بالدجال وأنت على ودية تغرسها فلا تعجل أن تصلحها ، فإن للناس بعد ذلك عيشا) .

ولا يوجد نص في القرآن والسنة يدل على أننا متعبدون بانتظار المهدي أو ترقبه ، أو توقف شيء من شعائر الإسلام على خروجه ، غاية ما في هذه الأحاديث أن النبي - ﷺ- بشَّر برجل من أهل بيته ، ووصفه بعدد من الصفات من أهمها أنه يحكم بالإسلام ، وينشر العدل بين الناس وليس أكثر من ذلك ، فليس في هذه

الأحاديث أبداً ما يعفينا من تبعة التكاليف الشرعية والصبر والجهاد ، والعلم والعمل ، والسعي في الإصلاح والتغيير ، وعلى هذا درج الصحابة والتابعون لهم بإحسان ، وتتابع عليه أئمة العلم على تعاقب العصور ، ومر الدهور ، ولم يفهم أحد منهم هذا الفهم السلبي ، فإذا فهم البعض هذه الأحاديث فهماً خاطئاً يدعو إلى القعود والكسل وترك العمل ، فلماذا نحمل هذه النصوص مسؤولية هذا الفهم المنحرف ؟! .

ثم إن أحاديث نزول عيسى نفسها قد يفهم منها البعض ما يدعوه إلى القعود والكسل، فهل نقول ببطلانها لأجل هذه الفئة أو تلك !!.

يقول الدكتور فهد الرومى : .. إن أعداء الإسلام لم يستغلوا المهدوية فحسب، بل استغلوا ما هو أكبر وأعظم وأوضح عند المسلمين - أعنى عقيدة النبوة - استغلوا هذا وخرج أدعياء النبوة، ولا زلنا فى هذا العصر نعانى من أولئك كالبهائية، والبابية، والقاديانية، وغيرهم مع أن المسلمين كلهم يؤمنون بخاتم النبوة، ولم يكن هذا مانعاً لهم من استغلالها، ولن يكون هذا ولا ذاك مانعاً لنا نحن المسلمين من الإيمان بعقيدة النبوية وختمها، والإيمان بمجيء المهدى.

ولو شككنا فى كل عقيدة للمسلين يستغلها أعداء الإسلام لخشينا أن لا يبقى لنا من الإسلام شئ حتى اسمه؟(١) .

فالخلاصة أنه من المجازفة أن يقال إن كل هذه الأحاديث التي رواها الأئمة ، وصنف فيها المصنفون ، وحكى تواترها جماعة ، واعتقد موجبها أهل السنة

---

(١) منهج المدرسة العقلية فى التفسير ص ٥١٨، ٥١٩.

والجماعة ، لا أساس لها من الصحة ، أو أنها خرافة لا يقبلها العقل الصحيح ، وهل العقل إلا تابع للشرع في قضايا الغيب والاعتقاد ؟! وما قيمة الإيمان بالغيب إذا كنا كلما جاءنا نص عن رسول الله – ﷺ- عرضناه على عقولنا ؟!. ، ورحم الله الإمام الزهري إذ يقول : " من الله الرسالة ، ومن الرسول البلاغ ، وعلينا التسليم " .

وأخبار المهدي كثيرة شهيرة أفردها غير واحد في التأليف.

فكما اعتنى علماء هذه الأمة بجمع الأحاديث الواردة عن نبيهمﷺ تأليفاً وشرحاً، كان للأحاديث المتعلقة بأمر المهدي قسطها الكبير من هذه العناية، فمنهم من أدرجها ضمن المؤلفات العامة كما في السنن والمسانيد وغيرها، ومنهم من أفردها بالتأليف، وكل ذلك حصل منهم حماية لهذا الدين، وقياماً بما يجب من النصح للمسلمين، فمن الذين أفردوها بالتأليف:

(١) أبو بكر بن أبي خيثمة زهير بن حرب؛ قال ابن خلدون في مقدمة تاريخه: «ولقد توغل أبو بكر بن أبي خيثمة على ما نقل السهيلي عنه في جمعه للأحاديث الواردة في المهدي».

(٢) الحافظ أبو نعيم، ذكره السيوطي في الجامع الصغير، وذكره في العرف الوردي، بل قد لخص السيوطي الأحاديث التي جمعها أبو نعيم في المهدي، وجعلها ضمن كتابه العرف الوردي، وزاد عليها فيه أحاديث وآثاراً كثيرة جداً.

(٣) السيوطي، فقد جمع فيه جزءاً سماه العرف الوردي في أخبار المهدي، وهو مطبوع ضمن كتابه الحاوي للفتاوي في الجزء الثاني منه، قال في أوله: «الحمد لله

وسلام على عباده الذين اصطفى، هذا جزء جمعت فيه الأحاديث والآثار الواردة في المهدي، لخصت فيه الأربعين التي جمعها الحافظ أبو نعيم، وزدت عليه ما فات.

والأحاديث والآثار التي أوردها السيوطي في شأن المهدي تزيد على المائتين، وفيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وإذا أورد الحديث الواحد أضافه إلى كل من الذين خرّجوه، فيقول مثلاً في أحدها: «أخرج أبو داود وابن ماجة والطبراني والحاكم عن أم سلمة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: المهدي من عترتي من ولد فاطمة».

(٤) الحافظ عماد الدين بن كثيرة قال في كتابه الفتن والملاحم: «وقد أفردت في ذكر المهدي جزءاً على حدة، ولله الحمد والمنة».

(٥) الفقيه ابن حجر المكي، وقد سمى مؤلَّفه القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ذكر ذلك البرزنجي في الاشاعة، ونقل منه، وكذلك السفاريني في لوامع الانوار البهية، وغيرهما.

(٦) علي المتقي الهندي صاحب كنز العمال، فقد ألف في شأن المهدي رسالة ذكرها البرزنجي في الاشاعة، وذكر ذلك قبله أيضاً ملا علي القاري الحنفي، في المرقاة شرح المشكاة.

(٧) ملا علي القاري، وسمى مؤلَّفه المشرب الوردي في مذهب المهدي، ذكره في الاشاعة، ونقل جملة كبيرة منه.

(٨) مرعي بن يوسف الحنبلي المتوفى سنة ثلاث وثلاثين بعد الألف، وسمى مؤلَّفه فوائد الفكر في ظهور المهدي المنتظر، ذكره السفاريني في لوامع الانوار

البهية، وذكره الشيخ صديق حسن القنوجي في كتابه الاذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة، وغيرها.

(٩) ومن الذين ألفوا في شأن المهدي، بالاضافة إلى مسألتي نزول عيسى (عليه السلام) وخروج المسيح والدجال، القاضي محمد بن علي الشوكاني، وسمى مؤلَّفه التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المنتظر والدجال والمسيح، ذكر ذلك صديق حسن في الاذاعة، ونقل جملة منه، والشوكاني ممن ألف بشأنه، وحكى تواتر الأحاديث الواردة فيه.

(١٠) الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني صاحب سبل السلام، المتوفى سنة ١١٨٢ هـ، قال صديق حسن في الإذاعة: «وقد جمع السيد العلامة بدر الملة المنير، محمد بن إسماعيل الأمير اليماني، الأحاديث القاضية بخروج المهدي، وأنه من آل محمد ﷺ، وأنه يظهر في آخر الزمان»، ثم قال: «ولم يأت تعيين زمنه إلاّ أنه يخرج قبل خروج الدجال»

من خلال هذا ما سبق يتضح لنا الآتي:

أولاً: أن الأحاديث الواردة في المهدي لم ترد في الصحيحين على وجه التفصيل، بل جاءت مجملة، وقد وردت في غيرهما مفسرة، وهذا لا يقلل من شأنها، فالصحيح بل الحسن في غير الصحيحين مقبول معتمد عند أهل الحديث.

ثانياً: أن أحاديث المهدي قد رواها جمع من الصحابة، والأحاديث قد جاءت كثيرة جداً، وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى ﷺ بمجيء المهدي وأنه من أهل بيته.

ثالثاً: أحاديث المهدي قد صححها جمع من العلماء وأثبتوها في مؤلفاتهم.

رابعاً: صرح بتواتر أحاديث المهدي أيضاً جمع من العلماء أيضاً.

(ث) حول حديث خروج الدجال(١).

أولاً: بعض الروايات التي تحدثت عن الدجال:

في حديث أنه مكبل بالقيود في إحدى الجزر ببحر العرب أو بالمحيط الهندي، ولقد لقيه تميم الداري(٢) ثم التقى برسول الله ﷺ وحدثه بأنه لقي الدجال في وثاقه الذي يحبسه عن الانسياح في الأرض، وأنه موشك على الانطلاق ليقوم بفتنته آخر الزمان(٣).

وفي حديث آخر وصف لأسرة الدجال، وفيه: "إن أبويه يَمْكُثان ثَلَاثِينَ عَامًا لَا يُولَدُ لَهُمَا ثُمَّ يُولَدُ لَهُمَا غُلَامٌ أَعْوَرُ أَضَرُّ شَيْءٍ وَأَقَلُّهُ نَفْعًا"؛ قَالَ أَبُو بَكْرة (٤) ﷺ:

---

(١) الدجال: هو فعال بفتح أوله والتشديد من الدجل وهو التغطية، وسمي الكذاب دجالاً لأنه يغطي الحق بباطله، ويقال: دجل البعير بالقطران إذا غطاه والإناء بالذهب إذا طلاه، وقال ثعلب: الدجال المموه سيف مدجل إذا طلي، وقال ابن دريد: سمي دجالاً لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: لضربه نواحي الأرض، يقال: دجل مخففاً ومشدداً إذا فعل ذلك، وقيل: بل قيل ذلك لأنه يغطي الأرض فرجع إلى الأول، وقال القرطبي في التذكرة: اختلف في تسميته دجالا على عشرة أقوال.[فتح الباري ١٣/ ٩١].

(٢) تميم بن أوس بن حارثة وقيل خارجة بن سود وقيل سواد بن جذيمة، الداري أبو رقية بقاف مصغر صحابي مشهور سكن بيت المقدس بعد قتل عثمان قيل مات سنة أربعين.[الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٦٧- تقريب التهذيب صـ١٣٠].

(٣) أخرجه مسلم في – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب قصة الجساسة – ٤/ ٢٢٦١ برقم (٢٩٤٢)،وأبو داود في – كتاب الملاحم – باب في خبر الجساسة – ٤/ ١١٨ برقم (٤٣٢٥)، والإمام أحمد في مسنده ٦/ ٤١٨ برقم (٢٧٣٩٠)، عن فاطمة بنت قيس، مطولاً.

(٤) أبو بكرة هو: نفيع بن الحارث بن كلدة – بفتحتين – ابن عمرو الثقفي، أبو بكرة صحابي مشهور بكنيته، وقيل: اسمه مسروح بمهملات، أسلم بالطائف، ثم نزل البصرة، ومات بها سنة إحدى أو اثنتين وخمسين.[تقريب التهذيب صـ٥٦٥].

فَسَمِعْنَا بِمَوْلُودٍ فِي الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ فَذَهَبْتُ أَنَا وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ(١) حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبَوَيْهِ فَإِذَا نَعْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! فِيهِمَا فَقُلْنَا هَلْ لَكُمَا وَلَدٌ فَقَالَا مَكَثْنَا ثَلَاثِينَ عَامًا لَا يُولَدُ لَنَا وَلَدٌ ثُمَّ وُلِدَ لَنَا غُلَامٌ أَعْوَرُ أَضَرُّ شَيْءٍ وَأَقَلُّهُ مَنْفَعَةً تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ قَالَ فَخَرَجْنَا مِنْ عِنْدِهِمَا فَإِذَا هُوَ مُنْجَدِلٌ(٢) فِي الشَّمْسِ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ وَلَهُ هَمْهَمَةٌ(٣) ....(٤).

وللنواس بن سمعان(٥) حديث طويل في الدجال(٦)، ذكر فيه طرفا من القوة التي زود بها أو الفتنة التي يثيرها بين الناس قال: «......... يَأْتِي عَلَى

---

(١) الزبير بن العوام بن خويلد ﷺ وخديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ عمته رضوان الله عليهما وأمه صفية بنت عبدالمطلب وهو حوارى رسول الله ﷺ وقتل يوم الجمل وقد تنحى عن القتال فتبعه بن جرموز فقتله رحم الله الزبير.[معرفة الثقات ١/٣٦٩].

(٢) منجدل بكسر الدال قال الطيبي: أي ملقى على الجدالة وهي الأرض.[تحفة الأحوذي ٦/٤٣٢].

(٣) وله همهمة أي زمزمة وقيل: أي كلام غير مفهوم منه شيء وهي في الأصل ترديد الصوت في الصدر، وفي النهاية وأصل الهمهمة صوت البقر.[تحفة الأحوذي ٦/٤٣٢].

(٤) أخرجه: الترمذي في – كتاب الفتن – باب ما جاء في ذكر بن صائد – ٤/٥١٨ برقم (٢٢٤٨)، وقال أبو عيسى :هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، والإمام أحمد في مسنده – ٥/٤٠ برقم (٢٠٤٣٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده صـ١١٦ برقم (٨٦٥)، والبزار في مسنده ٩/٩٦ برقم (٣٦٢٨)، عن أبي بكرة، قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيق المسند: إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان.

(٥) النواس بن سمعان الكلابي له صحبة سكن الشام روى عنه أبو إدريس الخولاني وأهل الشام.[الثقات ٣/٤١١].

(٦) أخرجه: مسلم في – كتاب الفتن – باب ذكر الدجال وصفة من معه – ٤/٢٢٥٠ برقم (٢٩٣٧)، أبو داود في – كتاب الملاحم – باب خروج الدجال – ٤/١١٧ برقم (٤٣٢١)، والترمذي في – كتاب الفتن – باب ما جاء في فتنة الدجال – ٤/٥١٠ برقم (٢٢٤٠)، وابن ماجه في – كتاب الفتن – باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم – ٢/١٣٥٦ برقم (٤٠٧٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/١٦٤ برقم (١٤٩٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين – كتاب الفتن والملاحم – ٤/٥٣٧ برقم (٨٥٠٨)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

الْقَوْمِ فَيَدْعُوهُمْ – إلى عبادته – فَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَجِيبُونَ لَهُ فَيَأْمُرُ السَّمَاءَ فَتُمْطِرُ وَالْأَرْضَ فَتُنْبِتُ فَتَرُوحُ عَلَيْهِمْ سَارِحَتُهُمْ أَطْوَلَ مَا كَانَتْ ذُرًا(١) وَأَسْبَغَهُ ضُرُوعًا(٢)

وَأَمَدَّهُ خَوَاصِرَ(٣)، أما الذين يكفرون به فينصرف عنهم فيصبحون ممحلين ليس بأيديهم شيء من أموالهم..!!.. ؛ ثُمَّ يَنْزِلُ عيسى بْنِ مَرْيَمَ فلا يزال يطارد الدجال حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ، ويريح الناس من شروره... ؛ والروايات عنه كثيرة. وفي إحداها: إِنَّهُ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ(ك ف ر) أي كَافِرٌ يَقْرَؤُهُ كُلُّ مسلم(٤)!!؛ وفي رواية عن أم شريك عن النبي ﷺ : لَيَفِرَّنَّ النَّاسُ مِنَ الدَّجَّالِ فِي الْجِبَالِ قَالَتْ أُمُّ شَرِيكٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَيْنَ الْعَرَبُ يَوْمَئِذٍ قَالَ:هُمْ قَلِيلٌ ...(٥).

---

(١) ذُرَا الشيء بالضم أعاليه الواحدة. [مختار الصحاح ص٩٣].

(٢) والضَّرْعُ لكل ذات ظِلْف أو خُفّ، وضَرْعُ الشاةِ والناقةِ: مَدَرُّ لبنها، والجمع ضُرُوعٌ. [لسان العرب ٢٢٢/٨].

(٣) أما تروح فمعناه ترجع آخر النهار والسارحة هي الماشية التى تسرح أى تذهب أول النهار إلى المرعى وأما الذرى فبضم الذال المعجمة وهى الأعالى والأسنمة جمع ذروة بضم الذال وكسرها، وقوله واسبغة بالسين المهملة والغين المعجمة أى أطوله لكثرة اللبن وكذا أمده خواصر لكثرة امتلائها من الشبع. [شرح النووي على صحيح مسلم١٨/٦٦].

(٤) أخرجها: البخاري في – كتاب الأنبياء – باب قول الله تعالى: واتخذ الله إبراهيم خليلا... ١٢٢٤/٣ برقم (٣١٧٧)، عن ابن عباس موقوفاً عليه، وأخرجه موصولاً: مسلم في– كتاب الفتن – باب ذكر الدجال وصفة من معه – ٢٢٤٨/٤ برقم (٢٩٣٣)، كلهم عن أنس بن مالك ﷺ.

(٥) أخرجه: مسلم في – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب في بقية من أحاديث الدجال – ٢٢٦٦/٤ برقم (٢٩٤٥)، والترمذي في – كتاب المناقب – باب مناقب في فضل العرب – ٧٢٤/٥ برقم (٣٩٣٠)، وقال: حسن غريب.

ثانياً: تسلسل الأحداث:

لو تتبعنا تسلسل الأحداث لعرفنا أن النبي ﷺ كان يخبر بالدجال، ثم يأتيه الخبر مرة أخرى بزيادة توضيح في شأنه وبيان وقت نزوله إلى أن انتهى الأمر إلى أن ظهور الدجال من علامات الساعة الكبرى، وأن الذي سيقتله عيسى عليه السلام".

فقال أولاً: (مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ)(١) .

فهذا بيان لفتنته وشره، وأنه لعظم ذلك كان الأنبياء يحذرون قومهم منه.

- ثم أخبر ثانياً بما يفيد أنه لن يخرج إلا في أمة آخر الزمان، وأنه شاك في أنه يخرج وهو حي أو بعد مماته فقال الحديث الآخر:(إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ دُونَكُمْ وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ)(٢).

ثم أخبر أنه لن يكون إلا في آخر الزمان عندما أراد عمر أن يقتل ابن الصياد فقال ﷺ: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ).

فقطع بذلك الطريق على أنه ليس بابن الصياد، وإن كان هناك شبه كبير بينهما، وأن الله أخبره بأن قاتله عيسى عليه السلام، وأن خروجه وقتله سيكون علامة من علامات الساعة الكبرى التي لم تقع بعد.

---

(١) جزء من حديث أخرجه: مسلم في – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب ذكر ابن صياد – ٢٢٤٥/٤ برقم (١٦٩)، عن ابن عبدالله بن عمر رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث أخرجه: مسلم في – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب ذكر الدجال وصفة من معه – ٢٢٥٠/٤ برقم (٢٩٣٧)، عن النواس بن سمعان رضي الله عنه.

ثالثاً: الشبهات الواردة حول أحاديث الدجال:

هذا وقد أنكرت طوائف كثيرة من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة خروج الدجال بالكلية(١).

الشبهة الأولى: قال الشيخ محمد الغزالي: إن أحاديث الدجال آحاد(٢).

الشبهة الثانية: قال الشيخ محمد عبده عن الدجال: إنه رمز للخرافات والدجل والقبائح.... الخ(٣).

وأما أبو ريه فقد عرض لأحاديث الدجال وطعن فيها معتبراً ظهور الدجال في آخر الزمان خرافة(٤) .

(١) شرح النووى لصحيح مسلم ٧٨/٥.

(٢) السنة النبوية بين أهل الفقه والحديث صـ١٤٨ : ١٥١، وانظر تأملات في الدين والحياة صـ٢١.

(٣) تفسير المنار ٣١٦/٣ – ٣١٧ – بتصرف.

٤) في كتابه " أضواء على السنة المحمدية " صـ٢١٣.



رابعاً: الجواب عن الشبهات:

الجواب عن الشبهة الأولى:

هذه ليست أخبار آحاد فقد صرح بتواترها بعض العلماء: قال ابن كثير عن أحاديث الدجال: "فهذه أحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ من رواية أبي هريرة(١)، وابن مسعود(٢)، وعثمان بن أبي العاص(٣)، وأبي أمامة(٤)، والنواس بن سمعان(٥)، وعبدالله بن عمرو بن العاص(٦)، ومجمع بن حارثة(١)، وأبي

(١) أخرجه: البخاري في – كتاب الحج – باب لا يدخل الدجال المدينة – ٢/٦٦٤ برقم (١٧٨١)، وفي كتاب الأنبياء – باب قول الله ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه – ٣/١٢١٥ برقم (٣١٦٠)، ومسلم في – كتاب الاعتكاف – باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها – ٢/١٠٠٥ برقم (١٣٧٩)، وفي كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب في فتح قسطنطينية وخروج الدجال ونزول عيسى بن مريم-٤/٢٢٢١ برقم (٢٨٩٧)،وفي باب ذكر الدجال وصفته ومن معه٤/٢٢٥٠برقم(٢٩٣٥).

(٢) أخرجه: ابن ماجة في – كتاب الفتن – باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم – ٢/١٣٦٥ برقم (٤٠٨١)، الحاكم في المستدرك على الصحيحين – كتاب التفسير – ٢/٤١٦ برقم (٣٤٤٨)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه – كتاب الفتن – باب ما ذكر في فتنة الدجال – ٧/٤٩١ برقم (٣٧٤٧٨)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ٤/٥٢٤ برقم (٨٤٧٣)، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم، وقال الذهبي: ابن هبيرة واه.

(٤) أخرجه: أبو داود في – كتاب الفتن – باب خروج الدجال – ٤/١١٧ برقم (٤٣٢٢)، وابن ماجه في – كتاب الفتن – باب فتنة الدجال وخروج عيس بن مريم – ٢/١٣٥٩ برقم (٤٠٧٧).

(٥) سبق تخريج حديثه.

(٦) أخرجه: البخاري في – كتاب الجهاد والسير – باب كيف يعرض الجهاد على الصبي – ٣/١١١٣ برقم (٢٨٩٢)، ومسلم في – كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب في خروج الدجال ومكثه في الأرض ونزول عيسى وقتله إياه وذهاب أهل الخير والإيمان وبقاء شرار الناس وعبادتهم الأوثان والنفخ في الصور وبعث من في القبور – ٤/٢٢٥٨ برقم (٢٩٤٠)

شريحة(٢)، وحذيفة بن أسيد(٣) ﷺ (٤)، وفيها دلالة على صفة نزوله، ومكانه من أنه ينزل بالشام بل بدمشق عند المنارة الشرقية، وأن ذلك يكون عند إقامة صلاة الصبح، وقد بنيت في هذه الأعصار في سنة إحدى وأربعين وسبعمائة منارة

(١) أخرجه: الترمذي في – كتاب الفتن – باب ما جاء في قتل عيسى بن مريم الدجال – ٤/٥١٥ برقم (٢٢٤٤)، وقال: حسن صحيح، وابن حبان في صحيحه – كتاب التاريخ – ذكر الإخبار عن قاتل المسيح ووصف الموضع الذي يقتله فيه – ١٥/٢٢١ برقم (٦٨١١).

(٢) أخرجه: مسلم – في كتاب الفتن وأشراط الساعة – باب لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز – ٤/٢٢٢٦ برقم (٢٩٠١).

(٣) أخرجه: الترمذي في – كتاب الفتن – باب ما جاء في الخسف – ٤/٤٧٧ برقم (٢١٨٣)، وقال: حسن صحيح، وحذيفة ابن أسيد هو أبو سريحة السابق، قال ابن حجر في ترجمة حذيفة: حذيفة بن أسيد بفتح الهمزة الغفاري أبو سريحة بمهملتين مفتوح الأول صحابي من أصحاب الشجرة مات سنة اثنتين وأربعين. (التقريب صـ١٥٤) فعلى هذا يكون حديثهم واحدا.

(٤) قلت: وغير هؤلاء الكثير كالذين سبق تخريج أحاديثهم أمثال: فاطمة بنت قيس، وأبي بكرة، وأم شريك، وابن عباس، وأنس ﷺ، وقال الترمذي عقب حديث مجمع بن جارية الذي أخرجه بسنده أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يقتل ابن مريم الدجال بباب لد)، قال: وفي الباب عن عمران بن حصين، ونافع بن عتبة، وأبي برزة، وحذيفة بن أبي أسيد، وأبي هريرة، وكيسان، وعثمان بن أبي العاصي، وجابر، وأبي أمامة، اوبن مسعود، وعبدالله بن عمرو، وسمرة ابن جندب، والنواس بن سمعان، وعمر بن عوف، وحذيفة بن اليمان، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي – كتاب الفتن – باب ما جاء في قتل عيسى بن مريم الدجال – ٤/٥١٥ برقم (٢٢٤٤)/ وقال المباركفوري: أما أحاديث عمران ابن حصين، ونافع بن عتبة، وأبي برزة، وعثمان بن أبي العاص، وجابر وسمرة بن جندب، وحذيفة بن اليمان، فأخرجها أحمد في مسنده، وأما حديث حذيفة بن أسيد فأخرجه الحاكم، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود، وأما حديث أبي أمامة فأخرجه أبو داود وابن ماجة، وأما حديث ابن مسعود فأخرجه أحمد وابن ماجة والحاكم وصححه كذا في الفتح، وأما حديث عبدالله ابن عمرو فأخرجه مسلم، وأما حديث النواس بن سمعان فأخرجه الترمذي في باب فتنة الدجال، وأما حديث كيسان وحديث عمرو لبن عوف فلينظر من أخرجها. قلت: حديث عمرو بن عوف أخرجه: ابن ماجة في – كتاب الفتن – باب الملاحم – سنن ابن ماجه ٢/١٣٧٠ برقم (٤٠٩٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين ٤/٥٣٠ برقم (٨٤٨٨)، وقال: هذا حديث صحيح، وقال الذهبي: كثير واه.

للجامع الأموي بيضاء من حجارة منحوتة عوضاً عن المنارة التي هدمت بسبب الحريق المنسوب إلى صنيع النصارى وكان أكثر عمارتها من

أموالهم وقويت الظنون أنها هي التي ينزل عليها المسيح عيسى بن مريم – عليه السلام – فيقتل الخنزير ويكسر الصليب ويضع الجزية فلا يقبل إلا الإسلام(١).

وقال الكتاني: قال بعضهم: "أخبار الدجال تحتمل مجلدات، وقد أفردها غير واحد من الأئمة بالتأليف، وذكر جملة وافرة منها في الدر المنثور(٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ (٣) ....الآية فراجعه"(٤).

وقال صاحب عون المعبود بعد أن ساق جملة من أحاديث الدجال: "فتقرر بجميع ما سقناه أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، والأحاديث الواردة في الدجال متواترة، والأحاديث الواردة في نزول عيسى عليه السلام متواترة"(٥).

وألف الإمام الشوكاني كتاباً أسماه: "التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح" وقال ابن ماجة: "سمعت أبا الحسن الطنافسي يقول: سمعت عبدالرحمن المحاربي يقول: ينبغي أن يدفع هذا الحديث – يعني حديث الدجال –

---

(١) تفسير ابن كثير ١/٥٨٣.

(٢) الدر المنثور ٧/٢٩٤.

(٣) سورة غافر: من الآية: ٥٦.

(٤) نظم المتناثر ١/٢٢٩.

(٥) عون المعبود ١١/٣٠٨.

إلى المؤدب حتى يعلمه الصبيان في الكتاب"(١)؛ وممن قال بتواتره: "السخاوي في فتح المغيث"(٢).

وقال المعلمي رحمه الله : " فأما ذكره الدجال فمتواتر قطعاً ، ومن اطلع على ما في صحيح البخاري وحده علم ذلك " .

وحتى لو لم تصل إلى درجة التواتر ، فيكفينا تلقي الأمة لأحاديث الصحيحين بالقبول مما يفيد القطع بثبوتها وصحتها(٣).

الجواب عن الشبهة الثانية:

"إن القرآن قد أشار في بعض آياته إلى ذكر الدجال:

يقول ابن حجر: "اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر وعظم الفتنة به، وتحذير الأنبياء منه، والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة، وأجيب بأجوبة:

أحدها: انه ذكر في قوله:(يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لاَ يَنفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا) (سورة الأنعام: من الآية: ١٥٨) فقد أخرج الترمذي وصححه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رفعه

---

(١) سنن ابن ماجه ٢/١٣٦٢ عقب حديث رقم (٤٠٧٧).

(٢) فتح المغيث ٣/٤٤.

(٣) الأنوار الكاشفة ٢٣٣.



قَالَ: (ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لَمْ (يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) الْآيَةَ الدَّجَّالُ وَالدَّابَّةُ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ أَوْ مِنْ مَغْرِبِهَا)(١).

الثاني: قد وقعت الإشارة في القرآن إلى نزول عيسى بن مريم في قوله تعالى: (وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ)(٢)، وفي قوله تعالى: (وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ) (سورة الزخرف: من الآية: ٦١.)، وصح أنه الذي يقتل الدجال فاكتفى بذكر أحد الضدين عن الآخر، ولكونه يلقب بالمسيح كعيسى لكن الدجال مسيح الضلالة، وعيسى مسيح الهدى.

الثالث: أنه ترك ذكره احتقاراً، وتعقب: بذكر يأجوج ومأجوج وليست الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله، وتعقب: بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه، وأجاب شيخنا الامام البلقيني: بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم ممن مضى وانقضى أمره، وأما من لم يجيء بعد فلم يذكر منهم أحداً، وهذا ينتقض بيأجوج ومأجوج، وقد وقع في تفسير البغوي أن الدجال مذكور في القرآن في قوله تعالى: (لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ)(سورة غافر: الآية: ٥٧)، وان المراد بالناس هنا الدجال من إطلاق الكل على البعض، وهذا إن ثبت أحسن الأجوبة، فيكون من جملة ما تكفل النبي ﷺ ببيانه والعلم عند الله تعالى"(٣).

---

(١) أخرجه: الترمذي في – كتاب تفسير القرآن – باب ومن سورة الأنعام – ٥/٢٦٤ برقم (٣٠٧٢)، وقال: حسن صحيح، وأبو يعلى في مسنده – ١١/٣١ برقم (٦١٧٠).

(٢) سورة النساء: من الآية: ١٥٩.

(٣) فتح الباري ١٣/٩١: ٩٢.

قال القاضي: "هذه الأحاديث التى ذكرها مسلم وغيره فى قصة الدجال حجة لمذهب أهل الحق فى صحة وجوده وأنه شخص بعينه ابتلى الله به عباده وأقدره على أشياء من مقدورات الله تعالى من إحياء الميت الذي يقتله ومن ظهور زهرة الدنيا والخصب معه وجنته وناره ونهريه واتباع كنوز الأرض له وأمره السماء أن تمطر فتمطر والأرض أن تنبت فتنبت فيقع كل ذلك بقدرة الله تعالى ومشيئته ثم يعجزه الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويبطل أمره ويقتله عيسى ﷺ ويثبت الله الذين آمنوا هذا مذهب أهل السنة وجميع المحدثين والفقهاء والنظار خلافا لمن أنكره وأبطل أمره من الخوارج والجهمية وبعض المعتزلة ... وغيرهم فى أنه صحيح الوجود ولكن الذى يدعى مخارف وخيالات لا حقائق لها وزعموا أنه لو كان حقا لم يوثق بمعجزات الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهذا غلط من جميعهم لأنه لم يدع النبوة فيكون ما معه كالتصديق له وإنما يدعي الإلهية وهو فى نفس دعواه مكذب لها بصورة حاله ووجود دلائل الحدوث فيه ونقص صورته وعجزه عن إزالة العور الذى فى عينيه وعن إزالة الشاهد بكفره المكتوب بين عينيه ولهذه الدلائل وغيرها لا يغتر به إلا رعاع من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة فى سد الرمق أو تقية وخوفا من أذاه لأن فتنته عظيمة جدا تدهش العقول وتحير الألباب مع سرعة مروره فى الأمر فلا يمكث بحيث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الحدوث فيه والنقص فيصدقه من صدقه في هذه الحالة ولهذا حذرت الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين من فتنته ونبهوا على نقصه ودلائل إبطاله وأما أهل التوفيق فلا يغترون به ولا يخدعون لما معه لما ذكرناه من الدلائل

المكذبة له مع ما سبق لهم من العلم بحالة ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحييه ما ازددت فيك إلا بصيرة(١).

خامساً: نخلص من ذلك إلى ما يلي:

أولاً: أن أحاديث الدجال متواترة، بل أشار القرآن إلى ذكر الدجال.

ثانياً: أن الطعن في أحاديث الدجال جاء بدعوى أنها أحاديث آحاد وقد تبين بطلان ذلك.

ثالثاً: الإيمان بمثل هذه الأحاديث التي يقصر العقل عن إدراكها إنما هو من باب الإيمان بالغيب، وعلى المسلم أن يؤمن بها ما دام قد جاءت من طرق صحيحة، فإذا قصر العقل عن إدراكها فلا يكون ذلك القصور سبباً لردها .

من المعلوم أن التمايز بين الناس في ميزان الله ليس بإدراك المشاهدات والمحسوسات ، فهذا أمر يحسه كل أحد ، ويستوي فيه المؤمن والكافر ، والحصيف والبليد ، ولكن الشأن كل الشأن إنما هو في الإيمان بالغيب الذي لا يراه الإنسان ولا يشاهده ، إذا قامت عليه الدلائل الصادقة من خبر الله وخبر رسوله ﷺ ، فهذا هو الإيمان الذي يتميز به المؤمن عن الكافر ، والبر عن الفاجر ، لأن مبناه على التصديق التام ، والتسليم الكامل لله ولرسوله ، بكل يقين ورضا ، وعدم معارضة الأخبار بعقل أو رأي . فالمؤمن حقيقة هو الذي يؤمن بكل ما أخبر الله به ، وأخبر به رسوله ﷺ ، سواء شاهد ذلك أم لم يشاهده ، وسواء عقله وفهمه ، أم لم يهتد إليه فهمُه وعقله .

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٨/٥٨ – ٥٩.

(ح) حول أحاديث الشفاعة:

لا يختلف المسلمون على أن النبي ﷺ هو الشافع المشفَّع يوم القيامة، وأن الشفاعة – في الجملة – ثابتة بالكتاب والسنة، واتفق أهل السنة والجماعة على إثباتها في أصحاب الكبائر الذين ماتوا ولم يتوبوا من ذنوبهم".

دلائل الشفاعة :

أدلة الشفاعة الواردة في القرآن أدلة عامة غير مفصلة، تدل بمجملها على ثبوت الشفاعة يوم القيامة، فقد أخبرنا الله عنه نفسه أنه سيقبل الشفاعة فى الموحدين من المسلمين ولو اقترفوا بعض أنواع العصيان علمنا أنها لا تماثل شفاعة الإنسان للإنسان ، ولذا قال الله فى أعظم آية في القرآن : { مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلا بِإِذْنِهِ } [البقرة/ ٢٥٥] فلن يقبل الشفاعة من أحد ولا في أحد إلا إذا جاء إلى الله عبدا موحدا ، مشابها فى سلوكه عبده ونبيه محمدا ﷺ، خالصا من شوائب التشبيه والشرك مقرا لله بالخلق والأمر والملك ، وهذا شرط الشفاعة الذي حدده سيد الخلق.

وقد جاءت الأحاديث النبوية مصرحة بذلك، فمن تلك الأحاديث:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ فَتَعَجَّلَ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ

مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا)(١) اللفظ لمسلم ، ولا شك أن من زنى أو سرق أو شرب الخمر لم يشرك بالله فهو ممن تناله الشفاعة إن شاء الله .

(٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (الخدري) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمَّا أَهْلُ النَّارِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهَا فَإِنَّهُمْ لَا يَمُوتُونَ فِيهَا وَلَا يَحْيَوْنَ وَلَكِنْ نَاسٌ أَصَابَتْهُمُ النَّارُ بِذُنُوبِهِمْ أَوْ قَالَ بِخَطَايَاهُمْ فَأَمَاتَهُمْ إِمَاتَةً حَتَّى إِذَا كَانُوا فَحْمًا أُذِنَ بِالشَّفَاعَةِ فَجِيءَ بِهِمْ ضَبَائِرَ ضَبَائِرَ فَبُثُّوا عَلَى أَنْهَارِ الْجَنَّةِ ثُمَّ قِيلَ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ أَفِيضُوا عَلَيْهِمْ فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ تَكُونُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ(٢)(٣)) رواه مسلم .

(٣) عَنْ جَابِرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَقُولُ « إِنَّ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لأَهْلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي)(٤).

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الدعوات، باب لكل نبى دعوة مستجابة ٩٩/١١ رقم ٦٣٠٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب الإيمان باب اختباء النبى ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ٧٦/٢ رقم ١٩٩، من حديث أبى هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم .

(٢) وضبائر ضبائر: أي جماعات جماعات، وبثوا: أي فُرقوا، والحِبة: بذر البقول، وحميل السيل: ما احتمله من غثاء وطين.

(٣) أخرجه: مسلم (١٧٢/١ ، رقم ١٨٥).

(٤) أخرجه أبو داود فى سننه كتاب السنة، باب فى الشفاعة ٢٣٦/٤ رقم ٤٧٣٩، والترمذى فى سننه كتاب صفة القيامة، باب ما جاء فى الشفاعة ٥٣٩/٤، ٥٤٠ رقم ٢٤٣٥ وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وفى الباب عن جابر، وأخرجه الحاكم فى المستدرك كتاب الإيمان ١٣٩/١ رقم ٢٢٨، وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ووافقه الذهبى . والحديث من رواية أنس بن مالك، وأخرج الحاكم للحديث متابعات وشواهد من حديث جابر، وصححها على شرط مسلم، ووافقه الذهبى . قال الحاكم : "هذا الحديث فيه قمع المبتدعة المفرقة بين الشفاعة لأهل الصغائر والكبائر.

(٤) عَنْ عَوْف بْن مَالِكٍ الأَشْجَعِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَدْرُونَ مَا خَيَّرَنِي رَبِّيَ اللَّيْلَةَ قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ فَإِنَّهُ خَيَّرَنِي بَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ نِصْفُ أُمَّتِي الْجَنَّةَ وَبَيْنَ الشَّفَاعَةِ فَاخْتَرْتُ الشَّفَاعَةَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِهَا قَالَ هِيَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ)(١) .

---

(١) أخرجه: ابن ماجة ج٢ ص ١٤٤٤ ح ٤٣١٧، وصححه الآجري في "الشريعة" ص(٣٤٣)، والحاكم (ج١ ص١٤) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ورواته كلهم ثقات على شرطهما جميعًا وليس له علّة، وأخرجه أيضًا ص(٦٦.) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بسليم بن عامر، وأما سائر رواته فمتفق عليهم ولم يخرجاه.

الشبهات حول أحاديث الشفاعة:

هـذه الأحاديـث وغيرهـا تثبـت صراحـة الشـفاعة في أهـل الكبـائر، إلا أن المخالفين ردوا هذه الأحاديث بدعوى أنها أحاديث آحاد لا تثبت بها العقائد، وأنها على فرض صحتها محمولة على رفع الدرجات وزيادة الثواب[١].

هـذا وقـد أنكـرت المعتزلـة والخـوارج هـذه الشَّفَاعَة لأنهـا تتنـاقض مـع أصـل مذهبهم في الإيمان وهو: أن صاحب الكبيرة كافر مخلد في النَّار ولا يقَالَ: إنه ناقص الإيمان بل ذهب إيمانه بالكلية، والذين أثبتوا الشَّفَاعَة وغلوا في إثباتها حتى خرجوا عن الصراط المستقيم: هم المُشْرِكُونَ الواقعون في الشرك الذين جعلوا عبادة غير الله شفاعة، فأخلوا بالشَّفَاعَة الشرعية الصحيحة[٢].

قـال عبـدالجبار : "الشـفاعة للفسـاق الـذين مـاتوا عـلى فسـوقهم، ولم يتوبـوا لا تجوز، بل مثالها مثال الشفاعة لمن قتل ولد الغير، وظل يتربص للآخر حتى يقتله، فكـما أن هـذا قبـيح فهـي قبيحـة أيضـاً ... والنبـى ﷺ، لا يشـفع لصـاحب كبـيرة، ولا يجـوز لـه ذلـك لأن إثابـة مـن لا يسـتحق الثـواب قبيحـة ... والفاسـق إنـما يسـتحق العقوبة على الدوام، فكيف يخرج من النار بشفاعته ﷺ[٣] .

---

(١) انظر: إنذار من السماء ١٨٤-١٨٨، ودين السلطان ص٢٠٨،٢٠٧، ٦١١، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص٦٠٨، ٦٠٩.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية للحوالي ١ / ١٨٩٢.

(٣) انظر : شرح الأصول ص ٦٨٨، ٦٨٩ بتصرف يسير وانظر : فضل الاعتزال ص ٢٠٩.



... وقد رد المعتزلة أحاديث الشفاعة لأهل الكبائر بدعوى تعارضها مع القرآن الكريم والسنة المطهرة، وبدعوى أنها خبر آحاد، ومسألة الشفاعة طريقها العلم، فلا يصح الاحتجاج به(١) .

وللآسف حشر بعض المعاصرين نفسه في هذا الموضوع، وردد مذهب الخوارج المنحرفين والمعتزلة القائلين بإنفاذ الوعيد والموجبين على رب العالمين ألا يرحم من شاء من عباده الموحدين وألا يقبل فيهم شفاعة الشافعين حتى ولو كان الشافع هو سيد الأنبياء والمرسلين ، وقد تجاهل سيادته موقف أهل العلم والإيمان منذ أن مات رسول الله ﷺ حتى الآن(٢).

ومما استدلوا به فى إنكار الشفاعة قوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) (الآية ٤٨ من سورة البقرة .) وقوله تعالى : (مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ) (جزء من الآية ١٨ من سورة غافر) .ونحو ذلك من الآيات(٣).

يمكن تلخيص الشبهات فيما يلي:

(١) أحاديث الشفاعة آحاد فلا تثبت بها عقيدة.

(٢) أحاديث الشفاعة تعارض القرآن والسنة.

(٣) على فرض صحتها محمولة على رفع الدرجات وزيادة الثواب.

---

(١) انظر : شرح الأصول ص ٦٩٠.

(٢) إثبات الشفاعة لصاحب المقام المحمود - (١ / ٢).

(٣) ، وانظر : شرح الأصول ص ٦٨٩.



الجواب عن هذه الشبهات:

الجواب عن الشبهة الأولى:

أما دعوى أن أحاديث الشفاعة أحاديث آحاد فدعوى مردودة على أصحابها، إذ قد نص أهل العلم على تواترها(١)، وممن نص على ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني، والسخاوي، والقاضي عياض وغيرهم.

ويقول الإمام الباقلاني في تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل: " والأخبار في الشفاعة أكثر من أن يؤتى عليها، وهي كلها متواترة متوافية على خروج الموحدين من النار بشفاعة الرسول ﷺ، وإن اختلفت ألفاظها .. وقد أطبق سلف الأمة على تسليم هذه الرواية وصحتها مع ظهورها وانتشارها، والعلم بأنها مروية من الصحابة والتابعين، ولو كانت مما لم تقم الحجة بها لطعن طاعن فيها بدفع العقل والسمع لها على ما يقوله المعتزلة، ولكانت الصحابة أعلم بذلك وأشد تسرعا إلى إنكارها، ولو كانوا قد فعلوا ذلك أو بعضهم لظهر ذلك وانتشر ولتوفرت الدواعي على إذاعته وإبدائه، حتى ينقل نقل مثله، ويحل العلم به محل العلم بخبر الشفاعة، لأن هذه العادة ثابتة في الأخبار، وفي العلم بفساد ذلك دليل على ثبوت خبر الشفاعة وبطلان قول المعتزلة"(٢)ا.هـ

---

(١) انظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتر ص٢٣٤ رقم٣٠٤، وشرح الطحاوية ١/٣١٢، ولوامع الأنوار البهية ٢/٢١٨، ٢٠٨، وإتحاف ذوى الفضائل المشتهرة ص٢٢٦.

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل- لأبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم الباقلاني- ص٤١٨)ط: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت- الأولى، ١٩٨٧ تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر.

وزعمهم أن هذا الأحاديث لم تثبت صحتها، زعم مردود، لأن الحديث قد ثبتت صحته.

الجواب عن الشبهة الثانية:

أما ما زعم المعتزلة ومن قال بقولهم أن أحاديث الشفاعة متعارضة مع القرآن الكريم .

فدعوى مرفوضة؛ لأن ما استدلوا به على نفى الشفاعة، من الآيات القرآنية محمول على الشفاعة للمشركين، والكفار، وهؤلاء لا تنفعهم الشفاعة أصلاً كما دل على ذلك قوله تعالى : (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ(٤٢)قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ(٤٣)وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ(٤٤)وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ(٤٥)وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ(٤٦)حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ(٤٧)فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ) (الآيات ٤٢-٤٨ من سورة المدثر) .

والمراد بذلك الشفاعة التى يثبتها أهل الشرك وأهل البدع، الذين يعتقدون أن الخلق يشفعون عند الله بغير إذن، كما يشفع بعضهم لبعض فى الدنيا(١).

والشفاعة إنما تطلب من الله تعالى؛ لأنه هو المالك لها سبحانه كما قال تعالى : (قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا)(جزء من الآية ٤٤ من سورة الزمر) .

وأما الشفاعة المثبتة فهي لا تثبت عند السلف إلا بشروط وهى :

---

(١) انظر:لوامع الأنوار البهية ٢/٢١٧، والإنصاف للباقلانى ص ١٦٨-١٧٦، والأربعين فى أصول الدين للرازى ص ٢٤٥، وشرح المقاصد للتفتازانى ٢/١٧٥، والمعتزلة وأصولهم الخمسة ص ٢٣٥.

الإذن للشافع بالشفاعة كما قال عز وجل : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)(جزء من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة) وقال تعالى : (مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ). (جزء من الآية ٣ من سورة يونس) .

الرضا عن المشفوع فيه . كما قال سبحانه : (وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى)(الآية ٢٦ من سورة النجم) وقال: { وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى } (جزء من الآية ٢٨ من سورة الأنبياء).

وأما حملهم للحديث على أن المراد به شفاعة النبى ﷺ، لأهل الكبائر إذا تابوا(١)؛ فلا دليل لهم على ذلك . وهو مع أنه تأويل مناهض للنصوص الثابتة، ولا يدل عليه لفظ الحديث، فهو أيضاً معنى فاسد؛ لأن الذى يتوب من الذنب لا يوصف به بعد ذلك، بل يبدل الله سيئاته حسنات فضلاً منه وكرماً قال تعالى : (إِلَّا مَنْ تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)(الآية ٧٠ من سورة الفرقان) فصاحب الكبيرة إذا تاب عن كبيرته وصحت توبته زال عنه هذا الاسم(٢)(٣).

---

(١) انظر : شرح الأصول ص ٦٩١.

(٢) انظر : موقف المدرسة العقلية من السنة ١/ ٣٩٠.

(٣) كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها (٩٨١).

الجواب عن الشبهة الثالثة:

والجواب على هؤلاء أن مقتضى الفقه في الدين، واتباع سبيل المؤمنين هو الأخذ بمجموع ما ورد في الكتاب والسنة وعدم اجتزاء نصوصهما، وعدم الأخذ ببعض الكتاب والإعراض عن بعض، فإن ذلك دليل هوى ومسلك زيغ .

وكيف يصبح حمل الشفاعة في الأحاديث السابقة على زيادة الثواب ورفع الدرجات ؟! وهي مصرحة بخروج المذنبين من النار ، وأن خروجهم يكون بشفاعة الشافعين، وأنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزن شعيرة من خير، كل ذلك يرد هذا التأويل ويبطله.

وما ذهب إليه بعضهم من حصر شفاعته ﷺ، على زيادة الثواب، ورفع الدرجات لأهل الثواب[1] . مردود عليهم بما صرحت به الأحاديث الصحيحة من شفاعات أخرى له ﷺ من ذلك:

- الشفاعة العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ، دون سائر خلق الله عز وجل والواردة فى قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا) (الآية ٧٩ من سورة الإسراء) وفى ذلك يقول ﷺ : "أنا سيد الناس يوم القيامة وهل تدرون مم ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد ... إلى أن يقول : فيأتون محمداً ﷺ فيقولون : يا محمد أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فأنطلق فآتى تحت العرش فأقع ساجداً لربى عز وجل ثم يفتح الله على من محامده، وحسن الثناء عليه، شيئاً لم

---

(١) انظر : الكشاف للزمخشرى ٣/٣٦٦.

يفتحه على أحد قبلى، ثم يقال : يا محمد ارفع رأسك، سل تعطه، واشفْع تُشفع ..." الحديث(١) .

- شفاعته ﷺ لأمته فى دخول الجنة:كما جاء فى حديث الشفاعة العظمى السابق،وفيه قال ﷺ : فأقول أمتى يا رب، أمتى يا رب، فقال : يا محمد ادخل من أمتك من لا حساب عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة وهم شركاء الناس فيما سوى ذلك من الأبواب(٢).

- شفاعته ﷺ للمؤمنين من أهل الكبائر : وقد سبقت بعض النصوص التى تدل عليها . وهى لا تختص به ﷺ وإنما يشاركه فيها الملائكة، والنبيون، والمؤمنون، كما روى مسلم فى صحيحه بسنده عن أبى سعيد الخدرى أن ناساً فى زمن رسول الله ﷺ قالوا : يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ : نعم قال : "هل تُضَارُّونَ فى رُؤية الشمس بالظهيرة صَحْواً ليس معها سَحَابُ؟" فذكر الحديث وفيه : "فيقول الله عز وجل: شفعت الملائكة، وشفع النبيون، وشفع المؤمنون . ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضه من النار فيخرج منها قوماً لم

---

(١) أخرجه البخارى كتاب التفسير، باب "ذرية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً" ٨/٢٤٧، ٢٤٨ رقم ٤٧١٢، ومسلم " كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ٢/٥٥-٥٧ رقم ١٩٤ واللفظ للبخارى .

(٢) سبق تخريجه.



يعملوا خيراً قط... " الحديث(١) .... وله ﷺ شفاعات أخرى، منها ما يشاركه فيها غيره، ومنها ما يختص به(٢) أ.هـ.

- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا سَمِعْتُمْ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ(٣).

ويؤيد ما سبق ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري من أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا ينكرون على من أنكر الشفاعة، حيث ذكر من الآثار ما يؤيد ذلك فقال: " إن الخوارج - الطائفة المشهورة المبتدعة - كانوا ينكرون الشفاعة، وكان الصحابة ينكرون إنكارهم، ويحدثون بما سمعوا من النبي ﷺ في ذلك، فأخرج البيهقي في البعث من طريق شبيب بن أبي فضالة قال: ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة، فقال رجل: إنكم لتحدثوننا بأحاديث لا نجد لها في القرآن أصلا، فغضب وذكر له - ما معناه - إن الحديث يفسر القرآن، وأخرج

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ٢/ ٢٥، ٢٦ رقم ١٨٣، وانظر: استدراكات البعث للإمام البيهقى جمع الشيخ عامر حيدر ص ١٣١-١٣٥ أرقام ٢٠٧-٢١٣، والتذكرة للقرطبى ١/ ٤٧٧-٤٨٣ أرقام ٧٨٠-٧٩٠.

(٢) كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها (٩٧٥ / ٩٨١).

(٣) أخرجه: مسلم في صحيحه - كتاب الصلاة - باب اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ لِمَنْ سَمِعَهُ ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ الْوَسِيلَةَ. (٧) (٢ / ٤) ح (٨٧٥)، وله شاهد من حديث جابر صحيح جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ(البخاري كتاب الأذان - بَاب الدُّعَاءِ عِنْدَ النِّدَاءِ- (٢ / ٤٨١) ح(٥٧٩).

سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال: من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها، وأخرج البيهقي في البعث .. عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: خطب عمر رضي الله عنه فقال: إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم، ويكذبون بالدجال، ويكذبون بعذاب القبر، ويكذبون بالشفاعة، ويكذبون بقوم يخرجون من النار . ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال: قال أنس : "يخرج قوم من النار، ولا نكذب بها كما يكذب بها أهل حروراء يعني الخوارج(١)" إ.هـ .

ومن خلال ما نقله الحافظ رحمه الله تعالى يتضح أن مسألة التكذيب بالشفاعة مسألة قديمة تصدى لها الصحابة رضوان الله عليهم، وبينوا زيفها وبطلانها.

أثارها بعض المعاصرين فتصدى لهم العلماء في هذا العصر وبينوا ضعف شبهاتهم وقلة فهمهم وانحرافهم عن الحق.

---

(١) فتح الباري – ابن حجر – (١١ / ٤٢٦).

(خ) حول أحاديث الطب:

من المعلوم أن في السنة إعجازاً ، وهذا الإعجاز من محاسن الدين الإسلامي غير أن البعض طعن فيها قديماً بعقولهم. وتأثر بذلك بعض علماءنا الأجلاء وتوسعوا فى ذلك بحجة أن الأحاديث الطبية لم يقلها النبي ﷺ، بوحى، وإنما بالتجربة والعادة بصفته البشرية فهو لم يبعث ليعلم الناس الطب

واتخذ أعداء السنة من هذا الكلام سلاحاً قوياً يطعنون به فى حجية السنة، وأنها كلها ليست وحياً .

يقول الإمام ابن خلدون - رحمه الله - : "الطب المنقول فى الشرعيات ليس من الوحى فى شيء وإنما هو أمر كان عادياً للعرب ووقع فى ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هى عادة وجبلة، لا من جهة أن ذلك مشروع على ذلك النحو من العمل، فإنه ﷺ إنما بعث ليعلمنا الشرائع، ولم يبعث لتعريف الطب ولا غيره من العاديات، وقد وقع له فى شأن تلقيح النخل ما وقع فقال : "انتم أعلم بأمور دنياكم"(١) فلا ينبغي أن يحمل شئ من الطب الذى وقع فى الأحاديث المنقولة على أنه مشروع؛ فليس هناك ما يدل عليه، اللّهم إلا إذا استعمل على جهة التبرك، وصدق العقد الإيمانى، فيكون له أثر عظيم فى النفع، وليس ذلك فى الطب المزاجى، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية كما وقع فى مداواة المبطون بالعسل(٢)أ.هـ.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الفضائل - باب وجوب امتثال ما قاله النبي ﷺ شرعاً دون ما ذكره من معايش الدنيا على سبيل الرأى ١٢٨/٨ رقم ٢٣٦٣ من حديث أنس وعائشة رضى الله عنهما.

(٢) المقدمة، فصل فى علم الطب ص ٥٤٦.

وتتلخص الشبهة في : "أن أحاديث الطب النبوي عادية تخضع للتجربة وليست من الوحي فى شيء".

الجواب على هذه الشبهة:

من المعلوم أن السنة النبوية كلها وحى(١) .

وأما قول ابن خلدون : "والطب المنقول فى الشرعيات ليس من الوحى فى شئ وأنه ﷺ، لم يبعث لتعريف الطب".

هذا الكلام يناقض الواقع، والحقيقة؛ لأنه من المعلوم والبديهي أن الرسول ﷺ، كان أمياً ولم يدر ما الكتاب، والإيمان .

ومن أين له أن يعرف طبائع الدواء أو خصائصه سواء كان هذا الدواء نباتاً أو غذاء إلا إذا كان ربه قد أطلعه عليه؟!

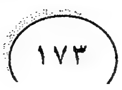
والله عز وجل يقول عن العسل : (فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) (جزء من الآية ٦٩ من سورة النحل) ولم يبين فى القرآن الأمراض التى يشفيها هذا العسل . ولكن الرسول عالج به المبطون أو صاحب الإسهال .

فما الذي جعل الرسول ﷺ، يحدد هذا الدواء بالذات لعلاج هذا المرض؟ وما الذى جعله يصر على أن يتناوله المبطون أكثر من مرة؟ لابد أن يكون هذا عن طريق الوحى....

فهل كان الرسول ﷺ يملك معملاً للتحليلات؟ كلا إن هذا الأمر لابد أن يكون قد عرف خصائصه من الوحى .

---

(١) انظر لزاماً الجزء الأول ص ١٩ المطلب الأول: - السنة النبوية وحي من الله عز وجل.



ثم إن كل قانون طبى وضعه الرسول ﷺ وكل دواء نوه عليه لم يستطع طبيب إلى الآن، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، أن يثبت عكس كلامه فيه . أو يخرم له قاعدة، بل كل يوم يظهر الطب، والعلم، صحة ما ذهب إليه المصطفى ﷺ، وصدق الله عز وجل إذ يقول : (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) (الآيتان ٣،٤ من سورة النجم) .

... أما كون ابن خلدون يريد أن يقيس طب النبي ﷺ، على قصة تأبير النخل، مدعياً أن طبه كان أمراً عادياً ورأياً شخصياً له .

فهذا قياس خاطئ ومن الواضح أن هناك فرقاً بين هذا وذاك . فلم يتكلم النبي ﷺ، عن خصيصة دواء من الأدوية أو غذاء من الأغذية ورجع عنه، بخلاف الأشياء التي كانت اجتهاداً منه، والتي لا تخرج عن الوحى أيضاً، على ما سبق تفصيله .

... وأما ادعاؤه بأن الطب النبوي لا يأتي بثمرة ولا نتيجة إلا إذا استعمل على جهة التبرك . ويستشهد على هذا بقصة دواء المبطون بالعسل .

فالرد على هذا بأن أي دواء يستلزم من المريض ثقة منه فى مفعوله، وثقة فى طبيبه الذى يداويه . وهذا الكلام معلوم عند الأطباء مسلمهم، وغير مسلمهم قديمهم وحديثهم؛لأن القوى النفسية لها تأثير عجيب فى القوى الجسدية وهذا عام في كل مريض وكل دواء[1] .

---

(١) انظر : زاد المعاد ٤/ ٧١.



... والقصة التي ثبتت عن الرجل الذى شرب العسل بعد أربع جرعات لم تبين لنا حال المريض(١)، وإنما تكلمت عن أخيه الذى كان واسطة بينه وبين النبي ﷺ، ولا نستطيع أن نحكم هل كان الرجل يشرب العسل تبركاً أو كان يشربه على أنه دواء، ولا مانع من البركة أيضاً . ، وفي آخر الحديث: صدق الله وكذب بطن أخيك.

... وأيّاً ما كان هذا الأمر : فإن الرجل قد شفى على كل حال، ولو لم تكن فى العسل خاصية ضد مرض الرجل لما شفى من مرضه، وقد ثبت طبياً احتواء العسل على مواد قاتله للميكروبات، وثبت كونه دواء لهذا المرض .

هذا وقد تناول الرسول ﷺ، فى طبه أدواء كثيرة، وبين خصائص كثير من الأدوية، النباتي منها وغير النباتي(٢) .

... يقول ابن قيم الجوزية مميزاً طبه ﷺ، عن طب الأطباء : "وليس طبه ﷺ، كطب الأطباء، فإن طبه ﷺ، متيقن قطعي إلهى صادر عن الوحى، ومشكاة النبوة، وكمال العقل، وطب غيره أكثره حدس وظنون وتجارب"(٣) .

---

(١) نص الحديث: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّ أَخِي اسْتَطْلَقَ بَطْنُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْقِهِ عَسَلًا فَسَقَاهُ ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ إِنِّي سَقَيْتُهُ عَسَلًا فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا فَقَالَ لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ جَاءَ الرَّابِعَةَ فَقَالَ اسْقِهِ عَسَلًا فَقَالَ لَقَدْ سَقَيْتُهُ فَلَمْ يَزِدْهُ إِلَّا اسْتِطْلَاقًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَ اللَّهُ وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ فَسَقَاهُ فَبَرَأَ.

أخرجه: البخاري في -كتاب الطب- باب الدواء بالعسل - (١٧ / ٤٤٢) ح(٥٢٥٢) ، مسلم- كتاب الطب- بَاب التَّدَاوِي بِسَقْيِ الْعَسَلِ - (١١ / ٢٣٩) ح(٤١٠٧).

(٢) انظر : الطب فى السنة للدكتور محمد أحمد السنهورى ص ٢٥٩ - ٢٦١.

(٣) زاد المعاد ٤/١١.



ويقول الأستاذ الدكتور محمد أبو شهبة – رحمه الله – فى معرض دفاعه عن حديث الذباب قال : "وقبل أن أذكر رأى الطب الحديث فى حديث الذباب أحب أن أقول : "إنني لست مع النابتة التى نبتت – وبعضهم من أهل العلم، فزعمت أن الطب النبوي، من قبيل الأمور الدنيوية التي يجوز على النبي ﷺ، فيها الخطأ، ويجعلونه من قبيل تأبير النخل، وقوله ﷺ: " أنتم أعلم بأمور دنياكم"(١) .

... ولا أدرى كيف يقال ذلك فى حديث الذباب مع قوله ﷺ، فيه : "فإن فى أحد جناحيه داء وفى الآخر دواء"؟ وقد أتى رسول الله "بأن" التي هى للتأكيد!!

وكيف يكون هذا الأسلوب المؤكد من قبيل الظن والتخمين فى أمر دنيوي؟!

بل كيف يكون قوله ﷺ : "من تصبح بسبع تمرات عجوة، لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر"(١) من قبل الظن والتخمين فى أمر دنيوي؟!إن معظم أحاديث الطب–إن لم تكن كلها– إنما ساقها ﷺ، مساق القطع واليقين مما يدل على أنها بوحى من الله – سبحانه وتعالى –.

والطب طبان : طب القلوب والأديان، وبه جاء الأنبياء والمرسلون – عليهم الصلاة والسلام – وطب الأبدان، وهذا نوعان : نوع روحاني كالرقى والدعوات، ونوع مادى جسماني كالاستشفاء بالعسل، والتمر والحبة السوداء، والكمأة ونحو ذلك(٢) .

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) انظر : الطب فى السنة للدكتور محمد السنهورى الفصل السادس (مشكلات أثيرت حول بعض الأحاديث والرد عليها) ص٣٣٠-٣٣٥.

ووظيفة النبي ﷺ، أولاً وبالذات هو طب القلوب والأديان، ولكن شريعته وسنته قد اشتملت على الكثير من طب الأبدان سواء أكان روحانياً أم جسمانياً(١)، وليس أدل على ذلك من الآيات القرآنية العديدة التى تتحدث عن ذلك كقوله تعالى : (يَاأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) (الآية ٥٧ من سورة يونس).

والآيات القرآنية التي تتحدث عن تطور الجنين فى بطن أمه فى سورة المؤمنون وغيرها.

والآيات العديدة التى تتحدث عن الطهارة، وخطورة إتيان الرجل زوجته الحائض حتى تطهر . قال تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) .وقوله تعالى فى طب عسل النحل: (فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ) (جزء من الآية ٦٩ من سورة النحل).

وبالجملة : فقد جمع رب العزة الطب كله فى نصف آية : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا) (جزء من الآية ٣١ من سورة الأعراف) وقال ﷺ "ما ملأ آدمى وعاءً شراً من بطنه، بحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه ... " الحديث(٢) وقال بعض الحكماء : "المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء"(٣) .

---

(١) دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ص ٣٤١ - ٣٤٣ بتصرف .

(٢) أخرجه الترمذى فى سننه كتاب الزهد، باب ما جاء فى كراهية كثرة الأكل٤/ ٥١٠،٥٠٩ رقم٢٣٨٠ وقال حديث حسن صحيح.

(٣) انظر : الإبداعات الطبية لرسول الإنسانية للأستاذ مختار سالم ص ٣٦، والطب الوقائى فى الإسلام للعميد الصيدلى عمر محمود عبدالله، والطب الإسلامى للدكتور أحمد طه .

يقول الدكتور أبو شهبة : وليس أدل على اشتمال السنة المطهرة على طب الأبدان سواء كان روحانياً أم جسمانياً مما اشتمل عليه الصحيحان : صحيح البخاري، وصحيح مسلم وغيرهما من كتب الصحاح، والسنن، والجوامع من "كتاب الطب" ضمن كتبها، وقد جمع بعض العلماء المحدثين فى ذلك كتباً مستقلة، ككتاب "الطب النبوي" لأبى نعيم، وكتاب "الطب النبوي" للسيوطي، وكتاب "الطب النبوي" لابن قيم الجوزية .

والذى يهمني من كل هذا، أن أنزع من نفوس النابتة التي نبتت، فزعمت أن الطب النبوي من قبيل الأمور الدنيوية التي تحتمل الخطأ والصواب - هذا الزعم الباطل الذى لم يقم عليه دليل، بل قامت ضده كثير من الأدلة .

ففي حديث أبى سعيد الخدري رضي الله عنه : "أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : "أخي يشتكى بطنه فقال : اسقه عسلاً، ثم أتى الثانية فقال : اسقه عسلاً، ثم أتاه الثالثة فقال : اسقه عسلاً، ثم أتاه الرابعة، فقال فعلت - يعنى فلم يبرأ - فقال ﷺ : "صدق الله، وكذب بطن أخيك، اسقه عسلاً فسقاه - يعنى فى المرة الرابعة - فبرأ "(١) .

يقول الدكتور نور الدين عتر : "ولقد أقر كبار الأطباء الذين اطلعوا على أحاديث "الطب النبوي" بما أتت به هذه الأحاديث، بل قال لى أستاذ فى كلية الطب

---

(١) أخرجه البخارى "بشرح فتح البارى" كتاب الطب، باب الدواء بالعسل، وقول الله تعالى "فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ"١٤٦/١٠ رقم ٥٦٨٤، ومسلم "بشرح النووى" كتاب السلام، باب التداوى بعسل النحل ٤٦٠/٧ رقم ٢٢١٧، واللفظ للبخارى .

بجامعة دمشق : "إن النبي ﷺ لم يأت بوصفات طبية سابقة لعصرها فحسب، بل إنه فوق ذلك جاء مقنناً للطب والأطباء(١) أ.هـ

والله أعلى وأعلم وأجل وأكرم.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) انظر : السنة المطهرة والتحديات للدكتور نور الدين عتر ص ٧٦.